لَيْكَلِينَالِهُ مَنْفُولِ النَّهُ الْمُلَاثِ اللَّهُ الْمُلَاثِ اللَّهُ الْمُلَاثِ اللَّهُ الْمُلَاثِ اللَّهُ (29)

منجنص

The solid of the s

لِشَيِّخُ الْإِسْلَامُ أَحْمَدَ بَرْعَبَدِ الْحِلِيْمَ ابْزِيمْتِ الْحَالَيْكِ الْمِيْ (ت ٧٢٨ه) رحمة الله تعالى

> مُألِيف الإمام محَدِّ بْزعَتْ الوَهَابِ (ت ١٠٠١ه) رجيمهُ الله معَالي

محمير. الشِّبِرَّاوِيِّ بِن أَيَّالِمِكَ عَلَيْ

ؙ ۺٵڰڎڮٵڵڰ ڛۺٵڛؽۼڛؽۼڛ

مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر محمد بن عبد الوهاب بن سليمان

مختصر الإيمان الكبير لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني. / محمد بن عبد الوهاب بن سليمان؛ أبو أحمد الشبراوي ابن أبي المعاطي المصري .- الرياض، ١٤٢٩هـ

٣٣١ص؛ ١٧×٢٤هم.- (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ٥٤) ردمك: ٥ ـ ٩٠ ـ ٨٠٣٤ ـ ٦٠٣

١ - العقيدة الإسلامية أ. المصري، أبو أحمد الشبراوي بن أبي المعاطي
 (محقق) ب. العنوان

1279/2090

ديوي ۲٤٠

جميع جِهَوَ هُ الطبع مُحفوظت الرار اللهاج الرئامي الطبعَة الأولى العلبعَة الأولى

مكنت وارالمنص للنشت وارالمنص للنشت وارالمنص للنشت والسكر والتوريب المكلك المكل

لْنُلْلِينَا لِبُهُ بَنْ فَالْتُوكِكُمْ بِهَالِلِلْهُ الْكِلْمُ الْكِلْلِمُ الْكِلْمُ الْكِلْمُ الْكُلْمُ اللَّهُ اللّ

مُخِتَصِرُ

المراب ال

لِشَيْخ الإِسْلَام أَرْجَدَ بَرْعَبَدِ ٱلْجِلِيمُ ٱبْرَيْمَيْتَ لَا جَالِيْ

(ت ۱۷۲۸ م)

ركحمة الله تعالى

نأليف

الإمام محكد تزعت الوهاب

ات ١٢٠٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَالَىٰ

تحقيق الشِّبْرَاوِيِّبْنأَ<u>دِالْعَ</u>َلِطِيُّ

مكتبة واللههيئة



مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱتَّعُوا اللَّهَ حَقَّ ثُقَالِهِ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَأَشَم مُسْلِمُونَ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَكَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمُ مِن نَفْسِ وَسِنَوَ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَلِسَاءً وَاتَّقُوا اللّهَ الَّذِي نَسَاَةُلُونَ بِهِـ وَالْأَرْجَامُ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْتُكُمْ رَقِيبًا ۞﴾ [النساء: ١].

وَيَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا فَوْلا سَدِيلاً ۞ يُعْلِجْ لَكُمْ ٱعْمَلكُمْ وَيَعْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمُ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۞ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

«فإن مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق مسائل عظيمة جداً، فإن الله _ جل وعلا _ علق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة، واستحقاق الجنة والنار. والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة، وهو خلاف الخوارج (١) للصحابة في حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم.

ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة، وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين (٢).

ثم حدث خلاف المرجئة (٢)، وقولهم: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان (٤).

وقبل معرفة مذاهب الطوائف والفرق في مسألة الإيمان لا بد من تعريفه في اللغة أولاً:

يقول الأزهري: «اتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم: أن الإيمان معناه: التصديق، قال تعالى حكاية عن إخوة يوسف ﷺ: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنا﴾ [يوسف: ١٧].

⁽۱) الخوارج: فرقة ظهرت بعد حادثة «التحكيم» وفارقوا الجماعة وانحازوا إلى حروراء، وجماع رأيهم تكفير أصحاب الجمل وصفين وكل من رضي بالتحكيم، كما أجمعوا - عدا النجدات - على تكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار، وفرقهم كثيرة، أشهرها: الأزارقة والنجدات والصفرية والإباضية. انظر: مقالات الإسلاميين (١٦٧/١)، والملل والنحل للشهرستاني (ص٥٠).

⁽٢) المعتزلة: فرقة سميت بذلك لاعتزال شيخهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري بسبب خلافه معه في حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا، وأحدث القول بالمنزلة بين المنزلتين، ثم اشتهروا فيما بعد بأصولهم الخمسة: المنزلة بين المنزلتين، والتوحيد، والعدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوعد والوعيد. انظر: الفرق بين الفرق (ص١٨، ٣٧ _ ٢٩).

 ⁽٣) المرجئة: هم الذين أخرجوا العمل من الإيمان، وهم طوائف، وستأتي ـ إن شاء الله _.

⁽٤) جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/٤/١).

لم يختلف أهل التفسير أن معناه: وما أنت بمصدِّقِ لنا ١٠٠٠٠.

ويقول الجوهري في معنى كلمة أمن: «الأمان والأمانة بمعنى، وقد أمنتُ فأنا آمن، وآمنت غيري، من الأمن والأمان، والإيمان: التصديق، والله تعالى المؤمن؛ لأنه آمن عباده من أن يظلمهم»(٢).

ويقول الراغب الأصفهاني: «آمن إنما يقال على وجهين: أحدهما: متعدياً بنفسه، يقال: آمنته، أي: جعلت له الأمن، ومنه قيل لله: مؤمن، الثاني: غير متعدٍ، ومعناه: صار ذا أمن.

قال تعالى: ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا وَلَوْ كُنّا مَدَدِقِينَ ﴾ قيل: معناه: بمصدق لنا، إلا أن الإيمان هو التصديق الذي معه أمن " " .

ويقول الفيروزآبادي: «آمن به إيماناً: صدقه، والإيمان: الثقة، وإظهار الخضوع، وقبول الشريعة»(٤٠).

وعلى هذا فالإيمان في اللغة: الأمن والتصديق.

وإلى ذلك أشار أبو بكر بن العربي، واستدل على المعنى الأول بقول النابغة:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند(٥)

⁽١) تهذيب اللغة (١٥/ ١١٥). (٢) الصحاح (٥/ ٢٠٧١).

⁽٣) المفردات في غريب القرآن (ص٢٦).

⁽٤) القاموس المحيط (ص١٥١٨).

⁽٥) أحكام القرآن (٢/ ٥٠٦)، والمعنى: والمؤمن: أي الله هي، وهو اسم فاعل من آمن كما قال تعالى: ﴿ اللَّذِي َ أَطْعَمُهُم مِن جُوعٍ وَمَامَنَهُم مِن خُوفٍ ﴾ وهو اسم فاعل من آمن كما قال تعالى: ﴿ اللَّذِي الْطَير لأنه آمن معاذ في الحرم، والغِيلُ بالكسر: الشجَر المُلْنَف، وبالفتح: ما جرى من المياه في الأنهار والسَّواقي، والسَّنَدُ: ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل أو الوادي والجمع أسنادً. انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ٧٥٧)، ولسان العرب (٣/ ٨٢).

وأما الإيمان في الاصطلاح:

١ ـ فأهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والقول يشمل قول القلب وقول اللسان، والعمل يشمل عمل القلب وعمل الجوارح.

أو هو: اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح.

٢ - والخوارج والمعتزلة يقولون كظاهر قول السلف: الإيمان اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارج، غير أنهم يحبطون الإيمان بالكبيرة، ويكفّرون صاحبها - كما فعلت الخوارج - أو ينزلونه في منزلة بين المنزلتين - كما صنعت المعتزلة - مع اتفاق الفريقين على خلوده في النار.

٣ ـ والمرجئة اتفقت على إخراج الأعمال من مسمى الإيمان:

١ ـ فمرجئة الفقهاء (١) يقولون: الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان.

٢ ـ والكرَّامية (٢) يقولون: الإيمان قول باللسان فقط.

⁽١) مرجئة الفقهاء: نسبة إلى جماعة من الفقهاء كما قال ابن حزم: وذهب قوم إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب، والإقرار باللسان معاً، فإذا عرف المرء بقلبه، وأقر بلسانه، فهو مسلم كامل الإيمان والإسلام، وأن الأعمال لا تسمى إيماناً ولكنها شرائع الإيمان، وهذا قول أبي حنيفة النعمان بن ثابت الفقيه، وجماعة من الفقهاء. انظر: الفصل (٣/ ١٣٧).

⁽٢) الكرامية: فرقة تنسب إلى محمد بن كرًام السجستاني الهالك ببيت المقدس سنة 800ه، وهي فرقة إرجائية صفاتية، يقولون: إن الإيمان قول اللسان فقط، فيجعلون المنافق مؤمناً، لكنه خالد مخلد في النار، فخالفوا أهل السنة في الاسم دون الحكم، وهم يغالون في إثبات الصفات لله تعالى إلى حد التشبيه، وقد قلوا وتلاشوا، كما يقول الذهبي. انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٣)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٣)، والفرق بين الفرق (ص١٣٠)، والملل والنحل (ص١٤٥).

٣ ـ والجهمية (١) يقولون: الإيمان هو المعرفة فقط.

٤ ـ والأشاعرة (٢) يقولون: الإيمان هو التصديق فقط (٣).

ولا شك أن مذهب السلف الذي عليه أهل السنة والجماعة هو المذهب الحق الذي لا ريب فيه، وأن ما سواه هو الباطل الذي لا شك في بطلانه، فقد أجمع الصحابة والتابعون ومن بعدهم من علماء المسلمين أن الإيمان قول وتصديق وعمل.

وممن نقل الإجماع:

الإمام الشافعي فقال كالله: ﴿ وكان الإجماع من الصحابة والتابعين

⁽۱) الجهمية: طائفة تنسب إلى جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي مولاهم، السمرقندي، قال الذهبي: الضال المبتدع، رأس الجهمية، هلك في زمن صغار التابعين، وما علمته روى شيئاً لكنه زرع شراً عظيماً، قتله سالم بن أحوز سنة ١٢٨هـ. ومن عقائدهم: القول بنفي الصفات، والقول بأن الله في الأمكنة كلها، ونفي الرؤية، والإرجاء، والجبر، والقول بفناء الجنة والنار، وإنكار الميزان والصراط وعذاب القير وغيرها. انظر: مقالات الإسلاميين (١/٣٣٨)، وميزان الاعتدال (١/٤٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٦/٦).

⁽۲) الأشاعرة: نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، كان في أول أمره معتزلياً، ثم تاب من الاعتزال وانتقل إلى مذهب ابن كُلاب، ثم رجع إلى اعتقاد السنة في مجمل المسائل، فقد سرد في كتابه مقالات الإسلاميين (۱/ ۳۵۰) مقالة أهل الحديث، وفيها قولهم: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»، ثم قال: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه تذهب»، وقال في الإبانة (ص٢٤): «إن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»، غير أن من يزعمون أنهم أتباعه من الأشاعرة لا زالوا على مذهبه حينما كان على مذهب ابن كلاب، توفي سنة ٣٢٤هـ، انظر: سير أعلام النبلاء (١٥٥/ ٨٥).

⁽٣) انظر: الإيمان لأبي عبيد (ص٥٣)، والإيمان لابن منده (٣٦١/١)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٤٥٩/٢)، وفتح الباري (٤٦/١)، ولوامع الأنوار للسفاريني (٤١/١)، ومقدمة شرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق الدكتور علي بن بخيت الزهراني (ص١٣ ـ ١٦).

مِنْ بعدهم ومَنْ أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر»(١).

وقال الإمام الحميدي (٢) كَالله: "وأخبرت أن ناساً يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج، ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً إذا علم أن تركه ذلك في إيمانه، إذا كان يقر بالفرائض واستقبال القبلة، فقلت: هذا الكفر الصُّراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله وفعل المسلمين، قال الله في: ﴿وَمَا أُمُوا إِلاَ لِيَعْبُدُوا الله مُنْفِينِ لَهُ الدِّينَ مُنَفَاة وَيُؤَوُّوا الزَّكُوةُ وَذَالِكَ دِينُ الْفَيِّمَةِ ﴾ [البينة: ٥] (٣).

وقال حنبل^(٤): قال أبو عبد الله ـ أو سمعته يقول ـ: «من قال هذا فقد كفر بالله، ورد على الله أمره، وعلى الرسول ما جاء به»^(٥).

وقال الإمام المزني كَلْلَهُ: «الإيمان قول وعمل مع اعتقاده بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان، وهما سيان ونظامان وقرينان لا نفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان...» ثم ذكر

⁽١) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٥٩٣).

 ⁽۲) هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحرم، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى
القرشي الأسدي الحميدي المكي صاحب المسند، المتوفى سنة ۲۱۹هـ. انظر:
سير أعلام النبلاء (ص۲۱۲).

⁽٣) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٥٩٤).

⁽٤) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد، وتلميذه، حافظ محدث صدوق، توفي سنة (٣٧٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١).

⁽٥) رواه الخلال في السنة (١٠٢٧)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٥٩٥)، وسنده حسن، وقوله: قال أبو عبد الله، أي: الإمام أحمد بن حنبل.

سائر الاعتقاد، ثم قال: «هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضاً، وجانبوا التكلُّف فيما كُفُوا، فسُدِّدُوا بعون الله ووفقوا، لم يرغبوا عن الاتباع فيقصروا، ولم يجاوزوه تزيَّداً فيعتدوا، فنحن بالله واثقون، وعليه متوكِّلون، وإليه في اتباع آثارهم راغبون (1).

وقال الإمام الآجُرِّي (٢) كَالله: «باب: القول بأن الإيمان: تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمناً إلا بأن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث»، ثم قال: «اعلموا ـ رحمنا الله وإياكم ـ أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو: تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح. ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق اللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث كان مؤمناً، دل على ذلك القرآن والسنة وقول علماء المسلمين (٣).

وقال _ أيضاً _: "بل نقول _ والحمد لله _ قولاً يوافق الكتاب والسنة وعلماء المسلمين الذين لا يُستوحش من ذكرهم _ وقد تقدم ذكرنا لهم _: إن الإيمان معرفة بالقلب _ تصديقاً يقينياً _ وقول باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمناً إلا بهذه الثلاثة، لا يجزئ بعضها عن بعض، والحمد لله على ذلك (3).

شرح السنة (ص٧٧، ٧٨).

⁽٢) هو أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الإمام المحدث القدوة كان عالماً عاملاً صاحب سنة واتباع، توفى بمكة في المحرم سنة ١٦٣هـ. انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٦).

⁽٣) الشريعة (٢/ ٢١١).(٤) الشريعة (٢/ ٢٨٦).

وقال الإمام أبو عبد الله ابن بطة (١) كَلَلهُ: «باب بيان الإيمان وفرضه: وأنه: تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمناً إلا بهذه الثلاث».

ثم قال: «اعلموا ـ رحمكم الله ـ أن الله ـ جل ثناؤه وتقدست أسماؤه ـ فرض على القلب المعرفة به، والتصديق له ولرسله ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطقُ بذلك والإقرار به قولاً، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال، لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمناً إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه، مقراً بلسانه، عاملاً مجتهداً بجوارحه، ثم لا يكون ـ أيضاً ـ مع ذلك مؤمناً حتى يكون موافقاً للسنة في كل ما يقوله ويعمله متبعاً للكتاب، والعلم في جميع أقواله وأعماله، وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن، ومضت به السنة، وأجمع عليه علماء الأمة» (٢).

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب كالله: «لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً »(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كلله: «بل كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان، علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول عليه، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان،

⁽١) هو الإمام عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري أبو عبد الله بن بطة الحنبلي، إمام له أوهام، ومع هذا، كان إماماً في السنة، إماماً في الفقه، توفي ــ رحمه الله تعالى ــ سنة ٣٨٧هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٥).

⁽٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/٧٦٠، ٧٦١).

⁽٣) كشف الشبهات (ص٨٦).

وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنباً كافراً؛ ويعلم أنه لو قُدُر أن قوماً قالوا للنبي على: نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك، ونقر بألسنتنا بالشهادتين، إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه، فلا نصلي، ولا نصوم، ولا نحج، ولا نصلق الحديث، ولا نودي الأمانة، ولا نفي بالعهد، ولا نصل الرحم، ولا نفعل شيئاً من الخير الذي أمرت به، ونشرب الخمر، وننكح ذوات المحارم بالزنا الظاهر، ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك، ونأخذ أموالهم، بل نقتلك أيضاً ونقاتلك مع أعدائك؛ هل كان يتوهم عاقل أن النبي على يقول لهم: أنتم مؤمنون كاملو الإيمان، وأنتم من أهل شفاعتي يوم القيامة، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار، بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم: أنتم أكفر الناس بما جئت به، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك»(۱).

وهؤلاء كان لهم قصد حسن، «وهو متابعة النص والرسول هيئه لكن غلطوا في فهم النصوص، وكذّبوا بما يخالف ظنهم من الحديث ومعاني الآيات، كالخوارج، وكذلك الشيعة المسلمين، بخلاف من كان منافقاً زنديقاً يظهر التشيع، وهو في الباطن لا يعتقد الإسلام، وكذلك المرجثة قصدوا اتباع الأمر والنهي، وتصديق الوعيد مع الوعد» (٢٠).

قال الإمام ابن القيم: «فلما كان في أواخر عصرهم ـ أي عصر الصحابة ـ حدثت: الشيعة، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، فبعدوا عن النور الذي كان عليه أوائل الأمة، ومع هذا فلم يفارقوه بالكلية، بل كانوا للنصوص معظمين، وبها مستدلين، ولها على الآراء والعقول مقدمين، ولم يدع أحد منهم أن عنده عقليات تعارض الوحي والنصوص، وإنما أتوا من سوء الفهم فيها، فصاح بهم من أدركهم من

⁽١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٢٨٧). (٢) النبوات لابن تيمية (١/٤٢٣).

الصحابة وكبار التابعين من كل قطر، ورموهم بالعظائم، وتبرءوا منهم، وحذروا من سبيلهم أشد التحذير، وكانوا لا يرون السلام عليهم ومجالستهما(١).

ثم تتابع أهل السنة على هذا الهدي، وصنفوا التصانيف المختلفة، وأفردوا بعض المسائل بالتأليف، ومن ذلك مسألة الإيمان فقد ألف فيها أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وابن أبي عمر العدني (٢)، ومحمد بن نصر، وابن منده، وغيرهم، ولعل أحسن ما ألف فيها ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية، لجمعه بين نصوص الشرع وأقوال السلف وتزييف أقوال المخالفين وبيان عوارها (٢).

وكان للإمام محمد بن عبد الوهاب كَثَلَة عناية شديدة بكتب شيخ الإسلام، ولا غرو في ذلك، فقد جمع شيخ الإسلام ابن تيمية كثَلَة منهج أهل السنة والجماعة، في العلم، والاعتقاد، والفهم، والعمل، والسلوك، وحرره تحريراً بديعاً، اتسم بسعة العلم، وقوة الأمانة، وحسن العرض، ودقة الضبط.

وقد اختصر الإمام محمد بن عبد الوهاب بعض كتب شيخ الإسلام _ كما جاء في ترجمته عند ذكر مؤلفاته (٤) _ ومنها هذا الكتاب الفذ، ولم

⁽١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/١٤٧).

 ⁽٢) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، أبو عبد الله الحافظ نزيل مكة، توفي
 سنة ٢٤٣هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٧).

⁽٣) براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة، لمحمد بن سعيد الكثيري (ص٧-٩).

⁽٤) ترجمت للإمامين: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب، في كتأب: «مختصر الإيمان الصغير» فرأيت أنه لا حاجة للإعادة هنا، والله الموفق.

يختصر منه إلا ما تكرر (١)، أو كان فيه استطراد (٢).

هذا مع غاية الدقة والأمانة، وعدم الإخلال، ومن طابق المختصر على أصله وجد ذلك واضحاً جلياً، فزاد الكتاب ـ بفضل الله ـ حسناً على حسن، فجزاه الله خير الجزاء، وجعله له من الباقيات الصالحات.

وقد استخرت الله تعالى في إخراج هذا الكتاب بعد أن أهدى لي فضيلة الشيخ أبو عبد الرحمن الدكتور بندر بن نافع العبدلي _ وفقه الله صورة من المخطوطة، جزاه الله خيراً، وأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

الكتاب ومنهج العمل فيه:

۱ ـ تقع نسخة الكتاب الخطية في إحدى وسبعين ورقة عدد سطورها واحد وعشرون سطراً، وهي من مخطوطات الرئاسة العامة

⁽۱) كما في مسألة الاستثناء، حين بحثها عند مناقشته لمسمى الإيمان عند الأشاعرة مبيناً تناقضهم، ثم عاد وبحثها بحثاً مستفيضاً في آخر الكتاب، وكما في مناقشته الإمام محمد بن نصر المروزي كَثَلَقُهُ عندما قال: إن الإسلام والإيمان شيء واحد، فتعقبه شيخ الإسلام، وبيّن الراجح في تلك المسألة، وأطال النفس فيها، مما يدل على سعة علمه كَثَلَقُهُ.

⁽٢) وعلى سبيل المثال: انظر: مبحث المجاز، فقد بلغ ستاً وعشرين صفحة، وكذلك مسألة القدر، فقد بلغت نحو ست صفحات، وكذلك الظلم وأنواعه، فقد بلغ أكثر من عشر صفحات، وكذلك رده على الباقلاني الذي قرر مذهبه في الإيمان بأنه التصديق، وجاء هذا الرد القوي في ستة عشر وجهاً واعتراضاً. وقد نبه كذله على الأسباب التي تدعوه في كثير من الأحيان أن يستطرد، ولما وراء ذلك من الأهداف النافعة التي يريد الوصول إليها، ومن ذلك ما عبر عنه بقوله في مجموع الفتاوى (٧/ ٩٣٥): «ولكن المقصود التنبيه على تشابه رؤوس الضلال؛ حتى إذا فهم المؤمن قول أحدهم أعانه على فهم قول الآخر؛ واحترز منهم، وبين ضلالهم؛ لكثرة ما أوقعوا في الوجود من الضلالات،

لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد _ مكتبة الرياض السعودية العامة _ برقم (٢٨٨٦)، ومنها نسخة بمكتبة الملك فهد الوطنية برقم (٣١٥١٢٩) وهي ضمن مجموع يحوي ثلاثة كتب:

- كتاب المختصر الإيمان الصغيرة: للإمام محمد بن عبد الوهاب.
- حتاب «الفصول النافعة في المكفّرات الواقعة»: للشيخ عبد الله بن
 محمد بن عبد الوهاب.
- كتاب المختصر الإيمان الكبير»: للإمام محمد بن عبد الوهاب(١).

وقد سقطت ورقة واحدة من المخطوط، وهي ذات وجهين: الوجه الأول آخر كتاب الفصول النافعة، والوجه الثاني أول مختصر كتاب الإيمان الكبير.

٢ - ناسخ الكتاب كان يكتب صدر الآية ثم يكتب: «الآية» أي أكمل الآية، أو إلى آخر الآية، وكذا الحديث، يكتب أوله، ثم يقول: «الحديث»، أو «إلى قوله: كذا»، أو «إلخ»، ومما يدل على أنه أراد إكمال الآية أو الحديث: أن الشاهد خالباً يكون في الجزء الذي لم يكتب.

⁽۱) هذا الكتاب من تأليف الإمام محمد بن عبد الوهاب، ويظهر ذلك بأمور، منها:

١ - كتابة الناسخ في آخر المخطوط: آخر ما وجدت من خط مختصره محمد بن
 عبد الوهاب.

٢ - منهج الإمام محمد بن عبد الوهاب في الاختصار، ويتبين ذلك بوضوح
 لمن قرأ كتبه.

٣ - كثير ممن ترجم للإمام محمد بن عبد الوهاب ذكر هذا الكتاب في مصنفاته، ومن هؤلاء: الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في الجزء الثاني عشر من «الدرر السنية» ذكره باسم «مختصر الإيمان»، وهذا يشمل الكبير، والصغير المطبوع باسم «الإيمان الأوسط».

٣ - قابلت الكتاب المختصر - المخطوط - على الأصل "كتاب الإيمان" المطبوع ضمن فتاوى شيخ الإسلام (٧/٥ - ٤٦٠) ولم أزد من الأصل إلا في مواضع يسيرة جداً اقتضاها السياق، وكنت أضع هذه الزيادة بين معقوفين.

٤ ـ بعض الكلمات تصحفت تصحيفاً يغير المعنى، واكتفيت بتصحيحها بالمقابلة على الأصل دون التنبيه عليها خشية إثقال الحواشي.

كما أن هناك كلمات تصحفت في الأصل: مجموع الفتاوى ـ كتاب الإيمان (٧/ ٤٢٠) مثل قوله: «بل الذين كانوا منافقين، غمرتهم الناس»؛ ولعلها الأصح.

وقوله (٣٨٨/٧): "وإن قالت: أراد منهم الإقرار، قيل: وإذا كان أراد منهم الأمرين جميعاً، لِم زَعمتم أنه يكون مؤمناً بأحدهما دون الآخر»؟؛ وفي الكتاب المختصر: "وإن قالت: أراد منهم الإقرار والعمل، قيل...» إلخ؛ وهو الصواب.

وقوله (٧/ ٣٩٤): «حذراً من تبعضه؛ لأنه يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكبر»؛ وفي الكتاب المختصر: «حذراً من تبعضه؛ لأنه يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكفر»؛ وهو الصواب.

وقوله (٧/ ٣٩٤): «فنفى الشك، وأثبت اليقين»؛ وفي الكتاب المختصر: «فنفى الشك، وأثبت الاستثناء»؛ وهو الصواب.

وهذا مما يبين مكانة هذا الكتاب وأهميته العلمية، حيث يمكن تصحيح التصحيفات الواقعة في الكتاب الأصل، وإكمال النقص الواقع في مخطوطته أو مطبوعته.

٥ _ عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٦ ـ خرجت الأحاديث والآثار تخريجاً مختصراً؛ وذلك حرصاً
 على أن يبقى الكتاب مختصراً كما أراد مصنفه كَلَيْهُ.

٧ - ذكرت درجة كل حديث من حيث الصحة والحسن والضعف
 - إن كان الحديث خارج الصحيحين - فإذا كان في الصحيحين أو في
 أحدهما فهو حكم بصحته، كما هي طريقة الإمام العراقي في تخريج
 الإحياء.

٨ ـ ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب.

٩ ـ عرفت بالفرق والطوائف الوارد ذكرها في الكتاب.

١٠ - وضعت عناوين لمباحث الكتاب ومسائله؛ زيادة في الإيضاح، ولئلا يتشتت ذهن القارئ، وجعلتها بين معقوفين.

١١ ـ شرحت الكلمات الغريبة.

١٢ - قمت بعمل فهرس للموضوعات الواردة في الكتاب.

وفي الختام، ومن باب قول النبي على: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» أتقدم بالشكر لأخينا الفاضل الشيخ (يوسف بن عبد القوي) الذي اطلع على الكتاب، وأبدى ملاحظات طيبة، استفدت منها، فجزاه الله خيراً، وبارك في علمه وعمله، كما أتقدم بالشكر للأخ الفاضل (سعد بن علي المساعد)، الذي قام بمقابلة الكتاب معي على النسخة الخطية، وكما أتقدم بالشكر أيضاً للأخ الفاضل (عبد الباسط القاسمي) الذي نسخ الكتاب على الحاسب وأبدى ملاحظات تدل على فهم، وكذلك كل من ساعد في إخراج هذا الكتاب، كما أود أن أقول لجميع المطلعين على هذا العمل ممن لديهم ملحوظات أو تنبهات، فإنني أتقبلها بصدر رحب، هذا العمل ممن لديهم ملحوظات أو تنبهات، فإنني أتقبلها بصدر رحب، ونفس راضية، وأقول كما قال إبراهيم بن العباس الصولي: «المتصفح ونفس راضية، وأقول كما قال إبراهيم بن العباس الصولي: «المتصفح للكتاب أبصر بمواقع الخلل فيه من منشئه»(۱)، والمسلم لا يأنف من النصيحة، ولا يغضب من التذكير، فالكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه

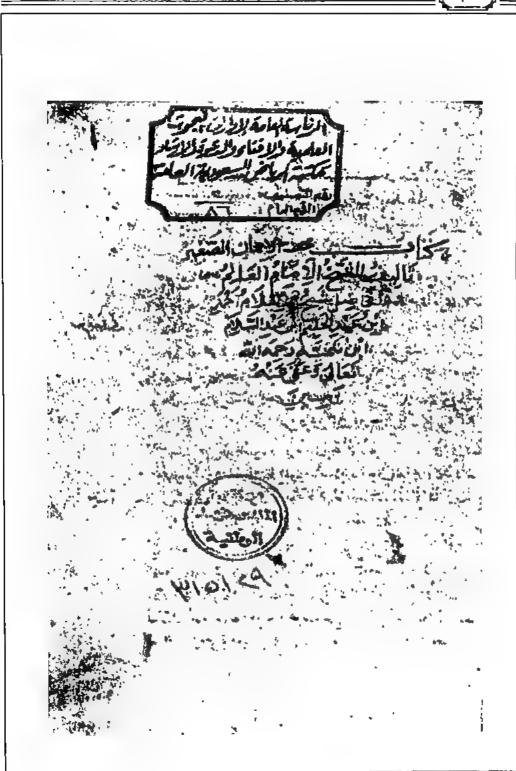
التمثيل والمحاضرة (٢٦/١).

ورسله صلوات الله وسلامه عليهم، وأما بقية البشر فالنقص من صفاتهم، والخطأ من عاداتهم، والنقد الهادف والنصيحة الصادقة من أساسيات هذا الدين.

أسأل الله الله الله الله أله أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله زاداً إلى حسن المصير إليه، إنه أكرم مسؤول وأعظم مأمول.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كم كتبه أبو أحمد الشبراوي بن أبي المعاطي المصري السنبلاوين ـ دفهلية ـ مصر أصلح الله أهلها



طرةالمخطوط

-

للناعة تبدع فادعمة معاه اجل ولحيث أغذكم عن الماك لموال من اسا مدو يال الوامن من استدال على دُيا يُهم وابع المع والمهاجرين الجولاسات والجاهد من عا عدار ليروسار بعضدة العصصية بعضدول ف أنعروي عندصواله المادجيد و معلوم الصور اموعلى الدما والاسوال فاولا ليكدوه و ل فدو يك لم يؤمن و كانكم عدي عبيدي عبيدي عروب عبسة أو أبدعن خن الدفيل على سول الصالات كالطعام الطعام الطعامون الكلامر فتبل فااله يمان كالماساحة والصبر تيا فرانصا للسايدات ى دون سلم السلولية من المان وبين وقيل في المنظ المؤسِّين إمانا ي إحدثهم خلقا فير فاافت الجزى يصرفه باحمرته عليه قيل كيد السابغ اختلى كرخو فالتبويت فيلاكوالعندقة إفسال دجينان متل الاراع الجهاد المسلك والعاج العديما لك ونشك فيعقر جوادك وياله والماعات افتعار كالجوف الليل الغاسر ومعاوم ادهال مين الوق بعين والوقا لما جركابداه ياون مؤمناه كذ ل و الما من الريان الما حدد المعرود كالالما اطعام الطعيام وطيب البكاءم والاول ستلزم لمان إذ فا له س كان طقدالساسة فعل متلخلاف الاولاقان الاشاء وتعلد تخلقا وكالك كالمان والمان والمال المان والمان وال منها المستهم خلقان ماومراه مداسيص كادلن كانهس الخابي نعلة على قيل المس ما عس الماق على درد النطولة الادى وطلاقد الدوم والمناف الاوم والمن حين المناق وسال الاحداديك

> الصفحة الأولى من الأصل المخطوط، وهي الثانية من أصل الكتاب لضياع الأولى

اوجاهلافا بمخطوا شرفي معن الخيرة قالصد الدودي برخضده همز المنع كألكم والهي تعقاف الاستان حزيثي منعلم اسما ومخطياكم يكن عنالفا قالس الاولوت قد بكون في معنى النصديق والتكانيب كقواموا لتقاليقعن المطر أولايقع فبناه بوعمز فلوحلة عليه فكان الام بخلافهمنث ولعرق بيناويلغ بلتبيت للملعنب حكم المساعية وللستقبل فاليمين في الماضي عنير منعمة من المنطاعين المنافقة المنوس عِنْ السِنتَةِ وليرجليم الله يستنى في السيّة ل 1 كات معلمقال القنقال وعماالزين كغروان لن ببعثوا وللمل و ليف الإير قاس العقيم علماسيكون وكذلك وله مثل لي ورني لتأيتنكر كالمره لنعيشم علاقامز في وله تزاي ود في ونهلق وتلافال صلى القاعليه وسلم والذي نفسي بيله لينزلون فيك وموج عكاعدا وماماسق عاوقال والزي تغيي المؤاجة يات طالناس بعم لايدمي المعا تاخيم فتل والمامتوافيهم ويروقال اعلاتكري والكسري بواءواه اهلك وتيصرفاك وتيصر نعيده والازي وتغيير سيصل تنفعش كنو زهرا مبيرا القوكلاه في العديج قائم في المعامرة على المستقبر



لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ) رحمه الله تعالى

[مقدمة الكتاب]

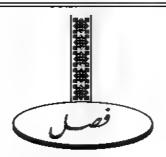
(۱) [الحمد أله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً.

اعلم: أن الإيمان والإسلام يجتمع فيهما الدين كله، وقد كثر كلام الناس في حقيقة الإيمان والإسلام، ونزاعهم واضطرابهم، وقد صُنَّفَت في ذلك مجلدات؛ والنزاع في ذلك، من حين خرجت الخوارج بين عامة الطوائف.

ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي هي، مع ما يستفاد من كلام الله تعالى، فيَصِل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله، فإن هذا هو المقصود، فلا نذكر اختلاف الناس ابتداء، بل نذكر من ذلك - في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله ورسوله - ما يبين أن رد موارد النزاع إلى الله وإلى الرسول خير وأحسن تأويلاً، وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة.



⁽۱) لم أقف على الصفحة الأولى فنقلت هذه المقدمة من الأصل كتاب الإيمان لشيخ الإسلام، بتحقيق العلامة: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بدون تصرف (ص٧، ٨).



[الفرق بين الإسلام، والإيمان، والإحسان]

فنقول: قد فرَّق النبي في حديث جبريل في بين مسمى الإسلام، ومسمى الإيمان، ومسمى الإحسان، فقال: «الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً»، وقال: «الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»(۱).

والفرق مذكور في حديث عمر في الذي انفرد به مسلم، وفي حديث أبي هريرة في الذي اتفق البخاري ومسلم عليه، وكلاهما فيه: أن جبريل في جاءه في صورة إنسان أعرابي فسأله، وفي حديث عمر: أنه جاءه في صورة أعرابي.

وكذلك فسر الإسلام في حديث ابن عمر المشهور قال: «بني المشهور قال: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان»(٢).

وحديث جبريل على يُبين أن الإسلام المبني على خمس: هو الإسلام نفسه، ليس المبنيُ غير المبنيُ عليه، بل جعل النبي عليهُ الدين

⁽۱) رواه مسلم (۸) عن عمر رضي مرفوعاً، ورواه البخاري (۵۰)، ومسلم (۹) عن أبي هريرة رضي مرفوعاً.

⁽٢) رواه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

ثلاث درجات: أعلاها الإحسان، وأوسطها الإيمان، ويليه الإسلام، فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس كل مؤمن محسناً، ولا كل مسلم مؤمناً، كما سيأتي بيانه _ إن شاء الله _ في سائر الأحاديث، كالحديث الذي رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من أهل الشام، عن أبيه، عن النبي على قال له: «أسلم تسلم» قال: وما الإسلام؟ قال: «أن تُسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك» قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان» قال: وما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبالبعث بعد الموت» قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة» قال: «أن تهجر السوء» قال: فأي العجرة أفضل؟ قال: «الجهاد» قال: وما الهجرة؟ قال: «أن تهجر السوء» قال: فأي الهجرة أو أن اللهجرة أفضل؟ قال: «أن تجاهد وتقاتل _ الكفار إذا لقيتهم، ولا تغلل، ولا تجبن»؛ ثم قال رسول الله الله عملان هما أفضل الأعمال، إلا من عمل بمثلهما» قالها] (١١٧) (١١٧) ثلاثاً «حجة مبرورة، أو عمرة) (واه أحمد.

ولهذا نذكر هذه المراتب الأربع فنقول: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم، والمهاجر من هجر السيئات، والمجاهد من جاهد نفسه نله»(۱)، وهذا مروي عنه والمخمه في الصحيحين، وبعضه في السنن بإسناد جيد.

⁽١) من هنا بداية المخطوط.

⁽٢) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٥٥٦)، والحاكم (٦٧٠٥)، واللالكائي (١٦٨٣)، عن واللالكائي (١٦٨٣)، عرواه أبو داود (١٣٢٥)، والنسائي (٢٥٢٦)، عن عبيد بن عمير عن عبد الله ابن حبشي الخثعمي مرفوعاً بألفاظ متقاربة، ورواه أحمد (١٦٥٧٩)، وعبد الرزاق (٢٠١٠٧)، من حديث عمرو بن عبسة مرفوعاً، وصححه الألباني في الصحيحة (٥٥١).

⁽٣) رواه أحمد (٢٣٤٣٨)، وابن حبان (٤٩٥٢)، من حديث فضالة بن عبيد 🚓 =

ومعلوم أن من أمن على الدماء والأموال، فلولا السلامة من لسانه ويده لم يؤمّن، وكذلك حديث عبيد بن عمير، عن عمرو بن عبسة، أو عن أبيه، عن جده، أنه قيل: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: "إطعام الطعام، وطيب الكلام»، قيل: فما الإيمان؟ قال: "السماحة والصبر»، قيل: فمن أفضل المسلمين إسلاماً؟ قال: "من سلم المسلمون من لسانه ويده»، قيل: فمن أفضل المؤمنين إيماناً؟ قال: "أحسنهم خلقاً»، قيل: فما أفضل الهجرة؟ قال: "من هجر ما حرم الله عليه»، قيل: أيُّ الصلاة أفضل؟ قال: "طول القنوت»، قيل: أي الصدقة أفضل؟ قال: "جهد من مقل»، قال: أي الجهاد أفضل؟ قال: "جوف الليل مقل»، قال: أي المساعات أفضل؟ قال: "جوف الليل الغابر»(١).

ومعلوم أن هذا كله مراتب بعضها فوق بعض، وإلا فالمهاجر لا بد أن يكون مؤمناً، وكذلك المجاهد، ولهذا قال: «الإيمان: السماحة والمصبر»، وقال: «الإسلام إطعام، الطعام وطيب الكلام»، والأول مستلزم للثاني؛ فإن من كان خلقه السماحة فعل هذا، بخلاف الأول؛ فإن الإنسان يفعله تخلقاً، وكذلك قال على: «أفضل المسلمين من سلم المسلمون من لسانه ويده»، وقال: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» ومعلوم أن هذا يتضمن الأول، فمن كان حسنَ الخلق فعل ذلك.

مرفوعاً، وصححه العراقي في تخريج الإحياء (٣٤٤/٤)، وأصل الحديث في الصحيحين من حديث ابن عمرو الله النظر: البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠).

 ⁽١) رواه أحمد (١٨٩٤٠)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة
 (٥٥٧)، والبيهقي في الزهد الكبير (٧١٤)، وسنده صحيح كما قال العراقي في
 تخريج الإحياء (٣/ ٢٤٤).

⁽٢) رواه أبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، من حديث أبي هريرة مرفوعاً، =

قيل للحسن: ما حسن الخلق؟ قال: «بذل الندى، وكف الأذى، وطلاقة الوجه»(١)، فكف الأذى جزء من حسن الخلق.

وستأتي الأحاديث /[١١٨] أنه ﷺ جعل الأعمال من الإيمان، كقوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة» (٢).

وقوله ﷺ: ﴿إِنِّي آمركم بالإيمان بالله وحده ، قال: ﴿أتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ قال: ﴿شهادة أن الإيمان بالله وحده ؟ قال: ﴿شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وأن تعطوا من المغنم الخمس . . . الحديث (٣) .

ومعلوم أنه لم يرد أن تكون الأعمال إيماناً بالله بدون إيمان القلب؛ لما قد أخبر في غير موضع، فعلم أنها مع إيمان القلب هي الإيمان، وفي المسند مرفوعاً: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب»(٤).

وقال ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»(٥)، فمن صلح قلبه صلح جسده قطعاً، لا عكسه.

وقال الترمذي: حسن صحيح، ورواه البخاري (٣٥٥٩)، ومسلم (٢٣٢١) عن
 عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: «إن من خياركم أحاسنكم أخلاقاً».

 ⁽١) هو الحسن بن أبي الحسن البصري ـ واسم أبيه يسار ـ الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور. انظر: تهذيب التهذيب (١٢١٦).

⁽٢) رواه مسلم (٣٥)، ورواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) بلفظ: «بضع وستون شعبة».

⁽٣) رواه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧)، من حديث ابن عباس رأي مرفوعاً .

⁽٤) رواه أحمد (١١٩٧٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠٣٦٨)، وفيه على بن مسعدة ضعفه البخاري، وأبو داود، والنسائي. انظر: تهذيب الكمال (٢١/ ١٢٩).

⁽٥) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وفي الأصل: «صلح لها سائر الجسدة.

وقال ابن عيينة: كان العلماء في ما مضى يكتب بعضهم إلى بعض بهؤلاء الكلمات: «من أصلح سريرته أصلح الله علانيته، ومن أصلح ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته كفاه الله أصلح الله أصلح أن القلب إذا صلح بالإيمان، صلح الجسد بالإسلام، وهو من الإيمان، يدل عليه قوله ﷺ: «جاءكم يعلمكم دينكم»، فجعل الدين ذلك كله.

فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث، كما قال تسعالسي: ﴿ ثُمُّ أَوْرَقْنَا ٱلْكِنَنَبُ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِمِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِٱلْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٢].

والمقتصد والسابق يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب لكن لم يقم بما وجب من الإيمان الباطن فهو معرض للوعيد، والنبي في فسر الإيمان والإسلام بما أجاب به، كما يجاب عن المحدود بالحد، كقوله في: «الغيبة ذكرك أخاك بما يكره»(٢).

وسنذكر تنوع أجوبته وأنها كلها حق، ولكن المقصود أن قوله على "بني الإسلام على خمس"، كقوله: الإسلام هو الخمس، فإن الأمر المركب من أجزاء تكون الهيئة الاجتماعية فيه مبنية على تلك الأجزاء ومركبة منها، وسنبين /[١٩٩] اختصاص الخمس لكونها الإسلام وعليها يبنى.

⁽۱) رواه هناد بن السري في الزهد (٥٢٢)، ووكيع في الزهد (٥١٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٠) من كلام عون بن عبد الله بن عتبة، ورواه نصر المقدسي في كتاب الأربعين من كلام ذي النون (٤٩)، ورواه ابن أبي الدنيا من كلام معقل بن عبيد الله الجزري في كتاب الإخلاص وسنده حسن (٢٥)، ولم أقف عليه من كلام سفيان كالم

⁽Y) رواه مسلم (۲۸۹).

وفسر الإيمان في حديث [وفد] عبد القيس بما فسر به الإسلام هنا، لكن لم يذكر الحج، وفي حديث الشَّعَبِ فسر الإيمان بهذا وبغيره، وقال أيضاً: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»(١).

وقال ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»(٢).

وقال ﷺ: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»(٣).

فيقال: اسم الإيمان تارة يذكر مفرداً، وتارة مقروناً، إما بالإسلام كحديث جبريل، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَ قُولُوا أَسَلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وإما مع الذين أوتوا العلم، وحيث يذكر الذين آمنوا فقد دخل فيهم أهل العلم؛ فإنهم خيارهم.

ويذكر _ أيضاً _ لفظ المؤمنين مقروناً بالذين هادوا والنصارى والصابئين، ثم يقول تعالى: ﴿مَنْ مَامَنَ إِللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآيْفِ وَعَيلَ صَلاحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَرْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرَنُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦]، فالمؤمنون في ابتداء الخطاب غير الثلاثة، والإيمان الآخر عمهم، كما عمهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّيْنَ مَامَنُوا وَعِملُوا الصَّلِحَتِ أُولَيِكَ هُمْ خَرُ البَيْنَ وَالْجَموم والخصوص بالنسبة إلى ما في الباطن والظاهر من الإيمان، وأما [العموم] بالنسبة إلى الملل فمسألة الباطن والظاهر من الإيمان، وأما [العموم] بالنسبة إلى الملل فمسألة

⁽١) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥). (٢) رواه مسلم (٤٩).

⁽٣) رواه مسلم (٥٠).

أخرى، فلما ذكر الإيمان مع الإسلام، جعل الإسلام الأعمال الظاهرة، والإيمان ما في القلب مما ذكر، فإذا ذكر مجرداً دخل فيه الإسلام، كحديث الشُّعَب، وكذلك سائر الأحاديث التي تُجعل فيها أعمال البر من الإيمان، ثم إن نفي الإيمان عند عدمها دل على وجوبها، وإن ذُكر فضل إيمان صاحبها ولم يُنْفَ دل على استحبابها، فإذا قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ مَاسَنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَيَحْهَدُوا بِأَمْوَلِهِم وَأَنفُسِهِم وَانفُسِهِم وَانفُسِهِم وَانفُسِهِم وَانفُسِهِم وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَيَحْهَدُوا بِأَمْوَلِهِم وَأَنفُسِهِم فِي المُعْمِد فِي المحبوب والجهاد واجب، والجهاد وإن كان فرض كفاية، فالجميع يخاطبون به ابتداء، فعليهم كلهم /[١٢٠] اعتقاد وجوبه والعزم على فعله إذا تعين، ولهذا قال ﷺ: همن مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة نفاق» رواه مسلم (١٠).

وأيضاً فهو جنس تحته أنواع، ولا بد أن يجب نوع من أنواعه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَنِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ مَايَنَتُمْ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۞ [الأنفال: ٢]. فهذا كله واجب.

فالتوكل من أعظم الواجبات، كما أن الإخلاص واجب، وحب الله ورسوله واجب.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَعِلْتُ قُلُوبُهُمْ ... ﴾ إلخ [الأنفال: ٢]، فمن أعمال القلوب وأحواله ما هو من لوازم الإيمان، فإذا لم يوجد دل على أن الإيمان الواجب لم يوجد، كقوله تعالى: ﴿لَا يَجَدُ قَوْمًا يُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْرِ ٱلْآخِرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادَّ اللّهَ وَرَسُولُهُ ... ﴾ الآيسة [المجادلة: ٢٢]، فإن نفس الإيمان ينافي تلك الموادة، كما ينفى أحدُ

⁽۱) صحيح مسلم (۱۹۱۰).

الضدين الآخَرَ، فإذا وجدت تلك الموالاة دلت على أن قلبه ليس فيه الإيمان الواجب.

ومثله قوله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُواً لِيَهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُواً لِيَهُمْ مَا قَدَّمَتَ لَمُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْمَكَابِ هُمْ خَلِدُونَ فِي وَمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مَا الْفَكُوهُمْ أَوْلِيَانَهُ وَالنِّمِي وَمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مَا الْفَكُوهُمْ أَوْلِيَانَهُ وَالنَّمِي وَمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مَا الْفَكُوهُمْ أَوْلِيَانَهُ وَالنَّمِي وَمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مَا الْفَكُوهُمْ أَوْلِيَانَهُ وَالمَائِدة: ٨٠ ، ٨١]، فذكر جملة شرطية تقتضي أنه إذا وجد الشرط وجد المشروط.

ومثله قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا لَا تَتَغِدُوا الْيَهُودَ وَالنَّمَنُونَ أَوْلِيَاةً بَعْضُمُ أَوْلِيَّا بَعْضُ مَا مَنْهُمْ إِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٥١]، أخبر في تلك الآيات أن متوليهم لا يكون مؤمناً، وأخبر هنا أنه منهم، فالقرآن يصدق بعضه بعضاً، قال تعالى: ﴿ اللّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْمُدِيثِ كِنَبًا مُتَشَيِهًا مَّثَانِي ﴾ [الزمر: ٢٣].

وكذلك قول تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُواْ مَعَمُّ طَنَّ آمْرٍ جَامِحٍ لَمْ يَذْهَبُواْ حَقَّ يَسْتَغْذِنُوهُ [النور: ٦٢]، دليل على أن الذهاب بدون إذنه لا يجوز، فمن فعل، ترك بعض ما يجب من الإيمان، فلذا نفي عنه، فإن حرف "إِنَّمَا" يدل على إثبات المذكور ونفي غيره.

فإن قيل: فإن كان المؤمن حقاً هو الفاعل للواجبات التارك للمحرمات، وقد قال تعالى: ﴿ أُولَيِّكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقّاً ﴾ [الأنفال: ٤] ولم

يذكر إلا خمسة أشياء^(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَنْذِنُونَكَ أُوْلَتِهِكَ الَّذِينَ بُوْمِنُونَكَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ﴾ [النور: ٦٢]./[١٢١]

قيل: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن يكون ما ذكر مستلزماً لما ترك، فإن وجلَ قلوبهم إذا ذُكر، وزيادة إيمانهم إذا تليت الآيات، مع التوكل، وإقام الصلاة على الوجه المأمور به ظاهراً وباطناً.

وكذلك الإنفاق من المال والمنافع، فكان هذا مستلزماً للباقي، فإن وجل القلب عند ذكره يقتضي خشيته.

قال السدي (٢) في الآية: «هو الرجل يهم أن يظلم أو يهم بمعصية فينزع»، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّنَانِ ﴿ الرحمن: ٤٦].

قال مجاهد (٣): «هو الرجل يهم بالمعصية فيذكر مقامه بين يدي الله فيتركها؛ خوفاً من الله (٤).

 ⁽١) الخمسة أشياء: أي المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُمُ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۚ ۚ اللّذِيتَ لَيْعِيمُونَ أَلَا اللّهُ عَلَى السَّمْوَةُ وَلِيمًا رَزَقْتَهُمْ يُنفِعُونَ ۚ أَوْلَتِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا لَمْتُمْ وَرَجَاتُ عِندَ يَتِهِمْ وَمَعْفِرَةٌ وَرِزَقٌ كَرَجَاتُ عِندَ رَبِهِمْ وَمَعْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۚ إلا إلا نفال: ٢ ـ ٤].

⁽٢) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة أبو محمد القرشي، مولاهم الكوفي الأعور، وهو السدي الكبير، كان يقعد في سدة باب الجامع فسمي بالسدي، قال العجلي: ثقة عالم بالتفسير، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم، ورمي بالتشيع. توفي سنة ١٢٧ه. انظر: تهذيب التهذيب (٥٧٢).

⁽٣) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم توفي سنة إحدى، أو اثنتين، أو ثلاث، أو أربع، ومائة، انظر: تهذيب التهذيب (٥٧٨٣).

⁽٤) قال السيوطي: أخرجه سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وهناد، وابن =

فإذا كان الوجل يتضمن الخشية، فذلك يدعو إلى فعل المأمور وترك المحظور، وأصل كل خير في الدنيا والآخرة الخوف من الله، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن تُمُوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحُ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبّهِمْ يَرَهَبُونَ ﴿ الْأَعْرَافَ: ١٥٤].

فأخبر أن لهم الهدى والرحمة، وهؤلاء هم أهل الفلاح المذكورون في قسول تعالى: ﴿أُولَيَهِكَ عَلَىٰ هُدَى مِن رَّبِهِمٌ وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْمُقْلِحُونَ ۞﴾ [البقرة: ٥].

وهم المتقون المذكورن في قوله تعالى: ﴿هُدُى لِلْمُنَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

[و]كسما في آية السر: ﴿ أُولَتِهِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا ۗ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وهؤلاء هم المتبعون للكتاب، كما قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِــُلُ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

وإذا لم يضل فهو مهتد، وإذا لم يَشْقَ فهو مرحوم.

وهؤلاء هم أهل الصراط المستقيم، صراط ﴿الَّذِينَ أَنَعُمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّهِ عَلَيْهِم مِّنَ النَّهِ عَلَيْهِم مِّنَ وَالشَّهَدَآءِ وَالصَّلِحِينَ ﴾ [النساء: ٦٩]، فإن أهل الرحمة ليسوا مغضوباً عليهم، وأهل الهدى ليسوا ضالين.

ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَغْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَـٰ وَأَهُ وَاللَّهُ فَهُو [فاطر: ٢٨]، المعنى لا يخشاه إلا عالم، فأخبر أن كل من خشي الله فهو عالم، كقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُو قَانِتُ ءَانَآ الَّيْلِ سَاجِدًا وَقَابِمًا يَحْذَدُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَة رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الـــزمـــر: ١٩، والخشية أبداً متضمنة للرجاء، وإلا كانت قنوطاً، كما أن الرجاء يستلزم

أبي الدنيا في التوبة، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر عن مجاهد.
 انظر: الدر المنثور (٢٧/٢٧).

الخوف، وإلا كان أمناً، فأهل الخوف لله والرجاء له، هم أهل العلم الذين مدحهم الله.

وروي عن أبي حيان التيمي أنه قال: «العلماء ثلاثة: فعالم بالله ليس عالماً بأمر الله، /[١٢٢]، [وعالم بأمر الله] ليس عالماً بالله، وعالم بالله عالم بأمر الله، فالعالم بالله الذي يخافه، والعالم بأمره الذي يعلم أمره ونهيه»(١).

وفي الصحيح: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»(١)، وإذا كان أهل الخشية هم العلماء الممدوحدن لم يكونوا مستحقين للذم، وذلك لا يكون إلا مع فعل الواجبات، يدل عليه قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّمُ لَبُيْلِكُنَّ الظّلِلِمِينَ ﴿ وَلَنْتُكِنَنُكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَالِكَ لِيكُونَ وَعِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١٢، ١٤].

وقال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّانِ ۞﴾ [الرحمن: ٤٦].

فوعد بنصر الدنيا وثواب الآخرة؛ وذلك لأنهم أدوا الواجب، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوَةَ بِجَهَالَةِ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧].

قال أبو العالية (٢٠): سألت أصحاب محمد ﷺ عن هذه الآية، فقالوا: «كل من عصى فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب

⁽۱) رواه البيهقي في المدخل إلى السنن (٤٢٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٩٧٨)، وسنده صحيح، وأبو حيان التيمي هو: يحيى بن سعيد بن حيان، ثقة صالح مبرز صاحب سنة. انظر: تهذيب الكمال (٣١٥/٣١).

⁽Y) رواه مسلم (۱۱۱۰).

⁽٣) أبو العالية هو رفيع بن مهران الرياحي البصري أدرك الجاهلية، وأسلم بعد موت النبي ﷺ بسنتين، قال أبو بكر بن أبي داود: ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالية. انظر: تهذيب الكمال (٢١٤/٩).

من قريب»(١)، وكذلك قال سائر المفسرين.

وإنما يكون جاهلاً؛ لنقص خوفه، إذ لو تم لم يعص، ومنه قول ابن مسعود: «كفى بخشية الله علماً، وكفى بالاغترار بالله جهلاً» (٢)؛ وذلك لأن تصور المخوف يوجب الهرب منه، وتصور المحبوب يوجب طلبه، فإذا لم يهرب، ولم يطلب، دل على أنه لم يتصوره تصوراً تاماً، ولكن قد يتصور الخبر عنه، وهو غير تصور المخبر به، وكذلك إذا لم يكن المتصور محبوباً له ولا مكروهاً؛ فإن الإنسان يصدق بما هو مخوف على غيره أو محبوب لغيره، ولا يورثه ذلك هرباً ولا طلباً، وكذلك إذا أخبر بما هو محبوب له ومكروه، ولم يكذب، لكن قلبه مشغول بأمور أخرى عن تصور ما أخبر به.

وفي الكلام المعروف عن الحسن _ ويروى مرسلاً _: «العلم علمان: فعلم في القلب، وعلم على اللسان، فعلم القلب هو النافع، وعلم اللسان حجة الله على عباده»(٢٠).

وفي الصحيحين: امثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة: ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة: لا ريح لها وطعمها حلو، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة: ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة: ليس لها ريح وطعمها مر» (٤).

وهذا المنافق الذي يقرأه يحفظه ويتصور معانيه، وقد يصدق أنه

⁽١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره عن مجاهد (٥٠٤٢)، وعن عطاء (٥٠٤٣).

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة (١٦٣٧٩)، والبيهقي في الشعب (٧٦٥)، وسنده صحيح.

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٢٠٨)، والدارمي (٣٦٤)، وابن المبارك في الزهد (١٦٦١) عن الحسن مرسلاً، ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٨) من كلام الحسن ﷺ، وسنده صحيح.

⁽٤) رواه البخاري (٤٤٧)، ومسلم (٧٩٧).

كلام الله، وأن الرسول حق، /[١٢٣] ولا يكون مؤمناً، كما أن اليهود يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، وكذلك إبليس وفرعون وغيرهما، فلا تحصل المعرفة التامة، فإنها تستلزم العمل لا محالة، ولهذا يقال لمن لم يعمل بعلمه: جاهل.

وكذلك لفظ العقل، وإن كان في الأصل مصدر عقل، وكثير من النظار جعله من جنس العلوم، فلا بد مع ذلك أن يعمل بموجبه، فلا يسمى عاقلاً إلا من عرف الخير فطلبه، والشر فتركه، ولهذا قال أصحاب النار: ﴿ لَوَ كُنَّا نَسْمَتُمُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْبَ السَّعِيرِ ﴾ [الملك: ١٠].

وقال تعالى عن المنافقين: ﴿ تَصْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَقَنَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ فَرَمُ لَا يَعَقِلُونَ ﴾ [الحشر: ١٤].

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ فَذَكِرْ إِن نَفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ۞ سَيَذَكَّرُ مَن يَعْشَىٰ ۞ وَيَنَجَنَّبُهُ ٱلأَشْقَى ۞ ﴿ [الأعلى: ٩ ـ ١١].

فَأَخْبِرُ أَنْ مَنْ يَخْشَاهُ يَتَذَكَرُ، وَالْتَذَكُرُ هَنَا مَسْتَلَزُمُ لَعْبَادَتُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَتَذَكُّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ ﴾ [غافر: ١٣].

وقال تعالى: ﴿نَبْمِيرَةُ وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ نُنِيبٍ ۞﴾ [ق: ٨].

ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿ سَيَذَكُرُ مَن يَغْنَىٰ ۞ : سيتعظ بالقرآن من يخشى الله، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ ﴾، أي إنما يتعظ من يرجع إلى الطاعة؛ وهذا لأن التذكر التام مستلزم التأثر بما ذُكِّر، فإن تذكّر محبوباً طلبه، أو مرهوباً هرب منه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ النَّرْتَهُمْ أَمْ لَذَرَّتُهُمْ أَمْ لَذَرَّتُهُمْ أَمْ لَلْ يُؤْمِنُونَ ۞ إِنَّمَا لُنَذِرُ مَنِ النَّبَعَ الذِكْرَ وَخَشِي الرَّحْنَنَ بِالْفَعْبِ فَبَشِرَهُ بِمَعْفِرَةِ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ۞ [بس: ١٠، ١١].

فأثبت لهم الإنذار من وجه، ونفا عنهم وجه، فإنه الإعلام بالمخوف، وهو مثل التعليم، فمن علمته فتعلم فقد تم تعليمه، وآخر تقول: علمته فلم يتعلم.

وكذلك من هديته فاهتدى: تم هداه، ومنه قوله تعالى: ﴿هُدَى لِلْمُنَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]، ومن هديته فلم يهتد _ كقوله تعالى: ﴿وَاَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْتُهُم فَاسَتَحَبُّوا الْعَيْ عَلَى الْمُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧] _ فلم يتم هذاه، كما تقول: قطعته فانقطع، وقطعته فلم ينقطع، فالمؤثر التام يستلزم أثره، والعلم بالمحبوب يؤثر في طلبه، وبالمكروه يؤثر في تركه، ولهذا يسمى هذا العلم: الداعي، ويقال: الداعي مع القدرة يستلزم وجود المقدور./[١٢٤]

وهذا إنما يحصل كله مع صحة الفطرة وسلامتها، وأما مع فسادها فلا، فقد يحس الإنسان باللذيذ فلا يجد له لذة بل يؤلمه، وكذلك يلتذ بالمؤلم؛ لفساد الفطرة، والفساد يتناول الفطرة العلمية والعملية جميعاً، كالممرور: الذي يجد العسل مراً، فإنه فسد نفس إحساسه للمِرَّة (۱) التي مازجته، وكذلك من فسد باطنه.

قَالَ الله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَهَا إِذَا جَآءَتَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ وَنَقَلِّبُ أَنْهَا إِذَا جَآءَتَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وَنُقَلِّبُ أَنْهَا إِذَا جَآءَتُ لَا يُؤْمِنُونَ هَا وَنُقَلِّبُهِمْ يَعْمَهُونَ أَنْهَا وَأَنْهُمْ فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١٠٩].

وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا زَاغُواْ أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمَّ ﴾ [الصف: ٥].

وقدال تسعمالسي: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفُنَّ بَلَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وفي الأخرى: ﴿بَلَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨].

والغلف: جمع أغلف، وهو الذي في غلاف، مثل الأقلف، كأنهم جعلوا المانع خِلْقَةً، فقال تعالى: ﴿بَلَ لَمَّنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾.

 ⁽١) الممرور: المريض الذي لا يدرك حلاوة الشيء من طعام أو شراب، كالعسل والماء العذب، ويجده مرا لمرارة فمه، كما قال المتنبي:

ومن يمكن ذا فم مر مريض يجد مراً به الماء الزُّلالا انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي (١١٣/١).

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْنَيعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِنَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُونُواْ اَلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ مَانِقًا أُولَئِيْكَ الَّذِينَ لَهُمَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَالنَّبَعُواْ أَهْوَاتَهُمْ ۗ ۞﴾ [محمد: ١٦].

وقال تعالى: ﴿قَالُواْ يَنشُعَيَّبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا نَقُولُ﴾ [هود: ٩١].

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَشَمَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٣]، أي: لأفهمهم ما سمعوا، ثم قال: ولو أفهمهم مع هذه الحال ﴿ لَتَوَلُّوا وَهُم مُعْرِضُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٣].

فقد فسدت فطرتهم فلم يفهموا، ولو فهموا لم يعملوا، فنفى عنهم صحة القوة العلمية، وصحة القوة العملية.

وقال تعالى: ﴿ أَمْ تَعْسَبُ أَنَّ أَكُثْرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَسْفِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَا كَالَّافَدُمُ بِلَا هُمْ أَضُلُ سَكِيلًا ﴿ ﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ لَلِمِنِ فَأَلَمِ لَلَا مُنَا لَلُهُمْ فَلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ عَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أَوْلَتِهِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَ هُمْ أَضَلًا أَوْلَتِهَكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَ هُمْ أَضَلًا أَوْلَتِهَكَ هُمُ ٱلْعَنْفِلُونَ ﴿ فَالا عَرَافَ: ١٧٩].

وقـال تـعـالـى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآهُ وَنِذَاتًا صُمُّما بُكُمُ عُمْنً فَهُمْ لَا يَتْقِلُونَ ۞﴾ [البقرة: ١٧١].

وقال تعالى في المنافقين: ﴿ مُمَّمُ بُكُمُ عُنَى فَهُمْ لَا يَزَجِعُونَ ﴿ اللَّهِ وَمَلَّى اللَّهُ عَنَى فَهُمْ لَا يَزَجِعُونَ ﴿ اللَّهِ وَمَلَّى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُولُهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَى اللّهُ عَلَمُ عَلَى اللّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَيْكُولِكُولِكُ اللّهُ عَلَمُ

ونفيُ الإيمان حيث نُفي من هذا الباب.

وقد جمع الله تعالى بين وصفهم بوجل القلب إذا ذُكر، وبزيادة

⁽۱) رواه البخاري (۷۹۳)، ومسلم (۳۹۷).

الإيمان إذا سمعوا آياته، وهكذا قد ذكر الله هذين الأصلين في مواضع، قال تعالى: ﴿ ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوّا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكِرِ ٱللَّهِ وَمَا زَلَ مِنَ الْحَقِيقِ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُونُوا ٱلْكِنْنَبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَيْدِرُ مِنْ مِنْهُمْ فَسَيْقُونَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ اللَّالَالَةُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ ا

أحدهما: التواضع والذل.

والثاني: السكون والطمأنينة، /[١٢٥] وذلك مستلزم للين القلب المنافي للقسوة، فخشوع القلب يتضمن عبوديته لله وطمأنينته أيضاً.

ولهذا كان الخشوع في الصلاة يتضمنهما.

فعن ابن عباس را في قوله تعالى: ﴿ اللَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢]، قال: مخبتون أذلاء، وعن الحسن: «خاثفون»، وعن مقاتل: «متواضعون» (١).

وخشوع الجسد تبع لخشوع القلب إذا لم يكن رياء، كما روي: «تعوذوا بالله من خشوع النفاق»(٢).

وهو أن ترى الجسد خاشعاً والقلب خالياً لاهياً، فهو سبحانه استبطأ قلوب المؤمنين فقال تعالى: ﴿ اللهِ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ مَامَنُوّاً أَن تَغْشَعَ فَلُونُهُمُ لِلْاَحْدِ اللهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْمُقِيّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُونُوا ٱلْكِننَبَ مِن قَبْلُ

⁽١) انظر: تفسير البغوى (٤٠٨/٥).

⁽٢) رواه ابن المبارك في الزهد (١٤٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٧٥٦)، وأحمد في الزهد (ص١٤٢)، عن يحيى بن آدم، عن محمد بن خالد الضبي، عن محمد بن سعد الأنصاري، عن أبي الدرداء موقوفاً عليه، وسنده حسن، فيحبى بن آدم ثقة روى له الجماعة، ومحمد بن خالد، ومحمد بن سعد كلاهما صدوق، كما قال الحافظ في التقريب، ورواه مرفوعاً البيهقي في الشعب (٧٦١٤)، وفيه الحارث بن عبيد، ضعفه أحمد وابن معين، كما قال العراقي في تخريج الإحياء (٢٤/٦).

فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتَ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَنْسِقُونَ ﴿ السحديسد: ١٦]، فدعاهم إلى خشوع القلب لذكره وما نزل من كتابه، ونهاهم أن يكونوا كالذين طال عليهم الأمد فقست قلوبهم.

وهــؤلاء هــم الــذيــن ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنَهُو زَادَتُهُمْ إِيمَانًا . . . ﴾ الآية [الأنفال: ٢].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ لَلْحَدِيثِ كِنَبًا مُّتَشَيِهًا مِّثَانِيَ نَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر: ٢٣].

والذين يخشون ربهم، هم الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم.

فإن قيل: خشوع القلب لذكر الله وما نزل من الحق واجب، قيل: نعم، لكن الناس فيه على قسمين: مقتصد وسابق، فالسابقون يختصون بالمستحبات، والمقتصدون هم الأبرار المستحقون للجنة، ومن لم يكن منهم، فهو ظالم لنفسه، وفي الصحيح: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، وقلب لا يخشع، ودعاء لا يُسمع، ونفس لا تَشبع (١٠).

وقد ذم قسوة القلب المنافية للخشوع في غير موضع، قال تعالى: ﴿ أُمُّ قَسَتُ قُلُوبُكُم مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِي كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُ قَسُوةً ﴾ [البقرة: ١٧]، وقوة القلب المحمودة غير قسوته المذمومة، فإنه ينبغي أن يكون قوياً من غير عنف، ليناً من غير ضعف، والله ذكر وجل القلب من ذكره، ثم ذكر زيادة الإيمان عند تلاوة كتابه علماً وعملاً.

ثم لا بد من التوكل على الله فيما لا يُقْدَرُ عليه، ومن طاعته فيما يقدر عليه، وأصل ذلك الصلاة والزكاة، فمن قام بهذه الخمس^(۲) كما

⁽۱) رواه مسلم (۲۷۲۲).

 ⁽٢) المقصود: الصفات الخمس الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ =

أُمِر، فلا بد أن يأتي بسائر الواجبات، /[١٢٦] بل الصلاة نفسها إذا فعلها كما أُمر نهته عن الفحشاء والمنكر، كما روي عن ابن مسعود، وابن عباس: "إن في الصلاة منتهى ومزدجراً عن معاصي الله، فمن لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر، لم يزدد بصلاته من الله إلا بعداً»(١).

فقوله: "إلا بعداً" أي: إذا كان ما ترك من الواجب منها أعظم مما فعله، أبعده ترك الواجب الأكثر، أكثر مما قربه الواجب الأقل.

وهذا كما في الصحيح: «تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»(٢).

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ يُخْدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُواً إِلَى الصَّلَوْةِ قَامُوا كُسَاكَ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ النساء: إِلَى الصَّلَوْةِ قَامُوا كُسَاكَ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ النساء: النصرف من صلاته وفي السنن عن عمار على مرفوعاً: «إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها، إلا ثلثها...» حتى قال: «إلا عشرها» (٣٠).

وعن ابن عباس را الله الله الله الله عن صلاتك إلا ما عقلت»، هذا وإن لم يؤمر بالإعادة عند الأكثر، لكن يؤمر أن يأتي من التطوعات ما يجبر به نقص فرضه.

إذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا ثُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ زَادَتَهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ
 أَلِيْنِ يُقِيمُونَ الْعَسَلُوةَ وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنفِقُونَ ۞﴾ [الأنفال: ٢، ٣].

⁽۱) رواه أحمد في الزهد (۸۸۱)، والطبراني في الكبير (۸٤٦٥) عن ابن مسعود رفحه، ورواه الطبري في تفسيره (۲۰/ ۱۵۵)، وابن أبي حاتم في تفسيره (۸۱۹۰)، والطبراني في الكبير (۱۰۸٦۲) عن ابن عباس رفحه موقوفاً، وسنده صحيح.

⁽٢) رواه مسلم (٦٢٢).

⁽٣) رواه أحمد (١٨٤٠٠)، وأبو داود (٧٩٦)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣).

ومعلوم أن من حافظ على الصلوات بخشوعها الباطن، وكان يخشى الله الخشية المأمور بها، فإنه يأتي بالواجبات، ولا يأتي كبيرة، ومن أتى الكبائر، فلا بد أن يذهب ما في قلبه من الخشية والخشوع والنور، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، وهذا من الإيمان الذي يُنزَع عند فعل الكبيرة، فإن المتقين كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿إِنَ اللَّايِنَ اتَّقَوّا إِذَا مَنَ الْإِيمَانَ اللَّهِ مَن الأَعْراف: ٢٠١].

فإذا طاف بقلوبهم طائف من الشيطان تذكروا، فيبصرون.

قال سعيد بن جبير: «هو الرجل يغضب الغضبة، فيذكر الله، فيكظم الغيظ»(١).

وعن مجاهد: «هو الرجل يهم بالذنب، فيذكر الله فيدعه» (٢).

والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع، ثم قال تعالى: ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿ الْأَعْرَافَ: ٢٠٢].

قال ابن عباس: «لا الإنس تقصر عن السيئات، ولا الشياطين تُمْسِك عنهم»(٣).

فإذا لم يبصر يبقى قلبه في عمى، والشيطان يمده في غيه، وإن كان التصديق في قلبه، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف، / [١٢٧] يخرج من قلبه، وهذا كما أن الإنسان يغمض عينيه فلا يرى شيئًا، وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلب بما يغشاه من رَين الذنوب.

وهكذا جاء في الآثار، قال الإمام أحمد في كتاب الإيمان (٤): ثنا

⁽١) تفسير البغوى (٣/ ٣١٨).

⁽۲) رواه ابن جرير في تفسيره (۱٤٦/۲۷).

⁽٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩٤٧٥).

⁽٤) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون، قال: كتاب الإيمان لأحمد بن حنبل من كتب الأحاديث (٢/ ١٤٠١).

يحيى، عن الأشعث، عن الحسن، عن النبي على قال: «نزع منه الإيمان، فإن تاب أعيد إليه»(١).

ثنا يحيى عن عوف قال: قال الحسن: «يجانبه الإيمان ما دام كذلك، فإن راجع راجعه الإيمان»(٢).

ثنا معاوية، عن أبي إسحاق، عن الأوزاعي (٣): «قلت للزهري (٤) حين ذكر: «لا يزني الزاني وهو مؤمن» فإنهم يقولون: فإن لم يكن مؤمناً فما هو؟ قال: فأنكر ذلك، وكره مسألتي عنه (٥).

ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس الله أنه قال لغلمانه: «من أراد منكم الباءة زوجناه، ولا يزني منكم زان إلا نزع الله منه نور الإيمان، فإن شاء أن يرده رده، وإن شاء أن يمنعه منعه، (٦).

⁽١) رواه ابن بطة في الإبانة (٩٥٦)، والحسن لم يدرك النبي رهي الإبانة (٩٥٦)، والحديث مرسل.

 ⁽۲) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (۷۵٦)، والخلال في السنة (۱۲٦۸)، وسنده صحيح.

⁽٣) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد أبو عمرو الأوزاعي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، كان يسكن بمحلة الأوزاع، بدمشق، ثم تحول إلى بيروت مرابطاً بها إلى أن مات، وكان خيراً، فاضلاً، مأموناً، كثير العلم والحديث والفقه، توفى سنة ١٥٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/٧٠).

⁽٤) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، الإمام العلم الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، رأى عشرة من أصحاب النبي على وكان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار، وكان فقيهاً فاضلاً. انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٣٢).

⁽٥) رواه الخلال في السنة (١٢٤٨)، وابن بطة في الإبانة (٩٥٥)، وسنده صحيح.

 ⁽٦) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٧٥٥)، والخلال في السنة (١٢٦٠)، وسنده حسن.

وقال أبو داود: ثنا عبد الوهاب بن نجدة، ثنا بقية، ثنا صفوان بن عمرو، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي: أنه أخبره عن أبي هريرة الله أنه كان يقول: «إنما الإيمان كثوب أحدكم يلبسه مرة ويقلعه أخرى»(١).

وروي عن الحسن مرسلاً، وفي حديث أبي هريرة ولله مرفوعاً: «إذا زنى [خرج منه] الإيمان فكان كالظلة، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان»(٢).



⁽۱) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد عن أبي هريرة مرفوعاً (١٨٦٥)، وفيه عبد العزيز ابن أبي مقاتل، ومسيب بن عجلان لم أجد لهما ترجمة، ورواه عبد الله بن أحمد في السنة (٧٢٩)، والخلال في السنة (١٠١٩)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٨٧١)، عن أبي الدرداء موقوفاً، وسنده صحيح.
(٢) رواه أبو داود (٤٦٩٠)، وصححه الحافظ في الفتح (١١/١٢).



[التسليم والقبول لما صح عن النبي ﷺ]

وقد جاءت أحاديث تنازع الناس في صحتها، مثل: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»(١).

[ومثل]: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»(٢).

فإن صحت دلت قطعاً على وجوب هذه الأمور، وإن لم تصح لم ينقض بها أصل مستمر من الكتاب والسنة.

وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على وفق مذهبه، لكن من الناس من لا يعرف مذاهب أهل العلم، وقد نشأ على قول لا يعرف غيره، فيظنه إجماعاً، كما يظن أنه إذا صلى وحده برئت ذمته إجماعاً، /[١٢٨] وليس الأمر كذلك، بل للعلماء قولان في إجزاء هذه الصلاة، وأكثر الآثار المروية عن السلف تدل على عدم الإجزاء، واحتجوا بقوله ﷺ: قمن سمع النداء، ثم لم يجب من غير عذر، فلا

⁽۱) رواه أحمد (۹۱۳۷)، وأبو داود (۱۰۱، ۱۰۲)، والترمذي (۲۵)، وابن ماجه (۳۹۷)، ۳۹۸، ۳۹۹)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (۷۵۱٤).

⁽٢) رواه الدارقطني (١٥٧١، ١٥٧١)، والحاكم (٨٥٩)، والبيهقي (٣/٥٥) عن أبي هريرة ولله مرفوعاً، وفيه سليمان بن داود اليامي، قال البخاري: منكر الحديث، ورواه عبد الرزاق (١٩١٥)، وغيره عن أبي حيان عن أبيه عن علي موقوفاً والد أبي حيان هو سعيد بن حيان، مجهول، قال الذهبي في الميزان (٢/١٣٢): لا يكاد يعرف.

صلاة له»^(۱).

وأجابوا عن حديث التفضيل^(٢) بأنه في المعذور، كقوله ﷺ: «صلاة الرجل قاعداً على النصف من صلاة القائم، وصلاة المضطجع على النصف من صلاة القاعد»^(٣)، وأراد به المعذور، كما في الحديث: أنه [خرج] ـ وقد أصابهم وعك _ وهم يصلون قعوداً، فقال ذلك^(٤).

ولم يجوّز أحد من السلف صلاة التطوع مضطجعاً من غير عذر، ولا يعرف أن أحداً منهم فعله، ولو جاز كالصلاة على الراحلة لبينه الرسول على الأمته، ولو كان فلا بد أن يفعله بعض الصحابة مع قوة الداعي إلى الخير، فلما لم يفعله أحد منهم دل على أنه غير مشروع.

والمقصود هنا: أنه ينبغي للمسلم أن يقدر قدر كلام الله ورسوله، بل ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله اللفظ من كلام كل أحد.

فإن كثيراً يتأول النصوص المخالفة لقوله، وقصده دفع المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ، بل جميع ما قال الله ورسوله يجب الإيمان به، فليس لنا أن نؤمن ببعض وتكفر ببعض، وليس الاعتناء بمراده في أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس.

⁽۱) رواه ابن ماجه (۷۹۳)، وابن حبان (۲۰۱٤)، والحاكم (۲/ ۲٤٥)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهشيم وقراد أبو نوح ثقتان، فإذا وصلاه فالقول فيه قولهما، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (۲۳۰۰).

 ⁽۲) المقصود بحديث التفضيل: قوله ﷺ: اصلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة، رواه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠).

⁽٣) رواء البخاري (١١١٥).

⁽٤) رواه مالك في الموطأ (٢٨٤).

والمقصود: أن كل ما نفاه الله ورسوله من مسمى أسماء الأمور الواجبة كاسم الإيمان، والإسلام، والدين، والصلاة، والصيام، والطهارة، والحج، وغير ذلك، فإنما يكون لترك واجب في ذلك المسمى، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤمِّنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ يَنْنَهُم ثُمّ لا يَجِدُوا فِي آنفُسِهِم حَرَجًا مِمّا قَضَيْت وَيُسَلِمُوا فَي النساء: ٦٥].

فلما نفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية، دل على أنها فرض على الناس، فمن تركها كان من أهل الوعيد، لم يأت بالإيمان الواجب الذي وُعِدَ أَهْلُهُ بدخول الجنة بلا عذاب.

ومعلوم بالاتفاق أنه يجب /[١٢٩] تحكيم الرسول على في كل ما شجر بين الناس، وإذا حكم بشيء ألا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما حكم ويسلموا تسليماً.

وقىال تىعىالىمى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِئَبَ وَٱلْحِكُمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَاكَ فَضَلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

والدعاء إلى ما أنزل الله يستلزم الدعاء إلى الرسول، وبالعكس مثل طاعة الله والرسول، فإنهما متلازمان، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِدِهِ مَا تَوَلَّى

وَنُصَّلِهِ عَهَنَّمٌ وَسَاءَتُ مَصِيرًا ﴿ النساء: ١١٥]، فإنهما متلازمان، فإن ظن أنه متبع سبيل المؤمنين وهو مخطئ فهو كمن ظن أنه متبع للرسول على وهو مخطئ، والآية تدل على أن الإجماع حجة من جهة: أن مخالفته مستلزمة لمخالفة الرسول على أن الإجماع حجة من جهة فلا بد أن يكون فيه نص عنه، فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع فإنها مما بين الله فيه الهدى، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر، كتارك النص المبين (١)، وأما إذا ظن الإجماع ولا يقطع به، فقد لا يقطع - أيضاً - بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول على ومخالف مثل هذا قد لا يكفر، بل قد يكون ظن الإجماع خطأ، والصواب في خلافه، وهذا فصل الخطاب فيما يكفر به من [مخالفة] الإجماع وما لا يكفر، والإجماع هل هو قطعي الدلالة أو ظني؟.

ومن جهة أنه إذا وصف الواجب بصفات متلازمة، دل على أن كل صفة من تلك الصفات إذا ظهرت وجب اتباعها، مثل الصراط المستقيم، وُصِفَ بأنه الإسلام، واتباع القرآن، وطاعة الله ورسوله، وطريق العبودية.

ومعلوم أن كل اسم من هذه الأسماء يجب اتباع مسماه، وهو واحد وإن تنوعت صفاته، فأي صفة ظهرت وجب اتباع مدلولها، /[١٣٠] فإنه مدلول الأخرى.

وكذلك أسماء الله تعالى، وأسماء كتابه، وأسماء دينه، وأسماء رسوله.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُواْ بِحَبِّلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: 10٣]، قيل حبل الله: الإسلام، وقيل: القرآن، وقيل: عهده، وقيل: جماعة المسلمين؛ وكله حق.

⁽١) أي القطعي من الجهتين: جهة الثبوت، وجهة الدلالة.

وكذلك إذا قلنا: الكتاب والسنة والإجماع، فمدلول الثلاثة واحد، فإن كل ما في الكتاب فالرسول هي موافق له، والأمة متفقة عليه من حيث الجملة، فليس فيهم إلا من يوجب اتباع الكتاب، وكذلك كل ما سنّة هي فالقرآن يأمر باتباعه، والمسلمون مجمعون على ذلك، وكذلك ما أجمع عليه المسلمون، ولكن المسلمون يتلقون دينهم عن الرسول هي أجمع عليه المسلمون، ولكن المسلمون يتلقون دينهم عن الرسول وأما الرسول فنزل عليه القرآن، ووحي آخر، وهو الحكمة، فليس كل ما جاءت به السنة يجب أن يكون مفسراً في القرآن، بخلاف ما يقول أهل الإجماع، فإنه لا بد أن يدل عليه الكتاب والسنة.

ومن هذا الباب قوله ﷺ: «لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر» (١)، وقوله ﷺ: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار» (٢).

فإن من علم ما قاموا به من أول الأمر، وكان محباً لله ورسوله أحبهم قطعاً. وكذلك من لم يكن في قلبه بغض ما يبغضه الله ورسوله من المنكر، لم يكن في قلبه الإيمان الواجب، فإن لم يكن مبغضاً لشيء من المحرمات أصلاً، لم يكن معه إيمان أصلاً.

وكذلك من لم يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه، لم يكن معه ما أوجبه الله من الإيمان، وكذلك قوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَانَ وَزَيِّنَهُ فِ أُوجبه الله من الإيمان، وكذلك قوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَانَ وَزَيِّنَهُ فِ فَلُوكِمُ وَلَلْهِ مَا اللَّهُ وَالْمِعْمِيانَ أَوْلَيْكَ هُمُ ٱلرَّشِدُونَ الله الله الله في الإيمان، الله محمد بن نصر: لما كانت الطاعات كلها داخلة في الإيمان، قال تعالى: ﴿حَبَّبُ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾، فدخل فيه جميع الطاعات؛ لأنه قال تعالى: ﴿حَبَّبُ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾، فدخل فيه جميع الطاعات؛ لأنه حبيها إلى المؤمنين حب تدين، ويكرهون جميع الكفر والمعاصي كراهة تديَّن؛ لأنه أخبر أنه كرَّهه إليهم، /[١٣١] ومنه قوله ﷺ: «من سرته تديَّن؛ لأنه أخبر أنه كرَّهه إليهم، /[١٣١] ومنه قوله ﷺ:

⁽۱) رواه مسلم (۷٦).

⁽٢) رواه البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤).

حسنته، وساءته سيئته، فهو مؤمن (١)، فإن الله حبب إلى المؤمنين الحسنات وكره إليهم السيئات.

قلت: تكريهه جميع المعاصي، يستلزم حب جميع الطاعات؛ لأن تركها معصية، ولأنه لا يترك جميع المعاصي كلها إن لم يتلبس بضدها؛ إذ القلب لا بد له من إرادة، والمباح بالنية الحسنة يكون خيراً، وبالنية السيئة يكون شراً، ولا يكون فعل اختياري إلا بإرادة.

ولهذا: [قال] ﷺ: «أصدق الأسماء الحارث وهمام»(٢)، والهمام: الكثير الهم، والحارث: العامل الكاسب، والهم مبدأ الإرادة، فإذا فعل مباحاً، فلا بد من غاية يتتهى إليها قصده.

وكل مقصود إما أن يقصد لنفسه وإما يقصد لغيره، فإن كان منتهى مقصوده ومراده عبادة الله وحده لا شريك له، وهو إلهه الذي يعبده ولا يعبد شيئاً سواه، وهو أحب إليه من كل ما سواه، فإرادته تنتهي إلى إرادته وجه الله، فيثاب على مباحاته التي يقصد بها الاستقامة على الطاعة، كما في الصحيحين: «نفقة الرجل على أهل يحتسبها صدقة»(٣).

وقوله ﷺ: «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا ازددت بها درجة ورفعة حتى اللقمة ترفعها إلى فيّ امرأتك»(٤).

⁽۱) رواه أحمد (۱۱۵)، والترمذي (۲۱٦٥)، وابن ماجه (۲۳٦٣)، والحاكم (۱/ ۱٤) وصححه الترمذي والحاكم ووافقه الذهبي، والألبائي في صحيح الجامع (۲۵٤٦).

⁽٢) رواه البخاري في الأدب المفرد (٨٤٣)، وأبو داود (٤٩٥٠)، والطبراني (١٨٢٠)، وابن وهب في جامعه (٤٤، ٦٨)، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٠٤٠).

⁽۳) رواه البخاری (۵۵)، ومسلم (۱۰۰۲).

⁽٤) رواه البخاري (٥٦)، ومسلم (١٦٢٨).

وقال معاذ ﷺ: «إني لأحتسب نومتي كما أحتسب قومتي»(١).

والله تعالى إنما أباحها للمؤمنين وأمرهم معها بالشكر، كما قال تعالى: ﴿ يَثَانِّهُا اللَّهِ يَكُوا مِنْ طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَكُمْ وَاشْكُرُوا لِللّهِ . . . ﴾ الآية [البقرة: ١٧٢]، وفي الصحيح: «إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة /[١٣٢] فيحمده عليها، ويشرب الشربة فيحمده عليها الشربة.

وفي سنن ابن ماجه: «الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر»(٤).

وكذلك قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِبَاتِ . . . ﴾ الآية [المؤمنون: ٥١]، وقال تعالى: ﴿ أُحِلَّتَ لَكُمْ يَهِيمَةُ ٱلأَنْفَادِ إِلَّا مَا يُتَلَلَ عَلَيْكُمْ عَهِيمَةُ ٱلأَنْفَادِ إِلَّا مَا يُتَلَلَ عَلَيْكُمْ عَهِيمَةُ ٱلأَنْفَادِ وَأَنْتُمْ حُرُمُ ﴾ [المائدة: ١].

وقال المخليل عَلِيْهِ: ﴿ وَأَرْنُتُ آهَلَمُ مِنَ الثَّرَتِ مَنْ مَامَنَ مِنْهُم بِأَلَّهِ وَٱلْيَوْمِ الْآيَةِ [البقرة: ١٢٦].

ولهذا ميز بين خطاب الناس مطلقاً، وخطاب المؤمنين، فقال تسعسالي: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَلًا كَلِيَّا وَلَا تَنْبِعُوا خُطُورَتِ

⁽١) رواه البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم (١٧٣٣).

 ⁽٢) في كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ضمن مجموع الفتاوى: «وإن كان أصل مقصوده عبادة غير الله».

⁽T) رواه مسلم (TVYE).

 ⁽٤) رواه النرمذي (٢٤٨٦)، وابن ماجه (١٧٦٤)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٣٨٩).

الشَّيَطَنُ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُقٌ مُبِينُ ﴿ إِنِّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوَءِ وَالْفَحْشَكَةِ وَأَن تَقُولُوا عَلَ الشَّيَطَنِ إِنَّهُ قَالُوا بَلْ نَشَيْعُ مَا أَلْفَيْنَا اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَشَيْعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمُ التَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَشَيْعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ مَا بَالَةً أَوْلُو كَاكَ مَاكُونُ ﴿ وَالبَقْرَةُ : عَلَيْهِ مَا أَذُن لَهُم أَن يَاكُلُوا بَشْرِطِينَ: أَن يكون طيباً، وأن يكون حلالاً.

شم قال تعالى: ﴿ يَكَانُهُا الَّذِينَ مَامَنُوا حَمُنُوا مِن وَلِبَنَ مَا رَزَفَنَكُمْ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

⁽۱) رواه الترمذي (۱۷۲٦)، وابن ماجه (۳۳٦۷)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (۳۱۹۵).

⁽٢) رواه الدارقطني (٤/ ١٨٤)، والحاكم (٤/ ١١٥)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ٥٨٩) من طرق عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة المعلمة مرفوعاً، ولا يصح سماع مكحول من أبي ثعلبة المعلمة العلامة الألباني في المشكاة (١٩٧).

وَاذَكُرُوا اسْمَ اللّهِ عَلَيْهِ وَالْقُوا اللّهُ إِنَّ اللّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَ لَكُمُ الطّيبَاتُ ﴾ [المائدة: ٤، ٥]، ففي ذلك اليوم أحل لهم الطيبات، وقبله لم يحرم عليهم إلا ما استثناه، وحرم عليه الكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير»(١).

ولم يكن نسخاً للكتاب؛ لأنه لم يحله، ولكن سكت عنه، وتحريمه ابتداء شرع، ولهذا في الحديث المروي من طرق: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه، ألا وإني حرمت كل ذي ناب من السباع»(٢). /[١٣٣] فبين أنه على أُنْزِلَ عليه وحي آخر وهو الحكمة، وأن الله حرم في هذا الوحي ما أخبر به على، ولم يكن نسخاً للكتاب، فإن الله إنما أحل الطيبات، وليست هذه منها.

وأما الكفار فلم يأذن الله لهم في أكل شيء، ولا عفا لهم عن شيء يأكلونه، ولهذا لم تكن أموالهم مملوكة لهم ملكاً شرعياً؛ لأنه: القدرة على التصرف المباح، فإذا قهر طائفة منهم أخرى، فهذا يستحلونه في دينهم صاروا فيها كأولئك، والمسلمون إذا غنموها ملكوها ملكاً شرعياً، ويجوز لهم أن يعاملوا الكفار فيما أخذه بعضهم من بعض بالقهر الذي يستحلونه في دينهم، ويجوز أن يشترى من بعضهم ما سباه من غيره؛ لأنه كاستيلائه على المباحات، ولهذا سمى الله ما عاد إلى المسلمين من أموالهم: فيئاً، لأن الله أفاءه (٢)، أي: رده إلى مستحقه،

⁽۱) رواه مسلم (۱۹۳٤).

 ⁽۲) رواه أحمد (١٦٥٤٦)، وأبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٣، ٢٦٦٤)، وابن
 ماجه (١٢)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح
 الجامع (٧١٧٧).

⁽٣) في الأصل: «لا أفاده». وهو تصحيف.

فإنه إنما خلق الخلق ليعبدوه، وإنما خلق الرزق لهم ليستعينوا به على عبادته.

ولفظ الفيء يتناول الغنيمة، كقوله ﷺ: اليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس (١).

لكنه لما قال تعالى: ﴿وَمَا أَفَاةَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ . . . ﴾ الآية [الحشر: ٦]، صار لفظ الفيء في عرف الفقهاء إذا أطلق فهو هذا.

وأما إذا فعل المؤمن ما أبيح له قاصداً للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجة، فإنه يثاب على ذلك، كما قال ﷺ: "وفي بضع أحدكم صدقة...» الحديث (٢)، وكذلك قوله ﷺ: "إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته (٣)، فأخبر أنه يحب هذا، كما يكره هذا، وبعض الفقهاء يرويه: "كما يحب أن تؤتى عزائمه (٤)، وليس هذا لفظ الحديث؛ وذاك غير، إنما أباحها الله لحاجة العباد إليها، والمؤمنون يستعينون بها على عبادته، فهو يحب الأخذ بها؛ لأن الكريم يحب قبول إحسانه.

وفي حديث القصر: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا

⁽۱) رواه أحمد (٦٤٤١)، وأبو داود (٢٦٩٤)، وصححه الألباني في الصحيحة (١٩٧٢).

⁽٢) رواه مسلم (١٠٠٦)، والبضع: كناية عن الجماع.

⁽٣) رواه أحمد (٥٨٦٠)، وابن خزيمة (٩٥٠) وابن حبان (٢٧٤٢، ٣٥٦٨)، وقال الهيثمي في المجمع: إسناده حسن (٣/ ١٦٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٨٨٦).

⁽٤) رواه أبن حبان (٣٦٧، ٣٥٤)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٨٨٥).

صدقته الله ولأنه بها تتم عبادته . /[١٣٤]

وأما ما لا يحتاج إليه الإنسان من قول وعمل بل يفعله عبثاً، فهذا عليه لا له إلا أمراً عليه لا له إلا أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر أو ذكراً شه (٢).

وفي الصحيحين: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» (٣)، فأمر المؤمن بأحدهما، ولهذا كان قول الخير، خيراً من السكوت، والسكوت عن الشر، خير من قوله.

ولهذا قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَفِيبٌ عَبِيدٌ ﴿ ﴾ [ق: ١٨]، واختلفوا هل يكتب الجميع، قال مجاهد: يكتبان كل شيء حتى أنينه في مرضه، وقال عكرمة: لا يكتبان إلا ما يؤجر عليه أو يوزر عليه.

والقرآن يدل على أنهما يكتبان الجميع؛ فإنه تعالى قال: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلِ ﴾، نكرة في سياق الشرط، مؤكدة بحرف ﴿مِّنْ ﴾، فهذا يعم كل قول.

وأيضاً: فكونه يؤجر على قول معين أو يؤزر، يحتاج إلى أن يعرف الكاتب ما أمر به وما نهي عنه، فلا بد في إثبات معرفة الكاتب به إلى نقل.

وأيضاً: فهو مأمور إما بقول الخير وإما بالصمات، فإذا عدل عمًا أمر به من الصمت إلى الفضول الذي ليس بخير كان هذا عليه، ولهذا

⁽۱) رواه مسلم (۲۸۲).

⁽٢) رواه الترمذي (٢٤١٢)، وابن ماجه (٣٩٧٤)، وفي سنده أم صالح، قال الحافظ: لا يعرف حالها. والحديث ضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٤٢٨٣).

⁽٣) رواه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٧٤).

قال ﷺ: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" فإذا خاض فيما لا يعنيه، نقص من حسن إسلامه، فكان هذا عليه؛ إذ ليس من شرط ما هو عليه أن يستحق العذاب، ولهذا قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كُسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا كُسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا كُسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا كُسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا كُسَبَتُ وَعَلَيْها مَا كُسَبَتُ وَعَلَيْها مَا كُسَبَتُ وَعَلَيْها مَا الله عليه أو له، والنفس طبعها الحركة لا تسكن قط، لكن عفا الله عما حدَّث به المؤمنون أنفسهم، فإذا عملوا به، دخل في الأمر والنهي، فإذا كان الله كرَّه إليهم المعاصي وحبَّب إليهم الإيمان المقتضي للطاعات، إذا لم يعارضه ضدَّ بالاتفاق، فإن المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة، ولكن تُنازع: هل يستلزمها؟ /[١٣٥] فإن له مُعَارِضاً من النفس والشيطان، فإذا كرَّه إليهم المعارض كان المقتضي للطاعة سالماً من هذا المعارض.

وأيضاً: فإذا كرهوا جميع السيئات لم يبق إلا حسنات أو مباحات، والمباحات لم تُبَعِّ إلا لأهل الإيمان يستعينون بها على الطاعة، وإلا فالله _ سبحانه _ لم يبح لأحد شيئاً يستعين به على معصيته.

ولهذا: لعن النبي على عاصر الخمر ومعتصرها (٢)، والعاصر يعصر عنباً يصير عصيراً يمكن الانتفاع به في مباح، لكن لما علم أن قصد العاصر أن يجعلها خمراً، لم يكن له أن يعينه ـ بما جنسه مباح - على معصيته.

⁽۱) رواه مالك في الموطأ (١٦٧٢)، والترمذي (٢٣١٨)، عن الزهري، عن علي بن الحسين مرسلاً، ولا يصح إلا مرسلاً، قال ابن رجب: وممن قال إنَّه لا يصح إلا عن عليّ بن الحسين مرسلاً: الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري، والدارقطني، وقد خلط الضعفاء في إسناده عن الزهري تخليطاً فاحشاً، والصحيح فيه المرسل. انظر: جامع العلوم والحكم (٢٨٧/١).

⁽٢) رواه وأبو داود (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠) عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه الترمذي (١٢٩٥)، وابن ماجه (٣٣٨١) عن أنس مرفوعاً، ورواه أحمد (٢٧٤٧) عن ابن عباس مرفوعاً، وصححه الألباني في المشكاة (٢٧٧٧).

ولهذا من ترك المعاصي كلها، فلا بد أن يشتغل بطاعة الله، وفي الصحيح: «كل الناس يغدو: فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها»(١).

والمؤمن تصدر منه السيئة: فيتوب، أو يأتي بحسنات تمحوها، أو يُبتلى بما يكفِّرها، لكن لا بد أن يكون كارها لها، فإن الله - تعالى - أخبر أنه حبب إلى المؤمنين الإيمان، وكرَّه إليهم الكفر والفسوق والعصيان، فمن لم يكره الثلاثة لم يكن منهم.

ولكن محمد بن نصر يقول: الفاسق يكرهها تديناً.

فيقال: إن أريد أن يعتقد أن دينه حرمها وهو يحب دينه، فهذه من جملته، فهو يكرهها، وإن أحب دينه مجملاً وليس في قلبه كراهة لها، كان قد عدم من الإيمان بقدر ذلك.

وفي الصحيح: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»(٢).

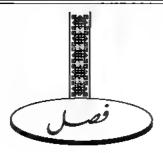
وفيه: الغمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل (۳).

فعلم أن القلب إذا لم يكن فيه كراهة ما يكرهه الله لم يكن فيه الإيمان الذي يستحق به الثواب، وقوله على: "من الإيمان" أي: من هذا الإيمان، وهو الإيمان المطلق، أي: ليس وراء هذه الثلاث ما هو من حدود الإيمان ولا قدر حبة خردل، ليس المراد أن من لم يفعل ذلك لم يبق معه من الإيمان شيء، بل لفظ الحديث يدل على المعنى الأول./[١٣٦]



⁽¹⁾ رواه مسلم (۲۲۳). (۲) رواه مسلم (٤٩).

⁽٣) رواه مسلم (٥٠).



[الإطلاق والتقييد في لفظ الكفر والنفاق]

ثم يقرن الكفر بالنفاق في مواضع، كأول البقرة، وكذلك لفظ المشركين، قد يقرن بأهل الكتاب فقط، وقد يقرن بالملل الخمس، وقوله: ﴿وَقُلُ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ وَالْأَمْتِكَنَ ءَأَسَلَمْتُم فَإِنّ أَسْلَمُوا فَقَدِ الْقَتَكُوا وَإِن تَوَلَّوا

فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَكَغُ ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وليس أحد بعد مبعثه على إلا من أحدهما، وكل من لم يكن من أهل الكتاب، فهو من الأميين كالعرب، وهو إنما يخاطب أهل زمانه بعد النسخ والتبديل، فدل على أن من تدين بدينهم فهو منهم، لا يختص بمن تمسك بالكتاب قبل النسخ والتبديل، ولا فرق بين أولادهم وأولاد غيرهم، فإذا كان أولادهم ممن أوتوا الكتاب وهم بعد النسخ، فكذلك غيرهم إذا كانوا كلهم كفاراً، والله لا يخاطب إلا من بلغته الرسالة، لا من مات، فدل على أن قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابِ الْمَائِدةِ: ٥] يتناول هؤلاء، كما هو مذهب الجمهور.

وقال أحمد في رواية _ متابعة لعلي _: لا تباح ذبائح نصارى بني تغلب لم يكن لأجل النسب؛ بل لكونهم لم يدخلوا في دين أهل الكتاب إلا فيما يشتهونه من شرب الخمر ونحوه، ولكن بعض التابعين ظنه للنسب، كما نُقِلَ عن عطاء (١٥٠)، وفرعوا عليه فروعاً /[١٣٧] لمن كان أحد أبويه كتابياً، حتى لا يوجد في طائفة من كتب [أصحاب] أحمد إلا هذا، وهو خطأ على مذهبه مخالف لنصوصه.

وكذلك لفظ: الصالح والصديق والشهيد، يذكر مفرداً فيتناول النبين، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي ٱلْآخِرَةِ لِينَ ٱلفَّنلِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠]، ويذكر مع غيره، كقوله تعالى: ﴿فَأُولَيْكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّنَ مَع عيره، كقوله تعالى: ﴿فَأُولَيْكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّنَ وَالفَّيْدِينَ وَالفَّيْدِينَ ﴾ [النساء: ٢٩]، ولفظ الصديق عطف على النبيين هنا ووصفوا به في مثل قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُ فِي ٱلْكِنَابِ إِبْرَهِيمَ إِنَّهُم كَانَ صِدِيقًا نَبِيًا فَي الْمِنهِ [مريم: ٤١].

⁽۱) هو عطاء بن أبي رباح _ واسمه أسلم _ القرشي مولاهم، أبو محمد المكي، ثقة فقيه عالم كثير الحديث، قال ابن جريج: كان المسجد فراش عطاء عشرين سنة، وكان من أحسن الناس صلاة، توفي سنة ١١٤هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٢).

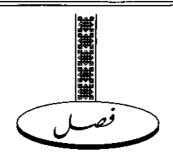
وكذلك الشهيد هنا قرين الصديق والصالح، وقد قال تعالى: ﴿ وَعِاْنَهُ بِالنَّبِيِّتِينَ وَالشُّهَدَآءِ ﴾ [الزمر: ٢٩]، ولما قيدت الشهادة على الناس وصفت به الأمة كلها في قوله تعالى: ﴿ لِنَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، كقوله تعالى: ﴿ لَوَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً ﴾ [النور: ١٣]، وليست [هذه] الشهادة المطلقة في الآيتين، بل ذلك كقوله تعالى: ﴿ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءً ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وكذلك لفظ: المعصية والفسوق والكفر، فإذا أطلقت المعصية لله ورسوله دخل الكل، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَيْلِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَلْكَ عَادُّ جَحَدُواْ بِاَيْنِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَبَعُوا أَمْن كُلِ جَبَّادٍ عَنيدٍ ﴿ الله الله المسل، فإنهم عصوا هوداً معصية تكذيب بجنس الرسل، كقوله تعالى: ﴿ كُذَّبَ وَتُولَى عَن الأمر، وإنما على الناس أن يصدقوا الرسل فيما أخبروا ويطيعوهم فيما أمروا.

وكذلك قال تعالى عن فرعون: ﴿ فَكُذَّبَ وَعَمَىٰ ﴿ ﴾ [النازعات: ٢١]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللّهَ وَرَسُولُهُ وَيَنْعَكَ حُدُودُو يُدُخِلُهُ نَارًا خَلِدًا فِيهَا وَلَمُ عَذَابِ مُهِيبٌ ﴾ [النساء: ١٤]، فهنا قيد المعصية بتعدي حدوده، فلم يذكرها مطلقة، وقال تعالى: ﴿ وَعَمَىٰ عَادَمُ رَبّهُ فَغُوكَ ﴾ الله: ١٢١]، فهي معصية خاصة، وقال تعالى: ﴿ وَعَمَىٰ عَادَمُ رَبّهُ فَغُوكَ ﴾ وَتَنزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَعَمَدينُهُ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فأخبر عن معصية وقعت معينة وهي معصية الرماة، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَرّهُ إِلَيْهُمُ ٱلْكُثْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَأَلِعِمْيانَ ﴾ [الحجرات: ٧]، جعل ثلاث مراتب، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تعالى: ﴿ وَلَا لَهُ عَلَى اللهُ وَلَا يَعْمُ وَلَهُ ﴾ الشرائع، واللهظ عام، وهي لا تكون إلا في معروف، لكن كما قيل: فيه الرسول من الشرائع، واللهظ عام، وهي لا تكون إلا في معروف، لكن كما قيل: فيه

دلالة على أن طاعة أولى الأمر إنما تلزم في المعروف، ونظيره قوله تعالى: ﴿ أَسْتَهِمْ وَ اللّهُ وَ الرّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُعْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وهو لا يدعو إلى غير ذلك، والتقييد هنا لا مفهوم له، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُكَرِّمُوا فَيَيْتِكُمْ عَلَى الْإِنْ الْوَيْنَ اللهِ النور: ٣٣]، فإنهن إن لم يردنه امتنع الإكراه، ولكن في هذا بيان الوصف المناسب للحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَدَعُ مَعَ اللّهِ إِلْكُهَا مَاخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِم . . . ﴾ الآية المؤمنون: ١١٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَقْتُلُونَ النّبِيْتِينَ بِعَنْهِ حَقِّ ﴾ [آل عمران: ١١]، فالتقييد في هذا للبيان والإيضاح، ولهذا يقول من يقول من النحاة: الصفات في المعارف للتوضيح، أي: التي لا تحتاج لتخصيص، كقوله تعالى: ﴿ اللّهَ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الله





[الإطلاق والتقييد في لفظ الظلم]

وقال قتادة (٢): «من عمل بمثل عملهم، فأهل الخمر مع أهل

⁽۱) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره، عن النعمان بن بشير هم، أنه قال: قال على المنافق الله المنافق المنافق

⁽٢) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري، أبو الخطاب، ولد أكمه، قال شيخُه =

الخمر، وأهل الزنى مع أهل الزنى»، وعن الضحاك: /[١٣٩] «قرناؤهم من الشياطين، كل كافر معه شيطانه في سلسلة»، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلنَّفُوسُ زُوِّجَتُ ﴿ ﴾ [التكوير: ٧]، قال عمر ﴿ وَإِذَا ٱلنَّفُوسُ رَوِّجَتُ ﴿ الفاجر مع الضالح عم الصالح الله ...

وهذا كما في الصحيح أنه قيل له ﷺ: الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم؟ قال: «المرء مع من أحب»(٢).

وقال ﷺ: «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف»(٣).

وقال ﷺ: «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل»(٤).

وزوج الشيء نظيره؛ وسمي الصنف زوجاً، لتشابه أفراده، كقوله تعالى: ﴿وَين كُلِ رَبِّحٍ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَين كُلِ مَنَيْ عَالَمَ نَدَّمَيْنِ لَكُلَّمُ نَدَّكُرُونَ ﴿ الله الله الله الله الله والله عير واحد: صنفين ونوعين مختلفين: السماء والأرض، والشمس والقمر، والليل والنهار، والبر والبحر، والسهل والجبل، والشتاء والصيف، والإنس والجن، والكفر والإيمان، والسعادة والشقاوة، والحق والباطل، والذكر والأنثى، والنور والظلمة، وأشباه ذلك. ﴿ لَمَلَكُمُ تَدَكَّرُونَ ﴾: فتعلمون أن خالق

محمد بن سيرين: قتادة أحفظ الناس، وقال أحمد بن حنبل: قل أن نجد من يتقدم قتادة. كان عالماً بالتفسير، وباختلاف العلماء، توفي سنة ١١٧هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٣١٥).

⁽١) رواه ابن أبي شيبة (٨/١٥٤)، والحاكم وصححه (٩/١١٣).

⁽۲) رواه البخاري (۲۱۲۹)، ومسلم (۲٦٤٠).

⁽m) رواه مسلم (۲۲۳۸).

⁽٤) رواه أبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨)، والحاكم (٤/ ١٧١)، وصححه ووافقه الذهبي، وحسنه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٣٥٤٥).

الأزواج واحد، وليس المراد أنه يحشر معهم زوجاتهم مطلقاً، فإن الصالحة قد يكون زوجها فاجراً، وبالعكس، لكن إذا كانت المرأة على دين زوجها، دخلت في العموم، ولهذا قال الحسن: «وأزواجهم»: المشركات.

ولا ريب أنها تناولت الكفار، كما دل عليه السياق، وقد تقدم كلام المفسرين: أنه يدخل فيها الزناة مع الزناة، وأهل الخمر مع أهل الخمر.

وكذلك الأثر المروي في الظلمة وأعوانهم، قال غير واحد من السلف: «أعوانهم من أعانهم، ولو أنه لاق لهم دواة أو برى لهم قلماً»(١).

ومنهم من قال: بل من يغسل ثيابهم من أعوانهم، وهم من أزواجهم المذكورين في الآية؛ فإن المعين على البر والتقوى من أهل ذلك، وبالعكس، قال الله تعالى: ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَمُ نَعِيبٌ وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَمُ نَعِيبٌ وَالسافع مَنْهًا ﴾ [النساء: ٨٥]، والشافع الذي يعين غيره فيكون معه شفعاً /[١٤٠] بعد أن كان وتراً.

ولهذا فسرت الحسنة بإعانة المؤمنين على الجهاد، والسيئة بإعانة الكفار على قتال المؤمنين، وفسر بالحسنة، شفاعة الإنسان للإنسان، قاله الحسن، ومجاهد، وفسرت بالدعاء للمؤمنين، والسيئة بالدعاء عليهم، وفسرت الحسنة بالإصلاح بين اثنين، وكل هذا صحيح.

وتمام الكلام يبين أن الآية، وإن تناولت الظالم بكفره؛ فهي متناولة

⁽۱) روى الإمام أحمد في كتاب الورع (ص١٩١) عن ابن مسعود الله مرفوعاً: "إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين الظلمة وأعوان الظلمة وأشياع الظلمة؟ حتى من لاق لهم دواة أو برى لهم قلماً"، قال: "فيجمعون في تابوت واحد، ثم يقذفون في نار جهنم"، ومعنى لاق لهم دواة: أي أصلح مدادها. انظر لسان العرب (١٠/ ٣٣٤).

ما دونه - وإن قيل فيها: «وما يعبدون من دون الله» - ففي الصحيح: «تعس عبد الدينار...» الحديث (١).

وفي الصحيح: «ما من صاحب كنز إلا جعل الله كنزه يوم القيامة شجاعاً أقرع يأخذ بلِهْزِمَتيه»، وفي لفظ: «حتى يطوقه في عنقه»، وقرأ على: ﴿سَيُطُوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِم يَوْمَ ٱلْقِيدَمَةُ . . . ﴾ الآية [آل عمران: (١٨٠]»(٢).

وقىال تىعىالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَـَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَيِيلِ اللَّهِ فَلَيْقِرَهُم بِعَكَابٍ اَلِيهِ ۞ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَادٍ جَهَنَّمَ سَيِيلِ اللَّهِ فَلَيْقِرَهُم بِعَكَابٍ اَلِيهِ ۞ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَادٍ جَهَنَّمَ فَتُكُونَكُ بِهَا جِبَاهُهُم وَجُنُونُهُم وَظُهُورُهُم هَنذا مَا كَنَرَّتُم لِأَنفُسِكُم فَذُوفُواْ مَا كُنتُم تَكُنِزُونَ ۞ [التوبة: ٣٤، ٣٥].

وفي الصحيح: «ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمي عليها في نار جهنم...» الحديث (٣).

وفي حديث أبي ذر ظله: «بشر الكانزين برضف. . . » الحديث (٤).

وهذا كما في القرآن، ويدل على أنه بعد دخول النار، فيكون من دخلها ممن فُعل به ذلك في الموقف، فهذا الظالم المانع للزكاة حُشر مع أشباهه ومالِه الذي صار له عبداً، وإن لم يكن من أهل الشرك الأكبر الذين يخلدون في النار، ولهذا قال على: «ثم يرى سبيله إما إلى الجنة، وإما إلى النار»(٥).

⁽١) رواه البخاري (٢٨٨٦).

⁽٢) رواه البخاري (١٤٠٣)، ولِهْزِمَتيه: يعني شدقيه.

⁽٣) رواه مسلم (٩٨٧).

⁽٤) رواه البخاري (١٤٧)، ومسلم (٩٩٢)، والرضف: الحجارة المحماة على النار، واحدتها رضفة.

⁽٥) رواه ومسلم (٩٨٧).

وقال ﷺ: قالشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل المالات الله الله أخفى من دبيب النمل في هذه الأمه أخفى من دبيب النمل دون ظلم، وقال ابن عباس الله وأصحابه: قالم دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسوق دون فسوق (٢).

وكذلك قال أهل السنة كأحمد بن حنبل وغيره، وقد قال تعالى: ﴿ اَ عَنَا لَهُ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ أَبْ سَرَيكُمُ وَالْمَسِيحَ أَبْ سَرَيكُمُ وَالْمَسِيحَ أَبْ سَرَيكُمُ وَالْمَسِيحَ أَبْ سَرَيكُمُ وَمَا أَيْسِرُوا إِلَّا لِمَعْبُدُوا إِلَىهَا وَحِددًا لاّ إِلَىهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُم عَمّا يُشْرِدُونَ ﴿ وَهُ وَلَو لِللَّهُ وَحِديثُ عَدِي ﴿ وَهُ طُويل حَسَنَ، وَهُ وَالْتُوبَةِ: ٣١]، وفي حديث عدي ﴿ وهو طويل حسن، وواه أحمد والترمذي وغيرهما _ أنه قال: إنا لسنا نعبدهم، قال ﴿ واللَّهُ وَتَحَلُّونَهُ اللَّهُ فَتَحَرّمُونَه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه ؟ اللَّهُ اللَّهُ عَادتَهُم اللَّهُ اللَّهُ عَادتَهُم اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّلْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّا

⁽۱) رواه البخاري في الأدب المفرد (۷۳۸)، وهناد في الزهد (۸٤٩)، عن أبي بكر شبه مرفوعاً، وفيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف، ورواه أحمد في المسند (١٩١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٩٥٩٦)، من حديث أبي موسى شبه مرفوعاً، وفيه: أبو علي الكاهلي، لم يوثقه إلا ابن حبان، ورواه وكيع في الزهد (٢٩٨)، والخلال في السنة (١٠٠٥) عن ابن مسعود شبه موقوفاً، وسنده صحيح، ورواه ابن أبي حاتم في التفسير (٢٢٧) عن ابن عباس شبه موقوفاً، وسنده وسنده حسن، وصححه الألباني لشواهده في صحيح الجامع (٣٧٣٠).

⁽٢) سيأتي تخريجه (ص١٣٧).

⁽٣) رواه الترمذي (٣٠٩٥)، وحسنه الألباني في الصحيحة (٣٢٩٣).

⁽³⁾ رواه ابن أبي شيبة (١٦٧٨٦)، وابن جرير في التفسير (٧١/١٠)، وباقي كلامه: قأما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم، ولكنهم أمروهم فجعلوا حلال الله حرامه وحرامه حلاله، فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية».

 ⁽٥) قال أبو العالية: «كانت الربوبية أنهم وجدوا في كتاب الله ما أُمِرُوا به وَنُهُوا =

فبين ﷺ أن عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام وعكسه، لا أنهم دعوهم.

فهذه عبادة الرجال، وتلك عبادة الأموال، قد بينها النبي ﷺ، وقد ذكر الله تعالى ذلك شركاً بقوله: ﴿لاَ إِلَنَهَ إِلاَ هُوَّ سُبُحَنَنَهُ عَكَا يُشَرِكُونَ﴾، فهذا من الظلم الذي يدخل فيه قوله تعالى: ﴿ الصَّارُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْفَاحَةُمُ وَمَا كَانُوا يَعَبُدُونَ ﴿ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣].

وقىال تىعىالىى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُوبِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُدَّ لَهَا وَرِدُونَ ۞﴾ [الأنبياء: ٩٨].

وإنما يخرج من هذا من عُبد مع كراهته لذلك، كالمسيح وعزير وغيرهما، وأما من رضي بأن يُعبد ويطاع في معصية الله، فهو مستحق للوعيد، ولو لم يأمر بذلك، فكيف إذا أمر؟!

وكذلك من أمر غيره بأن يعبد غير الله، وهذا من أزواجهم، فإن أزواجهم، فإن أزواجهم، فإن أزواجهم قد يكونون رؤساء، وقد يكونون أتباعاً، وهم أزواجهم؛ لتشابههم في الدين، والسياق يدل عليه؛ فإنه تعالى قال: ﴿ لَا المَنْوَا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونُ ۚ فَي مِن دُونِ اللّهِ فَالْمَدُومُمْ إِلَى صِرَطِ الْمَحِيمِ فَي وَفَوْمُمْ إِلَى مِرَطِ الْمَحِيمِ فَي وَفَوْمُمْ إِلَى مِرَطِ الْمَحِيمِ فَي وَفَوْمُمْ إِلَى مِرَطِ المُحَيمِ فَي وَفَوْمُمْ إِلَيْهِ مَسْفُولُونَ فِي اللهِ الصافات: ٢٢ ـ ٢٤].

وقال تعالى: ﴿قَالَ اَدْخُلُواْ فِي أُسَرِ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلُما دَخَلَتُ أَنَّةً لَمَنَتُ أَخْلَهُ حَقَىٰ إِذَا اَدَّارَكُواْ فِيهَا جَبِيعًا قَالَتَ أُخْرَنَهُمْ لِأُولَنَهُمْ رَبِّنَا هَنُولَامْ أَضَلُونَا فَعَاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفُ وَلَنكِن لَا لِأُولِنَهُمْ رَبِّنَا هَنُولُومُ وَقَالَ لِكُلِّ ضِعْفُ وَلَنكِن لَا فَلْلُونَ اللَّهِ وَقَالَتُ أُولِنَهُمْ لِأُخْرَنَهُمْ فَمَا كَاتَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلِ فَذُوقُوا الْعَدَابَ بِمَا كُنْتُمْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلِ فَذُوقُوا الْعَدَابَ بِمَا كُنْتُمْ لَكُسِبُونَ ﴿ الْأَعْرَافِ: ٣٨، ٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ

عنه فقالوا: لن نسبق أحبارنا بشيء، فما أمرونا به ائتمرنا وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، فاستنصحوا الرجال ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم». الإيمان لابن تيمية (ص٥٨).

يَنَحَاجُونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الطَّمَعَتَوُّا لِلَّذِينَ اَسْتَكَبَّرُوَّا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ بَعَا فَهَلَ أَشُد مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ ﴿ قَالَ الَّذِينَ اَسْتَكَبَّرُوَّا إِنَّا كُلُّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكُمْ بَبْنَ الْعِبَادِ ﴿ ﴾ [غافر: ٤٧، ٤٨].

وقال تعالى بَعْضِ آلْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ الشَّطْطِقُوا لِلَّذِينَ الشَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ الشَّكْبُرُوا لَوْلَا أَنَّمَ لَكُنَا مُوْمِنِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ السَّعْطِقُوا لَوْلَا أَنَّمَ لَكُنَا مُوْمِنِينَ ﴿ وَقَالَ اللَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِلَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِللَّذِينَ اللَّهُ وَيَجْعَلَ اللَّهُ اللَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِللَّذِينَ السَّعْطِقُوا لِللَّذِينَ اللَّهُ اللَّذِينَ اللَّهُ اللَّذِينَ اللَّهُ اللَّذِينَ اللَّهُ اللَّذِينَ اللَّهُ اللَّذِينَ اللَّهُ وَيَجْعَلَ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ إِذَا فِيلَ لَمُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ يَسْتَكَبِّرُونَ ﴿ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وهؤلاء الذين ﴿ أَتَّفَ ذُوّاً أَحْبَ ارْهُمْ وَرُهْبَ كُنَّهُمْ أَرْبَكَابًا﴾ [التوبة: ٣١] في الطاعة على وجهين:

أحدهما: أنهم يعلمون أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم، ويعتقدون تحليل ما حرم الله /[١٤٢] وعكسه اتباعا لهم، مع علمهم أنهم خالفوا الرسل، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركاً، فمن فعل ذلك فهو مشرك مثل هؤلاء.

الثاني: أن لا يكون اعتقادهم ثابتاً، لكن أطاعوهم في المعصية، كما يفعل المسلم من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، كما ثبت أنه في قال: «إنما الطاعة في المعروف»(١).

ثم نقول: هذا المحرِّم والمحلِّل إن كان مجتهداً قصده اتباع الرسول ، لكن خفي عليه الحق، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذ، ولكن من علم أنه خطأ، ثم اتبعه وعدل عن قول الرسول الله فله نصيب من هذا الشرك، لا سيما إن اتبع في ذلك هواه، ونصره باللسان واليد، فهذا مشرك مستحق العقوبة، ولهذا اتفقوا على أنه إذا عُرِفَ الحقُّ لا يجوز تقليد أحد في خلافه، وإنما النزاع في تقليد القادر على الاستدلال، وإن كان عاجزاً عن إظهار الحق الذي يعلمه، فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق، لا يؤاخذ بما عجز عنه، وهؤلاء كالنجاشي وغيره، وقد أنول الله في هؤلاء آيات من كتابه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَمْلِ الْحَالِي وَهِم يَعْدِلُونَ فِي الله وَمَا أَنْوِلَ إِلْيَكُم وَمَا أَنْوِلَ إِلْيَهُم الله وهو يَعْدِلُونَ فَق وَهِم يَعْدِلُونَ فَق وَهِم يَعْدُلُونَ فَق وَهِم يَعْدُلُونَ فَق وَهِم يَعْدُلُونَ فَي الله وَمَا أَنْوِلَ إِلَيْكُم وَمَا أَنْوِلَ إِلَيْكُم وَمَا أَنْوِلَ إِلَى الرَّسُولِ فَرَى آهَلِ الاعراف: ١٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَا سَيعُواْ مَا أَنْوِلَ إِلَى الرَّسُولِ فَرَى آهَيْهُم الله وَه الله الله عمران: ١٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَا سَيعُواْ مَا أَنْوِلَ إِلَى الرَّسُولِ فَرَى آهَيْهُم الله عَلَى الله وقال مَن العالم: ﴿وَإِنَا سَيعُواْ مَا أَنْوِلَ إِلَى اللهُ وَمَا آهَيْهُم مِنَا عَرَوْهُ مِنْ الْمَائِدة: ١٨٤].

وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد والتقليد، فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ، كما في القبلة، وأما إن قلد شخصاً دون نظيره لمجرد هواه، ونصره بيده ولسانه من غير علم أن معه الحق، فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيباً لم يكن عمله صالحاً، وإن كان مخطئاً كان آثماً، كمن قال في القرآن برأيه: فإن أصاب فقد أخطأ، /[١٤٣] وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار، وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه

⁽١) رواه البخاري (٤٣٤٠)، ومسلم (١٨٤٠).

الوعيد، ومن جنس عبد الدينار والدرهم والقطيفة، فإنه لما أحب المال حباً منعه من عبادة الله وطاعته، صار عبداً له، وكذلك صار هؤلاء، فيكون فيهم شرك أصغر، ولهم من الوعيد بحسبه.

وفي الحديث: «إن يسير الرياء شرك» (١٠٠٠.

والمقصود هنا: أن الظلم المطلق يتناول الكفر وما دونه، كلفظ الذنب والخطيئة.

⁽۱) رواه ابن ماجه (۹۸۹۳)، وفيه: عيسى بن عبد الرحمن وهو الزرقي، متروك، كما قال العراقي في تخريج الإحياء (۷/٤٢٤)، ورواه الحاكم (۲۷۰/۳)، والطبراني في الكبير (۱٦٤٨٣)، والأوسط (۵۱۰۷)، وفيه: أبو قحدم النضر بن معبد، قال أبو حاتم: لا يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٠٢٩).

⁽٢) رواه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦).

ما دونه بحسبه، فمن خالَّ مخلوقاً في خلاف ما أمر الله ورسوله، كان له نصيب من هذا؛ كما قال تعالى: ﴿ الْأَخِلَاءُ يَوْمَهِنِم بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ عَدُوُّ إِلَّا الْمُتَقِينَ ﴿ الزخرف: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿ إِذْ تَبَرَّا الَّذِينَ اتَّبِعُوا مِنَ اللَّبِينَ اتَّبِعُوا مِنَ اللَّبِينَ اتَّبِعُوا مِنَ اللَّبِينَ اتَّبِعُوا وَرَاقُوا المَكْنَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿ اللَّبِيفِرة: ١٦٦]، قال الفضيل: ثنا ليث، عن مجاهد: ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾، قال: «هي المودات التي كانت بينهم لغير الله ؟؛ فإن المخالة تحاب وتواد؛ ولهذا قال ﷺ: «المرء على دين خليله (١٠).

فإن المتحابين يحب أحدهما ما يحب الآخر، حتى ينتهي إلى الشرك، فإذا اتبع أحدهما صاحبه على محبة ما يبغض الله ورسوله، نقص من دينهما بحسب ذلك إلى أن ينتهي إلى الشرك الأكبر، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ آندَادًا يُحِيُّونَهُم كَصُبِ ٱللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُ حُبًّا يَلَّهُ وَاللَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُ حُبًّا يَلَّهُ وَاللَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُ حُبًّا يَلَّهُ وَاللَّذِينَ ءَامَنُوا

والذين قدموا محبة المال الذي كنزوه، والمخلوق الذي اتبعوه، على محبة الله ورسوله، كان فيهم من الشرك والظلم بحسب ذلك، / [١٤٤] فلهذا ألزمهم بقوله: ﴿ يُحِبُّونَهُمْ كَمُّتِ اللهِ اللهِ المناه في الحديث: «أليس عدلاً مني أن أولي كل رجل منكم ما كان يتولاه في الدنيا» (٢).

وفي الصحيح: اليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون: من كان

⁽١) رواه أبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨)، والحاكم (١٧١/٤)، وصححه ووافقه الذهبي، وحسنه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٣٥٤٥).

⁽٢) هذا حديث قدسي؛ رواه الطبراني في الكبير (٩٦٤٩)، والأوسط (٨١)، وقال الهيثمي في المجمع: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه: فرات بن السائب وهو ضعيف (٢٠/٣٤٣)، ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (٤٦٦٣)، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤٤٤)، والدارقطني في الرؤية (١١٨) موقوفاً على عمر رفي مسنده صحيح، كما قال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٤٦٦٣).

يعبد الشمس الشمس، ومن كان يعبد الطواغيت الطواغيت، ويمثَّل للنصارى المسيح، ولليهود عزير، ويبقى هذه الأمة فيها منافقوها «(۱)، فهؤلاء أهل الشرك الأكبر.

وأما عبيد المال الذين يكنزون، وعبيد الرجال، فيعذبون عذاباً دون أولئك، إما في القيامة، وإما في نار جهنم، ومن أحب شيئاً دون الله عُذّب به.

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنفِقُواْ مِمّا رَزَقْنَكُمْ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِى الْمَوْرَةُ هُمُ الظّلِمُونَ ﴿ ﴾ [البقرة: وَلَا شَفَعَةٌ وَالْكَفِرُونَ هُمُ الظّلِمُونَ ﴿ وَلَهَذَا لا شَفيع لأهله يوم القيامة، كما نفاها عنهم في هذه الآية، وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرَهُمْ يَوْمَ الْقَيَامَة، كما نفاها عنهم في هذه الآية، وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرَهُمْ يَوْمَ الْقَيْرِينَ مِنْ جَيمِ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ الْوَرْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِمِينَ مَا لِلظّلِمِينَ مِنْ جَيمِ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ الله إِذَا الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِمِينَ مَا لِلظّلِمِينَ مِنْ جَيمِ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ الله عنه الله وقوله تعالى: ﴿ إِذْ نُسَوِيكُمْ بِرَبِ الْعَلْمِينَ ﴿ وَلَا مَدِيهِ عَمِم الله الله الله من كل وجه، فإن هذا الشعراء: ٩٨]، لم يريدوا أنهم جعلوهم مساوين له من كل وجه، فإن هذا لم يقله أحد من بني آدم، حتى المجوس متفقون على [أن] النور خير، يستحق أن يعبد، وأن الظلمة شريرة تستحق أن تذم.

وقال تعالى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْنَهُم مَنْ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَ خَلَقَهُنَّ الْعَهْرَةُ الْعَلِيمُ ﴿ وَالَّذِى جَعَلَ لَكُمُ مِنَا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَزَيْرُ الْعَلِيمُ ﴿ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَمْ تَهْ يَقَدُونَ ﴾ وَالَّذِى نَزَّلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً بِقَدَدٍ فَأَنشَرْنَا بِهِ، بَلْدَهُ مَّيتًا كَذَرُكُم تَهُ يَقَدُونَ ﴾ وَالَّذِى خَلَقَ الْأَزْوَجَ كُلُهَا وَجَعَلَ لَكُم مِن الْفُلْكِ وَالْأَنْعَلِمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ [الزخرف: ٩ - ١٢]، وهذه الصفات من كلام الله، ليس من تمام أجوبتهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ مَالِلَهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۞ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّكَنَوَتِ

⁽١) رواه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢).

وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحَشَرُواْ إِلَى رَبِّهِمِ لَيْسَ لَهُم مِن دُونِهِ وَلِئٌ وَلا شَفِيعٌ ﴿ [الانعام: ٥١]، وقال تعالى: ﴿ اللّهُ الّذِي خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُما فِي سِتَّةِ أَيّاهِ ثُمَّ السّتَوَىٰ عَلَى الْعَرَشِ مَا لَكُم مِن دُونِهِ مِن وَلِم وَلا شَفِيعٌ . . . ﴾ الآية [السجدة: ٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلُ ادْعُواْ اللّهِ السّمَوَتِ وَلا شِفِيعٌ . . . ﴾ الآية [السجدة: ٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلُ الدَّعُواْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ مِن مُونِ اللّهُ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِ السّمَوَتِ وَلا فِي اللّارْضِ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِن ظَهِيرٍ ﴿ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِن ظَهِيرٍ ﴾ وَلا نَنفعُ الشّفَاعَةُ عِندَهُ إِلّا لَمْن أَذِن له الرب، فالتي المشركون، فنفي أن يكون لغيره ملك أو قسط منه، أو يكون عوناً له، ولم يبق إلا الشفاعة، فبين أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب، فالتي يظنها المشركون منتفية يوم القيامة، كما نفاها القرآن.

وأما ما أخبر به ﷺ، فأخبر أنه يأتي فيسجد لربه ويحمده ـ لا يبدأ بالشفاعة أولاً ـ فإذا سجد يقال له: «ارفع رأسك واشفع تشفع»(١).

وقال ﷺ لأبي هريرة ﷺ: «أسعد الناس بشفاعتي، من قال: لا إله إلا الله، خالصاً من قلبه»(٢).

فتلك لأهل الإخلاص _ بإذن الله _ لا لمن أشرك بالله .

⁽١) رواه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٣).

⁽۲) رواه البخاري (۹۹).

وحقيقته: أنه _ سبحانه _ يتفضل على أهل التوحيد، فيغفر لهم بواسطة دعاء الشافع الذي أذن له أن يشفع ليكرمه؛ بذلك، وينال المقام المحمود، كما كان في الدنيا يستسقي لهم ويدعو لهم، وتلك شفاعة لهم.

فإذا كان كذلك، فالظلم ثلاثة أنواع: فالظلم الذي هو شرك، لا شفاعة فيه، وظلم الناس بعضهم بعضاً، لا بد فيه من إعطاء المظلوم حقه، فالظالم المطلق ما له من شفيع مطاع، وأما الموحد فلم يكن ظالماً مطلقاً.

ومقصود القرآن بنفي الشفاعة نفي الشرك، وهو: أن أحداً لا يعبد إلا الله، ولا يدعو غيره، ولا يسأل غيره، ولا يتوكل على غيره، لا في شفاعة ولا غيرها، فليس له أن يتوكل على أحد أن يرزقه وإن كان الله يرزقه بأسباب، كذلك لا يتوكل على غير الله في أن يغفر له ويرحمه في الآخرة، وإن كان الله يغفر له ويرحمه بأسباب.

فالشفاعة التي نفاها القرآن مطلقاً ما كان فيها شرك؛ ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع، وتلك قد بينها الرسول ﷺ أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد، فهي من التوحيد ومستحقها أهل التوحيد.

وأما الظلم المقيد، فيختص بظلم الإنسان نفسه، وظلم الناس بعضهم بعضاً، /[١٤٦] كقوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَتَنَا الْقُسَنَا . . . ﴾ الآية [الأعراف: ٢٣].

وقول موسى ﷺ: ﴿رَبِ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَأَغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، وقول موسى ﷺ: ﴿وَاللَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَنَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا أَللَّهُ وَقُولِلهُ تَعْمَلُوا لِلْكُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، لكن قول آدم وموسى ﷺ إخبار عن واقع لا عموم فيه، وذلك قد عرف ـ ولله الحمد ـ أنه ليس كفراً.

وأما قوله تعالى: ﴿ أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ﴾، فهو نكرة في سياق الشرط،

يعم كل ما فيه ظلم الإنسان نفسه، وهو إذا أشرك ثم تاب، تاب الله عليه، وقوله تعالى: ﴿ أُمُّ أَوْرَقْنَا ٱلْكِنْنَبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَينْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِٱلْخَيْرَاتِ ﴾ [فاطر: ٣٢].

فهذا ظلم لنفسه مقرون بغيره، فلا يدخل فيه الشرك الأكبر.

⁽١) انظر: البخاري (٣٢)، ومسلم (١٧٤).

⁽٢) رواه أحمد (٦٨)، والحاكم (٣/ ٧٤، ٥٥)، وصححه ووافقه الذهبي، وابن حبان (٢) رواه أحمد (٦٨)، من طريق أبي بكر بن أبي زهير الثقفي، عن أبي بكر رَفِيْهِ، وأبو بكر بن أبي زهير الثقفي، عن أبي بكر والم يوثقه إلا ابن حبان، وللحديث شاهد من أبي بكر، ولم يوثقه إلا ابن حبان، وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة في: لما نزلت: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوّهُ المُبْرَز بِدِهِ بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسول الله في: «قاربوا وسددوا، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة، حتى النكبة ينكبها أو الشوكة يشاكها، رواه مسلم (٢٥٧٤).

أن المؤمن إذا تاب دخل الجنة، قد يجزى بسيئاته في الدنيا بالمصائب التي تصيبه، كما في الصحيح: «مثل المؤمن كمثل الخامة...» الحديث (١).

وفيه: «ما يصيب المؤمن من وَصَبٍ، ولا نَصَب، لا همّ، ولا حزن، ولا غم، ولا أذى، حتى الشوكة يشاكها، إلا كفّر الله بها من خطاياه»(٢).

وفي حديث سعد رفي: «أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل، يبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة، زيد في بلائه، وإن كان في دينه /[١٤٧] رِقة خُفف عنه، ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة»، رواه أحمد والترمذي (٣).

والأحاديث في هذا كثيرة، فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة، كان له الأمن التام والاهتداء التام، ومن لم يسلم من ظلمه لنفسه، كان له الأمن والاهتداء مطلقاً، بمعنى: أنه لا بد أن يدخل الجنة كما وعد به في الآية الأخرى، وهذاه الله الصراط المستقيم الذي يكون عاقبته فيه إلى الجنة، ويحصل له [من] نقص الأمن والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه لنفسه، [و]ليس مراده على الأمن التام والاهتداء التام؛ فإن أحاديثه الكثيرة _ مع نصوص القرآن _ تبين أن أهل الكبائر معرَّضون للخوف.

⁽١) رواه البخاري (٥٦٤٤)، ومسلم (٢٨٠٩)، عن أبي هريرة مرفوعاً، ولفظه: «مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع من حيث أتتها الريح كفأتها، فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء، والفاجر كالأرزة صماء معتدلة، حتى يقصمها الله إذا شاء».

⁽٢) رواه البخاري (٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣)، والنصب: التعب، والوصب: الوجع.

 ⁽٣) رواه أحمد (١٤٨١)، والترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وقال
 الترمذي: حسن صحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٩٩٣).

وقوله ﷺ: «إنما هو الشرك»:

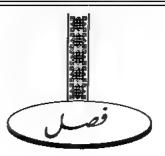
إن أراد الأكبر، فمقصوده أن من لم يكن من أهله فهو آمن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة، وهو مهتد إلى ذلك.

وإن كان مراده جنس الشرك فيقال: ظلم العبد لنفسه، كبخله _ لحب المال _ ببعض الواجب شرك أصغر، وحبه ما يبغضه الله، قد تقدم هواه على محبة الله، شرك أصغر، ونحو ذلك.

فهذا صاحبه قد فاته من الأمن والاهتداء بحسبه.

ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب في هذا الظلم بهذا الاعتبار.





[الإطلاق والتقييد في لفظ الصلاح والفساد]

⁽١) رواه ابن جرير تفسيره (١/٩٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٢١).

⁽٢) انظر: تفسير ابن جرير (١/ ٩٧)، وتفسير ًابن أبي حاتم (١٢٠).

⁽٣) رواه ابن جرير في تفسيره من كلام ابن مسعود ﷺ (١/٩٧).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾:

فُسر بإنكار ذلك، أي: إنا إنما نفعل ما أمر به الرسول ﷺ.

وفسر بأن الذي نفعله نقصد به الصلاح، وكلا القولين يروى عن ابن عباس ويشيء، وكلاهما حق، يقولون: الأول: لمن لم يطلع على بواطنهم، والثاني: لمن اطلع عليها، لكن الثاني يتناول الأول؛ فإن من أفعالهم إسرار خلاف ما يظهرون، وهم يرونه صلاحاً.

وقال تعالى: ﴿ يَلِكَ ٱلذَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًا فِي ٱلأَرْضِ وَلَا فَسَاذًا﴾ [القصص: ٨٣].

وقد تقدم قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ ٱهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآيِفَةً مِّنْهُمْ يُدَيِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَخِي. نِسَآءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ آَسُةً فِي الْمُفْسِدِينَ ﴿ وَقَالَ تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَهِيلَ آلَهُمُ مَن قَسَلَ نَقْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَسَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَن أَخِياهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢].

وقتل النفس من الفساد، لكن الحق فيه للولي، وفي الردة والمحاربة والزنا الحق فيها لعموم الناس، ولهذا لا يعفى عن هذا كما يعفى عن الأول؛ لأن فساده عام، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَآوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ

الله ورَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُعَكَبُّوا أَوْ تُقَطَّعَ أَلَا وَرَبُولُهُم وَنَ خِلَفٍ أَوْ يُنفَوا مِنَ الْأَرْضِ ذَالِكَ لَهُمْ خِزْقُ فِي الْدُنيَا وَلَهُمْ فِي الْآرْضِ ذَالِكَ لَهُمْ خِزْقُ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الْآرْضِ وَلَكَ لَهُمْ خِزْقُ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الْآرْضِ وَالْكَ لَهُمْ خِزْقُ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي اللَّهُمَ فِي اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّلْمُ اللَّاللَّالِ الللللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ ال

وجمهور السلف والخلف على أنها تتناول قطاع الطريق من المسلمين، والآية تتناول ذلك كله، ولهذا من تاب قبل القدرة عليه من هؤلاء سقط عنه حد الله.

وكذلك قرن الصلاح والإصلاح بالإيمان في مواضع كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِمُلُوا السَّبْلِحَتِ ﴾، وقال تعالى: ﴿ فَمَنَّ ءَامَنَ وَأَصَّلَحَ فَلَا خَوْثُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٨].

ومعلوم أن الإيمان أفضل الإصلاح وأفضل العمل الصالح، كما جاء: أيُّ العمل أفضل؟ قال ﷺ: «إيمان بالله ورسوله...» إلخ

وقال تعالى: ﴿ وَإِنِي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَمَامَنَ وَعَمِلَ صَلِيمًا ثُمَّ آهَنَدَىٰ ﴿ ﴾ [طه: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِيمًا مِن ذَكَرٍ أَوَ أُنكَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَكُ مِينَاهُم حَيَوْةً طَيَبَةً وَلَنَجْزِينَهُم أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ بَعْمَلُونَ ﴾ فَلَنُحْيِبَنَكُم حَيَوْةً طَيَبَةً وَلَنَجْزِينَهُم أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ بَعْمَلُونَ ﴾

⁽۱) العربيون: أناس من عرينة قدموا على رسول الله المدينة، فاجتووها، فقال لهم رسول الله على: "إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة"، فشربوا من ألبانها وأبوالها فصحوا، ثم مالوا على الرعاة فقتلوهم، وارتدوا عن الإسلام، وساقوا ذود رسول الله على، فبلغ ذلك النبي على، فبعث في أثرهم، فأتي بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمَّل أعينهم، وتركهم في الحرَّة حتى ماتوا. رواه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١) من حديث أنس شهر.

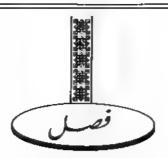
⁽۲) رواه اليخاري (۲۲)، ومسلم (۳۸).

[النحل: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَعَامَنَ وَعَمِلَ صَلِيحًا فَأُولَتِهِكَ يَدْخُلُونَ اَلْمِنَةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْعًا ﴿ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ مَا اللَّهِ عَالَى في الْقَذْف: ﴿إِلَّا اَلَذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعَدِ ذَلِكَ وَلَمَهَمُواْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّجِيمٌ ﴿ ﴾ [النور: ٥].

ولهذا شرط الفقهاء في أحد قوليهم في قَبول شهادة القاذف: أن يصلح، وقد روي أن ذلك سنة، كما فعل ذلك عمر في بصبيغ لما أجّله سنة، وبذلك أخذ أحمد في توبة الداعي إلى البدعة وأن يؤجل سنة، كما أجّل صبيغ (١).



⁽۱) هو صبيغ بن عِسل ـ ويقال: بن سهل ـ الحنظلي، له إدراك [أي: أدرك زمن النبي على على المدينة، فجعل يسأل عن بعض المتشابهات، فعزره عمر بالضرب، والنفي، وتحريم مجالسته، حتى تاب. انظر: الإصابة (١٩٨/٢).



[الرد على من قال: إطلاق الإيمان على الأعمال مجاز]

فإن قيل: ما ذكرتم من تنوع دلالة اللفظ والإطلاق والتقييد من: كلام الله ورسوله، وكلام كل أحد: لا يمكن دفعه، لكن دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز، كقوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة...» إلخ (١٠).

وقوله ﷺ: «الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه. . . » إلخ (٢).

وهذا عمدة المرجئة والجهمية والكرامية، وكل من لم يُدخل الأعمال فيه.

ونحن نجيب بجوابين: عام، وخاص بهذا الموضع، هل الحقيقة المطلق أو المقيد، أو كلاهما؛ ليعرف لفظ الإيمان إذا أطلق؟.

فنقول أولاً: تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز، أو تقسيم دلالتها أو المعاني المدلول عليها، فإن هذا كله يقع في كلام المتأخرين، فهذا /[١٥٠] اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا الأئمة المشهورين ولا أثمة اللغة والنحو، كالخليل، وسيبويه، وأبي عمرو(٢)، وأول من عرف أنه تكلم

⁽١) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

⁽٢) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩).

⁽٣) هو أبو عمرو بن العلاء المقرئ، أحد القراء السبعة المعروفين.

بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه (۱) ، لكن لم يعنِ به قسيم المحقيقة، [وإنما تعرف الحقيقة] من المجاز بطرق، منها: نص أهل اللغة، فمن تكلم بلا علم، [ظن أن أهل اللغة قالوه] ولم يقل هذا أحد منهم، وإنما هو حادث والغالب أنه من المعتزلة ونحوهم، والشافعي أول من جرد الكلام في أصول الفقه، ولا يقسم هذا ولا تكلم به، وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في «الجامع الكبير» وغيره، ولم يتكلم بذلك، وكذلك سائر الأئمة إلا في كلام أحمد، فإنه قال في «الرد على الجهمية» في قول «إنا، ونحن» ونحو ذلك من القرآن: «هذا من مجاز اللغة»، وبهذا احتج من أصحابه أن مذهبه أن في القرآن مجازاً، كالقاضي، وابن عقيل. وآخرون من أكابر منعوا ذلك، كابن حامد (۱) وقالوا: إن معنى قول أحمد: «من أصحابه منعوا ذلك، كابن حامد (۱) وقالوا: إن معنى قول أحمد: «من أصحابه منجاز اللغة»، أي: ما يجوز في اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان: نحن فعلنا كذا.

- ثم ذكر الشيخ كلاماً طويلاً إلى أن قال -:

فيقال: إن لم يصح التقسيم فلا حاجة إلى هذا، وإن صح فهو عليكم لا لكم؛ لأن الحقيقة: اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدل بالقرينة، وقد تبين أن لفظ «الإيمان» في الكتاب والسنة

⁽۱) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري اللغوي العلامة الإخباري، صاحب التصانيف، كان أحد أوعية العلم، توفي سنة ٢١٠هـ. انظر: العبر في خبر من غبر (٢٧/١). وكتابه مجاز القرآن أورده حاجي خليفة في كشف الظنون بعنوان: كتاب المجاز (١٤٥٦/٢).

⁽٢) هو الحسن بن حامد، أبو عبد الله البغدادي، شيخ الحنابلة، كان مدرس أصحاب أحمد وفقيههم في زمانه، وله المصنفات العظيمة، منها: الكتاب الجامع، نحو أربعمثة جزء، في اختلاف العلماء، توفي سنة ٤٠٣هـ. انظر: العبر في خبر من غبر (١٧٩/١).

حيث أطلق، دخلت فيه الأعمال، وإنما يُدَّعَى خروجها منه عند التقييد، وهذا يدل على أن الحقيقة قوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون...» إلخ.

وأما حديث جبريل على: فإن كان أراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام، فهو كذلك، وهذا هو الذي أراده الرسول على قطعاً، كما أنه لما ذكر الإحسان أراد الإحسان مع الإيمان والإسلام، /[١٥١] لم يرد أن الإحسان مجرد عنهما، ولو أريد بلفظ الإيمان مجرد التصديق، فلم يقع ذلك إلا مع قرينة، فيلزم أن يكون مجازاً، وهذا معلوم بالضرورة لا يمكن المنازعة فيه بعد تدبر القرآن والحديث، بخلاف: كون لفظ الإيمان في اللغة مرادفاً للتصديق، ودعوى أن الشارع لم ينقله، فإن هاتين المقدمتين لا يمكن الجزم بواحدة منهما، فلا يعارض اليقين، كيف وقد عرفنا أن كل واحدة من المقدمتين من أفسد ما يكون من الكلام؟!

وأيضاً: فليس لفظ دلالة الإيمان على الأعمال بدون لفظ الصلاة، والزكاة، والصيام الشرعي، والحج الشرعي، سواء قيل: إن الشارع نقله، أو أراد الحكم دون الاسم، أو أراد الاسم وتصرف فيه تصرف أهل العرف، أو خاطب بالاسم مقيَّداً لا مطلقاً.

فإن قيل: الصلاة والحج ونحوهما، لو ترك بعضها بطلت، بخلاف الإيمان عند أهل السنة، قيل:

إن أريد أن الذمة لا تبرأ منها كلها، فكذلك الإيمان الواجب، إذا تَرك منه شيئاً، لم تبرأ الذمة منه كله.

وإن أريد به وجوب الإعادة، فليس على الإطلاق؛ فإن في الحج واجبات إذا تركها لم يُعِدْ، بل تجبر بدم، وكذلك في الصلاة - عند أكثر العلماء - إذا تركها سهواً أو مطلقاً، وحيث تجب الإعادة فإنما هي إذا أمكنت، وإلا فما تعذرت إعادته يبقى مطالباً به كالجمعة ونحوها، وإن أريد به أنه لا يثاب على ما فعله، فليس كذلك، بل قد بين على

في حديث المسيء في صلاته: أنه إذا لم يتمها يثاب على ما فعل، ولا يكون بمنزلة من لم يصل، وفي عدة أحاديث: أن الفرائض تكمل يوم القيامة من النوافل، فدل على أنه يعتد له بما فعل منها، فكذلك الإيمان، ودلت النصوص على خروج من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان من النار /[١٥٢].

وعدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وما تأولوه بفهمهم للغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان أحمد يقول: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس».

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة (۱) وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي والصحابة والتابعين والأئمة، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والأحاديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة.

وأيضاً فإنهم إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار، فلا يلتفتون إليها هؤلاء، ويعرضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك

⁽۱) الرافضة: جمع رافضي، والرفض: الترك، والمراد بهم الشيعة الإمامية، سموا بذلك، لتركهم زيد بن علي بن الحسين ورفضه، عندما قالوا له: تبرأ من أبي بكر وعمر، فأبى، وقال: كانا وزيري جدي رسول الله على، فقالوا: إذن نرفضك، فرفضوه، فقال لهم: رفضتموني. فسموا رافضة. وقيل في سبب التسمية غير ذلك. انظر: مقالات الإسلاميين (١/٨٨، ١٣٦)، الفرق بين الفِرَق (ص٢٥، ٢٦).

يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع.

وإذا تدبرت حججهم، وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل.

ومما يدل من القرآن أن الإيمان المطلق مستلزم للأعمال، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوْمِنُ بِكَايَتِنَا الَّذِينَ إِنَا ذُكِرُواْ بِهَا خَرُواْ شِهَدُواْ مِسَمَّوُا بِعَنْدِهم، رَيِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبُرُونَ ﴿ إِنَّهَ اللَّهِمَانِ عن غيرهم، وَيَهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبُرُونَ ﴿ إِنَّهَ اللَّهِمَانِ عن غيرهم، فمن كان إذا ذكّر بالقرآن لا يفعل ما فرضه الله عليه من السجود، لم يكن من المؤمنين، وسجود الصلوات الخمس فرض، وأما سجود التلاوة، ففيه نزاع، وقد يحتج به من يوجبه، لكن [ليس] هذا موضع بسط ففيه نزاع، وقد يحتج به من يوجبه، لكن [ليس] هذا موضع بسط المسألة، فهذه الآية مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِينَ عَلَيْمٌ ءَايَنتُهُ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوكَّمُونَ ﴾ [الأنفال: ٢]./[١٥٣]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا بَسْتَغْذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُوْمِنُونَ إِلَّهَ وَالْيَوْمِ الْلَاخِرِ أَن يُجَنِهِدُواْ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِمِمُّ وَاللَّهُ عَلِيمٌ إِلْمُنْقِينَ ﴿ إِلَّهُ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَاخِرِ وَارْتَابَتَ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَبِيهِمْ بَرَدُدُونَ اللَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِأَلَّهِ وَٱلْيَوْمِ اللَّاخِرِ وَارْتَابَتَ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَبِيهِمْ بَرَدُدُونَ اللَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِأَلَّهِ وَٱلْيَوْمِ اللَّخِرِ وَارْتَابَتَ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَبِيهِمْ بَرَدُدُونَ اللَّذِينَ لا يُؤمِنُونَ بِأَلَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجِدُ فَوَمَا يُؤمِنُونَ بِأَلَّهِ وَالنَّهِ وَلَسُولُهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجِدُ مَا أَشَادُومُ مَا وَلِيانَهُ ﴾ وَالمائدة: ٨١].

بَيَّنَ _ سبحانه _ أن الإيمان له لوازم وله أضداد، فوجوده يستلزم ثبوت لوازمه وانتفاء أضداده، ومن أضداده: موادَّة من حادً الله ورسوله، ومن أضداده: استئذانه في ترك الجهاد، ثم صرح بأن استئذانه إنما يصدر من الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر، ودلَّ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمُ إِلْمُنَّقِبِكِ ﴾ على أن المتقين هم المؤمنون، ومن هذا قوله ﷺ: «لا يزني

الزاني حين يزني وهو مؤمن"^(١).

وقوله ﷺ: الا يؤمن من لا يأمن جاره بواثقُها(٢).

وقوله ﷺ: ﴿ لا تؤمنوا حتى تحابُّوا ا (٣٠).

وقوله: "مَن غشنا فليس منا"(٤).

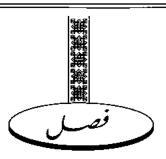
and the side of the

⁽١) رواه البخاري (٥٥٧٨)، ومسلم (٥٧)، عن أبي هريرة رضي مرفوعاً، ولفظه: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن».

 ⁽۲) رواه البخاري (٦٠١٦)، ورواه مسلم (٤٦) بلفظ: «لا يدخل الجنة من لا يأمن
 جاره بوائقه».

⁽٣) رواه مسلم (٤٥).

⁽٤) رواه مسلم (١٠٢).



[دخول الأعمال في مسمى الإيمان]

وأما إذا قيد الإيمان، فقرن بالإسلام أو بالعمل الصالح، فقد يراد به ما في القلب بالاتفاق، وهل يراد به المعطوف عليه من عطف الخاص على العام، أو لا يكون عند الاقتران داخلا بل لازماً؟ أو لا بعضاً، ولا لازماً؟ فيه ثلاثة أقوال، وهذا موجود في عامة الأسماء يتنوع مسماها بالإطلاق والتقييد.

مثال ذلك: اسم «المعروف» و«المنكر» فإذا أطلق كقوله تعالى: ﴿ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَنَهُمْ عَنِ الْمُنكرِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، دخل في المعروف كل خير، وفي المنكر كل شر، ثم يقرن بما هو أخص منه كقوله تعالى: ﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَيْيِرِ مِّن نَجْوَنَهُمْ إِلّا مَنْ أَمَر بِصَدَقَةٍ أَوَ مَعْرُوفٍ أَو إِصَلَيْج بَيْنَ النَّاسُ ﴾ [النساء: ١١٤]، وكذلك ﴿ إِنَ مَعْرُوفٍ أَو إِصَلَيْج بَيْنَ الْفَحْسَاءِ وَالْمُنكرِ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ثم ذكر مع الشَكلُوة تَنْعَىٰ عَنِ الْفَحْسَاءِ وَالْمُنكرِ ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، ثم ذكر مع اثنين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدِلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَآيٍ ذِى الْقُرْك وَبَيْعَىٰ عَنِ الْفَحْسَاءِ وَالْمُعْيُ ﴾ [النحل: ٩٠]، جعل البغي هنا مغايراً لهما.

ومن هذا لفظ: العبادة، فإذا أمر بعبادة الله مطلقاً دخل فيها كلُّ ما أمر به، ثم قد يقرن بها اسمٌ آخر، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ فَعْبُدُ وَإِيَّاكَ فَعْبُدُ وَإِيَّاكَ فَعْبُدُوا اللهَ وَاتَّقُوهُ فَسَمَّتَعِينُ ﴿ الفاتحة: ٥]، وقول نوح ﷺ: /[١٥٤] ﴿ أَعْبُدُوا اللهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح: ٣].

وكذلك إذا أفرد اسم طاعة الله تدخل فيها طاعة الرسول.

وكذلك اسم التقوى: كما قال طلق بن حبيب^(۱)، وقد يقرن بها اسم آخر كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَقِ ٱللّهَ يَجْعَل لَهُ مِغْرَجًا ۞ وَيَرْزُقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْنَيبُ وَمَن يَتَوَكَّل عَلَى ٱللّهِ فَهُو حَسْبُهُ ﴿ [الطلاق: ٢، ٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنّهُ مَن يَتّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَ ٱللّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ تسعسالى : ﴿إِنّهُ مَن يَتّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَ ٱللّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلمُحْسِنِينَ ﴾ [الوسف: ٩٠]، وقوله تعالى : ﴿أَتّقُوا ٱللّهَ حَقّ تُقَالِمِهِ وَلَا تَمُونُ إِلّا وَأَشَم مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وكذلك لفظ البر: إذا أطلق تناول جميع ما أمر به، كقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَ ٱلْهِ مَنْ ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَنِي نَعِيمِ ﴿ إِنَّ ٱلْهَرَارَ لَنِي نَعِيمِ ﴾ [المطففين: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَ ٱلْهِ مَنْ اللّهِ وَٱلْبَوْمِ ٱلْآخِرِ وَالْمَلَهِ عَهَ وَالْكِنَ وَالنّبِينَ وَمَانَى الْمَالَ عَلَى حُبِهِ ذَوِى الْمُسْرَدِ وَالْمَلَهُ عَلَى السّبِيلِ وَالسّابِينَ وَفِي ٱلرّقَابِ وَأَفَامَ ٱلصّلَوٰةَ وَمَانَى النّبُولِ وَالْمَلْوَةَ وَالْمَلْوَةَ وَالْمَلْوَةَ وَمَانَى اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَ

وكذلك لفظ الإثم: إذا أطلق دخل فيه كل ذنب، وقد يقرن بالعدوان.

وكذلك لفظ الذنوب: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ اَلذُنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [الزمر: ٥٣]، وقد يقرن، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيَ أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧].

⁽۱) قول طلق بن حبيب كَثْلَثُهُ: «التقوى: أن تعمل بطاعة الله، على نور من الله، ترجو رحمة الله، وأن تترك معصية الله، على نور من الله، تخاف عذاب الله»، رواه ابن أبي شيبة (۲۱۷/۷)، وهناد في الزهد (٥١٦)، وابن المبارك في الزهد (١٣٢٥)، وسنده صحيح.

وكذلك لفظ الهدى: إذا أطلق تناول العلم والعمل، ثم قد يقرن بالاجتباء، كقوله تعالى: ﴿ آجَنَبَنَهُ وَهَدَنَهُ إِلَى صِرَطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ١٢١]، وقوله تعالى: ﴿ هُو اللَّيْتَ أَرْسَلَ رَسُولَهُ إِللَّهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقّ ﴾ [التوبة: ٣٣]، فالهدى هنا هو الإيمان، ودين الحق هو الإسلام.

وكذلك لفظ الضلال: إذا أطلق تناول العامد والمخطئ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوَا ءَابَاءَهُمْ ضَالِينَ ﴿ الصافات: ٦٩]، ثم قد يقرن بالغي أو الغضب، وكذلك لفظ الغي إذا أطلق، كقوله تعالى: ﴿ لَأُغْدِينَهُمْ أَجْمُونِنَ ﴾ [ص: ٨٢].

وكذلك لفظ الفقير: إذا أطلق كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَنُوْتُوهَا الفَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ الْفُ فَرَآءَ فَهُو خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وكذلك المسكين كقوله تعالى: ﴿ إِطْعَامُ عَشَرَةٍ مَسَكِينَ ﴾ [المائلة: ٨٩]، وقد يقرن بينهما.

وهذه الأسماء التي تختلف دلالتها بذلك:

تارة يكونان إذا أفردا أحدهما أعم من الآخر، كالإيمان والمعروف مع العمل والصدقة، وكالمنكر مع الفحشاء والبغي ونحو ذلك.

وتارة يتساويان في العموم والخصوص، كلفظ: الإيمان، والبر والتقوى، والفقير والمسكين./[١٥٥]

وكذلك لفظ التلاوة إذا أطلق في مثل قوله: ﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاَوَتِهِ ﴾ [البقرة: ١٢١] تناولت العمل به، كما فسره بذلك الصحابة والتابعون، ثم يقرن بها غيرها كقوله تعالى: ﴿ أَتْلُ مَا أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَأَقِمِ الطَّبَاذَةُ ﴾ [العنكبوت: 20].

وكذلك لفظ اتباع ما أنزل الله كقوله تعالى: ﴿ النَّهِ عُواْ مَا أَنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَبِّكُو وَلَا نَنْبِعُواْ مِن دُونِهِ الْوَلِيَاتُ ﴾ [الأعراف: ٣]، وقد يقرن به غيره كقوله تعالى: ﴿ فَأَتَّبِعُوهُ وَاتَّقُواْ لَعَلَكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٥].

وهذا باب واسع يطول استقصاؤه.

وهو من أنفع الأمور، وبه تزول شبهات كثيرة فيها نزاع، من جملتها: مسألة الإيمان والإسلام، فإن النزاع في مسماهما أول اختلاف وقع، افترقت الأمة لأجله، وصاروا مختلفين في الكتاب، وكفّر بعضهم بعضاً، كما قد بسطنا هذا في مواضع أخر؛ إذ المقصود هنا شرح كلام الله ورسوله على وجه يبين أن الهدى كله مأخوذ من كلام الله ورسوله بإقامة الدليل الدال، لا نذكر الأقوال التي تقبل بلا دليل وترد بلا دليل، أو يكون المقصود بها نصر غير الله ورسوله، فإن الواجب أن يقصد معرفة ما جاء به الرسول على واتباعه.

ومن هذا أقوال السلف تارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة: هو قول ونية واتباع السنة، و[تارة يقولون] قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكله صحيح.

فإذا قيل: قول وعمل، دخل في القول قول القلب واللسان جميعاً، وعمل القلب والجوارح.

ومن زاد «الاعتقاد» رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا اللفظ الظاهر أو خاف ذلك.

ومن زاد «ونية» قال: القول يتناول الاعتقاد، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية.

ومن زاد اتباع السنة، فإن ذلك لا يكون محبوباً لله إلا باتباعها. والذين جعلوه أربعة أقسام فسروا مرادهم /[١٥٦].

كما قال سهل التستري(١): هو قول وعمل ونية وسنة؛ لأنه إن كان

⁽١) هو سهل بن عبد الله بن يونس بن عيسى التستري، الصالح المشهور، له =

قولاً بلا عمل فهو كفر، وإن كان قولاً وعملاً بلا نية، فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة، فهو بدعة.



مواعظ وأحوال وكرامات، توفي سنة ٢٨٣هـ، انظر: العبر في خبر من غبر
 (١/ ٩٩).



[بيان أن الأعمال من لوازم الإيمان]

وعطف الشيء على الشيء يقتضي مغايرة مع الاشتراك في الحكم، والمغايرة مراتب:

أعلاها أن يكونا متباينين كقوله تعالى: ﴿ غَلَقَ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾، وهو الغالب.

ويليه أن يكون بينهما لزوم، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَ الْرَسُولَ مِنْ الْمُؤْمِنِ لَكُنْ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِينَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ اللهُ اللهُومِنِينَ اللهُ اللهُومِنِينَ اللهُ اللهُومِ اللهُ اللهُومِ اللهُمُومِ اللهُمُم

وقىال تىعىالىم: ﴿فَنَسُوا حَظَّا مِّمَّا دُكِرُوا بِهِ فَأَغْرَبُنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ

 ⁽١) رواه أحمد في مسنده (١٦٩٤١)، وفيه: بقية بن الوليد، كثير التدليس عن الضعفاء، وقد عنعنه، والحديث ضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٤٩٨٣).

وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ ٱلْفِيكُمَةِ وَمَسَوْفَ يُنَبِّتُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَسْنَعُونَ ﴾ [المائِدَة: ١٤]، فلما تركوه اعتاضوا بغيره، فوقعت البغضاء.

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْنِن نُقَيِّضٌ لَهُ شَيْطُننَا فَهُو لَهُ فَرِينٌ ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ فَرِينٌ لَهُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَخَسْسُرُهُ يَوْمَرُ ٱلْقِيكَمَةِ أَعْمَىٰ ﴿ ﴾ [طه: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِن زَبِكُم وَلا تَنْبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاةً قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣].

فأمر باتباعه ونهى عما يضاده، فمن لم يتبع أحدهما اتبع الآخر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَتَبِعُ غَيْرَ سَيِيلِ ٱلنَّوْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥].

قال العلماء: من لم يتبع سبيلهم، اتبع غيره، فاستدلوا به على الوجوب.

وكذلك من لم يفعل المأمور فعل بعض المحذور، ومن فعل المحذور لم يفعل جميع المأمور، فترك ما حذر من جملة ما أمر به، ومن المأمور ترك المحذور، ولهذا لفظ الأمر إذا أطلق تناول النهي، وإذا قيد بالنهي، فكما تقدم، /[١٥٧] فإذا قال الله: ﴿لاَ يَسْمُونَ الله مَا أَمْرُهُم كُودَ له النهي، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَغْمَلُونَ مَا يُؤْمُرُونَ الله والتحريم: آ]، فقيل: لا يتعدون ما أمروا به بل يفعلونه في وقته، وقد يقال: ترك المأمور تارة معصية وتارة عجزاً: فإذا كان قادراً مريداً ألزم وجود المأمور المقدور، فقوله تعالى: ﴿لاَ يَعْصُونَ ﴾، لا يمتنعون عن الطاعة، المأمور المقدور، فقوله تعالى: ﴿لاَ يَعْصُونَ ﴾، لا يمتنعون عن الطاعة، ووَنَعْمَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾، أي: هم قادرون.

وأيضاً: فقوله تعالى: ﴿ لا يَتَصُونَ اللهَ مَا آَمَرَهُم وَيَفْعُلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦]، إن نهاهم عن فعل فهو من أمره، وإن لم ينههم لم يذموا بفعل ذلك. وتنازعوا في قوله: إذا عصيتِ أمري فأنت طالق، إذا نهاها فعصته، قبل: لا يدخل في الأمر، وقبل: يدخل؛ لأنه في العرف معصية

للأمر. وهذا هو الصواب، لأن ما ذكرته في العرف هو حقيقة في اللغة والشرع؛ لهذا قال سبحانه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَّ بِٱلْبَطِلِ وَتَكْنُبُوا الْحَقَ وَأَنتُم والشرع؛ لهذا قال سبحانه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَ بِٱلْبَطِلِ وَتَكْنُبُوا الْحَقّ وَأَنتُم تَعْلَمُونَ ﴿ وَالسَّالِ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَا عَلَالْكُوا مَا لَكُمْ مِن عَلَّهُ وَلَا الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّ

الرابع: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّذِى فَهَكُنْ ﴿ وَاللَّذِينَ فَهَكُنْ ﴿ وَاللَّذِينَ فَهَكُنْ ﴿ وَاللَّذِينَ فَهُكُنْ فَهُكُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمَّا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [البقرة: وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَّا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [البقرة: ٤]، وجاء في الشعر ما ذكر أنه عُطف لاختلاف اللفظ كقوله:

..... والفي قولها كذباً ومينا(١)

ومن الناس من يدعي أن مثله في القرآن كقوله تعالى: ﴿شِرَّعَةُ وَمِنْهَاجًا﴾ [المائلة: ٤٨]، /[١٥٨]، وهذا غلط، ولا يجيء في القرآن، ولا كلام فصيح.

إذا تبين هذا، فلفظ الإيمان إذا أطلق يراد به ما يراد بلفظ البر، والتقوى، وبلفظ الدين؛ فإن النبي على الله بين أنه «بضع وستون شعبة،

 ⁽۱) البيت لعدي بن زيد، وصدره: فقددت الأديم لراهشيه؛ ومعنى المين: الكذب.
 انظر: لسان العرب (٣/ ٥٦٠).

أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»(١).

فكل ما يحبه الله يدخل في اسم الإيمان.

وكذلك لفظ: البر، والتقوى، والدين، ودين الإسلام.

وكذلك روي: أنهم سألوا النبي على عن الإيمان فأنزل الله تعالى: ﴿ لَيْسَ ٱلْهِرَ . . . ﴾ الآية، وقد فسر البر بالإيمان، وبالتقوى، وبالعمل الذي يقرب إلى الله؛ والجميع حق، وروي: أنه على فسر البر بالإيمان.

قال محمد بن نصر: ثنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا عبد الله بن يزيد المقري، والملائي، قالا: ثنا المسعودي، عن القاسم قال: جاء رجل إلى أبي ذر رها الله عن الإيمان فقرأ: ﴿ يَسَ الْبِرَ . . . ﴾ الآية، فقال: ليس عن البر سألتك، فقال: «جاء رجل إلى النبي على فسأله عن الذي سألتني عنه، فقرأ عليه الذي قرأته عليك، فقال له الذي قلت لي، فلما أبى أن يرضى قال له: إن المؤمن هو الذي إذا عمل الحسنة سرته ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها "(٢)، ثم ذكره بإسناد آخر عن مجاهد: أن أبا ذر سأل النبي على عن الإيمان، فقرأ عليه الآية "٢).

وروى بإسناده عن عكرمة قال: سئل الحسن بن علي عن الإيمان فقرأ: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَنَ ﴾ الآية (٤).

⁽١) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥)، وقد تقدم.

 ⁽۲) رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٣٦٠)، وإسحاق بن راهويه في مسنده
 كما في المطالب العالية (٣٠١٣)، والآجري في الشريعة (٢٥٢)، وقال
 الحافظ: هذا منقطع، وله طريق أصح منه في التفسير.

 ⁽٣) رواه عبد الرزاق في المصنف (٢٠١١٠)، والأجري في الشريعة (٢٥١)، وابن
 بطة في الإبانة (١٠٨٠)، وسنده صحيح، وقال الحافظ في الفتح: رجاله ثقات
 (١٠٨٠).

⁽٤) رواه محمد بن نصر المروزي تعظيم قدر الصلاة (٣٦٢)، وأبو عمر العدني في الإيمان (٦٥).

وروى ابن بطة بإسناده عن مبارك بن حسان، قال: "قلت لسالم الأفطس: رجل أطاع الله فلم يعصه، ورجل عصى الله فلم يطعه، فصار المطيع إلى الله فأدخله النار، هل المطيع إلى الله فأدخله النار، هل يتفاضلان في الإيمان؟ قال: لا، فذكرته لعطاء فقال: سلهم: الإيمان طيب أو خبيث؟ فإن الله تعالى قال: ﴿لِيَمِيزَ الله الْخَبِيثَ مِنَ الطّيبِ﴾ الأنفال: ٣٧]، /[١٥٩] فسألتهم فلم يجيبوا، فقال بعضهم: إن الإيمان يُبطّن ليس معه عمل، فذكرته لعطاء فقال: سبحان الله! أما يقرؤون: يُبطّن ليس معه عمل، فذكرته لعطاء فقال: سبحان الله! أما يقرؤون: فقال: ﴿وَمَانَ اللهِ مَن العمل فقال: ﴿وَمَانَ اللهِ مَن العمل فقال: سلهم هل دخل هذا العمل في هذا الاسم، وقال تعالى: ﴿وَمَنَ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَمَا سَعَيهَا العمل في هذا الاسم، وقال تعالى: ﴿وَمَنَ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَمَا سَعَيهَا العمل في هذا الاسم، وقال تعالى: ﴿وَمَنَ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَمَا سَعَيهَا العمل في هذا الاسم، وقال تعالى: ﴿وَمَنَ أَرَادَ ٱلْآخِرةَ وَسَعَىٰ لَمَا الاسم»(١٠).

ومقصود عطاء: أنه لم يثبت المدح إلا على إيمان معه العمل، فإذا عُرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل، كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه، بل لفظياً، مع أنهم مخطئون في اللفظ، مخالفون للكتاب والسنة، وإن قالوا: لا يضر ترك العمل، فهذا كفر صريح، وبعض الناس يحكيه عنهم، وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معيناً أحكي عنه هذا، وإنما الناس يحكونه في الكتب ولا يعينون قائله، وقد يكون قول من لا خلاق له، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوْلَتُهِكَ الَّذِينَ صَلَقُوا الْهَ الْمَنْفِقُونَ فَالُوا نَشَهُدُ آلَهُ اللهُ وَلَا بَالَهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ

 ⁽١) رواه ابن بطة في الإبانة (١٢٥١)، وسنده ضعيف، فيه: مبارك بن حسان السلمي، قال أبو داود: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي في حديثه شيء، وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف. انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٥).

والقرآن فيه كثير من هذا يصف المؤمنين بالصدق، والمنافقين بالكذب؛ لأن الكل قال: آمنا، فمن حقق قوله بعمله فهو صادق.

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَغَى ٱلْجَمَعَانِ فَإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيعَلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيعَلَمَ ٱلْنَفِينَ الْفَعُواْ وَقِيلَ لَمُمْ تَعَالَوْا فَتَيْلُواْ فِي سَيلِ ٱللّهِ أَو ٱدْفَعُواْ قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِنَالًا لَانَبَعَنْكُمُ هُمْ اللَّكُفْرِ يَوْمَهِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ الْإِيمَنِ يَقُولُونَ بِأَفْوَهِم مَا لَيْسَ فِي قُلُونِهِمْ وَأَلِقَهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿ اللَّا عمران: ١٦٦، ١٦١، ١١٥، فلما قال في آية البر: ﴿أَوْلَئِيكَ ٱلّذِينَ صَنَقُوا وَلُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ ٱلمُنْغُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فلما دل على أن المراد صدقوا في قولهم: آمنا، فإنه الذي أمروا به، ولم يؤمروا أن يقولوا: نحن أبرار وبررنا، بل إذا قال الرجل: أنا بر فهو مزكِ يؤمروا أن يقولوا: نحن أبرار وبررنا، بل إذا قال الرجل: أنا بر فهو مزكِ لنفسه، ولهذا (كانت زينب اسمها برة، فسماها ﷺ زينب) (١٠).

بخلاف إنشاء الإيمان بقولهم: آمنا، فإنه قد فرض عليهم أن

⁽۱) رواه مسلم (۲۱٤۲).

يقولوه، قال تعالى: ﴿ قُولُواْ مَامَنَا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَهِ عَمَ وَالشّمَعِيلَ وَإِسْمَعَقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِى مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِى النّبِيُّونَ مِن رَبِّهِ وَلِيسْمَعِيلَ وَإِسْمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَيَهِمْ وَالْمَوْمُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ مَامَنَ بِاللّهِ وَمُلْتَهِكِيهِ وَكُنْهُ وَرُسُلِهِ لَا نُقَرِقُ بَيْنَ السّمِنَ الْمَانِ بِاللّهِ وَمُلْتَهِكِيهِ وَرُسُلِهِ لَا نُقَرِقُ بَيْنَ السّمِنَا وَالمَعْنَا وَاللّهِ وَهُولِهُ مَا وَلَهُ اللّهِ وَمُلْتَهُ وَ اللّهِ لَا نُغَرِقُ فَى وَلِهُ اللّهِ وَمُلْتُهُ وَ اللّهِ لَا نُغَرِقُ فَى وَلِيهُ وَلَا نُغَرِقُ فَى وَلِيهُ وَلَا نُغَرِقُ فَى وَلِيهُ وَلِهُ اللّهِ وَمُلْتَهُ وَهُلَا نَعْمُ وَلَا مُعْمَا وَأَطْعَنَا وَاللّهِ وَاللّهُ وَهُلَا نُعْمِقًا وَأَطْعَنَا وَالمَا وَقُولُهُ وَهُ لا نُغْرِقُ فَى وَلِيهُ وَلَا نُولُولُهُ وَلَا نُعْمِعُنَا وَأَطْعَنَا وَلَا مُعْمَا وَأَطْعَنَا وَالْمَا وَقُولُهُ وَلَا مُنْ وَلِهُ وَعِلْهُ وَلَا مُؤْمِنَا وَأَطْعَنَا وَالْمُعْنَا وَلَمْ وَاللّهُ وَاللّهُ وَقُولُهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمُولُولُهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا مُعْمَا وَأَطْعَنَا وَالْمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا مُعْمَا وَأَطْعَنَا وَاللّهُ وَلَا مُؤْمِنَا وَأُطْعَنَا وَالْمُعْنَا وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا مُعْلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا مُنْ وَلِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا مُؤْمِلُوا وَلَا اللّهُ وَلَا مُنْ وَلِهُ مِنْ وَلَا مُؤْمِلُوا وَلَا وَاللّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللّهُ وَالْمُ وَلِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لُوا وَلَا مُؤْمِلُوا وَلَا مُؤْمِلُوا وَاللّهُ وَلَا مُؤْمِلُوا وَالْمُؤْمِ وَلِهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا مُؤْمِلًا وَاللّهُ وَلَا مُؤْمِلًا وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِلْمُ اللّهُ وَاللّ

وقال تعالى في آية البر: ﴿أَوْلَتِكَ اللَّذِينَ صَدَقُواً وَأُولَتِكَ هُمُ المُنَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فجعل الأبرار هم المتقين عند الإطلاق والتجريد، وميز بينهما عند الاقتران والتقييد في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِ ومسمى وَالنَّقُوكُ . . ﴾ الآية [المائدة: ٢]، فدلت الآية على أن مسمى البر ومسمى الإيمان ومسمى البرومسمى الإيمان ومسمى الإيمان ومسمى التقوى عند الإطلاق واحد.

ولهذا في أحاديث الشفاعة: «يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان»، وفي بعضها «من خير»(١).

وهو مطابق لقوله تعالى: ﴿ فَكَنَ يَعْسَمَلَ مِثْقَكَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسَرَهُ ۞ وَمَن يَعْسَمَلُ مِثْقَكَالَ ذَرَّةٍ شَـرًا يَسَرُهُ ۞ [الزلزلة: ٧، ٨].

وهذا من نمط أسماء الله وأسماء كتابه وأسماء رسوله وأسماء دينه، فإن أسماءه كلها متفقة في الدلالة على نفسه المقدسة، وكل اسم يدل على معنى من صفاته غير الذي دل عليه الآخر.

وهكذا ما ثني ذكره من القصص في القرآن، المقصود بها أن تكون عِبراً لا سَمَراً، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِلْأَوْلِي عَبَراً لا سَمَراً، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِلْأَوْلِي اللَّهُ لَكُنْ ﴾ [يوسف: ١١١]، فالذي وقع شيء واحد وله صفات، فعبر عنه

⁽١) رواه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣).

بعبارات، كل عبارة تدل على صفة يعتبر بها المعتبرون، وليس هذا من التكرير في شيء /[١٦١].

وهكذا أسماء دينه يسمى: إيماناً وبراً وتقوى وديناً وخيراً وصراطاً مستقيماً ونحو ذلك، وهو في نفسه واحد، لكن كل اسم يدل على صفة ليست هي الصفة التي تدل عليها الأخرى، وتكون تلك الصفة هي الأصل في اللفظ، والباقي تبع لازم لها ثم صارت دالة عليه بالتضمن الأصل في اللفظ، والباقي تبع لازم لها ثم صارت دالة عليه بالتضمن فإن الإيمان أصله الذي في القلب، ولا بد فيه من تصديق القلب، وإقراره ومعرفته، ويقال لهذا: قول القلب، قال المجنيد: «التوحيد: قول القلب، والتوكل: عمل القلب، فلا بد من قول القلب وعمله، ثم قول البدن وعمله، ولا بد من عمل القلب، مثل حب الله ورسوله، وحبه ما يحبه، وبغض ما يبغضه، وإخلاص العمل له، والتوكل عليه، وغير ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها الله وجعلها من الإيمان، ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب، (10).

وقال أبو هريرة هيد: «القلب ملك والأعضاء جنوده» (٣). وهذا تقريب، وقوله هي أحسن بياناً، فإن الملك وإن كان صالحاً

⁽١) رواه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٧٤).

والجنيد هو: أبو القاسم الجنيد بن محمد القواريري، تفقه على أبي ثور، وله كلام نافع في الأخلاق والسلوك، توفي سنة ٢٩٨هـ. انظر: طبقات الحنابلة (١/٩٤)، والعبر في خبر من غبر (١٠٧/١).

⁽٢) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وقد تقدم (ص٣٠).

 ⁽٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٣٧٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٤)،
 وسنده حسن.

فالجند لهم اختيار قد يعصون به ملكهم، وبالعكس، فيكون فيهم صلاح مع فساده وعكسه، بخلاف القلب فإن الجسد لا يخرج عن إرادته قط، فلا بد في إيمان القلب، أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، قال بعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنْفِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِيُّونَهُم كَمُنِ اللَّهِ وَاللَّذِينَ وَاللَّذِينَ وَاللَّهُمُ كَمُنِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِيُّونَهُم كَمُنِ اللَّهِ قَاللَّذِينَ وَاللَّذِينَ وَاللَّهِم أَسْد وَاللَّذِينَ وَالمَسْركين لأندادهم.

وفيها قولان:

قيل: يحبونهم كحب المؤمنين الله، والذين آمنوا أشد حباً لله منهم لأوثانهم.

وقيل: يحبونهم كما يحبون الله، والذين آمنوا أشد حباً لله منهم. وهذا هو الصواب، والأول متناقض، وهو باطل؛ فإن المشركين لا يحبون الأنداد مثل محبة المؤمنين الله./[١٦٢]

والمحبة مستلزمة للإرادة، والإرادة التامة _ مع القدرة _ تستلزم الفعل، فيمتنع أن يكون الإنسان محباً لله ورسوله، مريداً لما يحبه الله ورسوله إرادة جازمة _ مع قدرته على ذلك _ وهو لا يفعله، فإذا لم يتكلم بالإيمان مع قدرته دل على أنه ليس في قلبه الإيمان الواجب.

ومن هنا يظهر خطأ قول جهم ومن اتبعه حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، ولم يجعلوا أعمال القلب منه، وظنوا أنه يكون كامل الإيمان وهو مع هذا يسب الله ورسوله، ويعادي الله ورسوله، ويقتل الأنبياء، ويهين المصاحف، وقالوا: هذه معاص لا تنافي الإيمان، قالوا: وثبتت له في الدنيا أحكام الكفار؛ لأنها أمارة على الكفر، فيُحْكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار والشهود، وإن كان الباطن خلاف ما أقر به وما شهد به الشهود، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة أن هذا معذب في الآخرة، قالوا: هذا دليل على انتفاء التصديق من قلبه، فالكفر عندهم

شيء واحد وهو الجهل، والإيمان شيء واحد وهو العلم!.

وهذا _ مع أنه أفسد قول _ فقد ذهب إليه كثير من المرجئة، وقد كفَّر السلف _ كوكيع وأحمد وأبي عبيد وغيرهم _ من قال به، وقالوا: الله وفرعون وقومه مع علمهم قال الله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدَّ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَتَوُلاَءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَابِرَ ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، فدل على أن فرعون عالماً بهذا، وهو من أكثر خلق الله عناداً وبغياً؛ لفساد إرادته وقصده، لا لعدم علمه.

وهؤلاء غلطوا في أصلين:

أحدهما: ظنهم أن الإيمان مجرد علم وتصديق فقط، ليس معه حركة وإرادة، وهذا من أعظم غلطهم.

والثاني: جعلهم من حكم الشرع بكفره وتخليده في النار أنه لم يكن في قلبه تصديق، وهذا مخالف للحس والعقل والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة؛ فإن الإنسان قد يعرف الحق مع غيره ومع هذا يجحده لحسده إياه، /[١٦٣٦] أو لطلب علوه عليه، أو لهوى النفوس، ويحمله الهوى على أن يتعدى عليه ويرد ما يقوله بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه، وعامة من كذّب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه وما يحصل لهم من الأغراض كالأموال والرياسة وصداقة أقوام وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة أو حصول أمور مكروهة إليهم، فيكونون من أكفر الناس كإبليس وفرعون.

ولهذا لا يذكرون حجة صحيحة، إنما يعتمدون على مخالفة أهوائهم، كقولهم: ﴿ فَ قَالُوا أَنْوَمِنُ لَكَ وَاتَبَعَكَ اَلْأَرْذَلُونَ الله [الشعراء: ١١١]، ومعلوم أن اتباع الأرذلين [له] لا يقدح في صدقه، لكن كرهوا

ومثل عامة المشركين الذين قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا عَالِهَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف: ٢٢]، وهذه وأمثالها لا تقدح في صدق الرسل، بل تبين أنها مخالفة لإرادتهم وأهوائهم وعاداتهم، بل أبو طالب وغيره كانوا يحبون النبي عَن وعلو كلمته، ويعلمون صدقه، ولكن في متابعته فراق دين آبائهم وعيب قريش لهم، فما احتملت نفوسهم ترك تلك العادة واحتمال هذا الذم.

ولم يكف الجهمية أن يجعلوا كل كافر جاهلاً بالحق حتى قالوا: إنه لا يعرف أن الله موجود حق.

ونحن والناس كلهم يرون خلقاً من الكفار يعرفون أن الإسلام حق، /[١٦٤] ويذكرون ما يمنعهم منه، وهذا موجود في جميع الأمور التي هي حق، يوجد من يعرف بقلبه أنها حق، وهو في الظاهر يجحده،

ويعادي أهله؛ لظنه أن ذلك يجلب منفعة أو يدفع عنه مضرة، قال الله تعالى: ﴿ إِنْ يَكُمُ اللَّهُ الللللَّا اللَّهُ اللللللَّا اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللل

والمرجئة الذين قالوا هو: تصديق القلب وقول اللسان، منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أنه لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم، وعرفوا أن آل فرعون كفار مع تصديق قلوبهم.

لكن إذا لم يُدخلوا أعمالَ القلوب فيه لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها لزمهم دخول أعمال الجوارح.

ولكن لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم، فرأوا أن الله فرق بين الإيمان والعمل، وأن الله خاطب بالإيمان قبل وجود الأعمال، فقال: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ مَامَنُوا إِذَا قُمَّتُمْ إِلَى ٱلصَّكَافَةِ . . . ﴾ الآية [المائدة: ٦].

وقالوا: لو أن رجلاً آمن بالله ورسوله ضحوة ومات قبل أن يجب عليه عمل مات مؤمناً، وقالوا: نسلم أنه يزيد، بمعنى أنه كلما نزل من آية وجب التصديق بها، لكن بعد كمال ما أنزل الله، ما بقي يتفاضل، ويقولون: الأعمال تسمى إيماناً مجازاً؛ لأنها ثمرته.

والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: هو ما في القلب، ثم منهم من يدخل أعمال القلوب وهم أكثرهم، ومنهم من لا يدخلها كالجهم

⁽۱) في الأصل "كتاب الإيمان الكبير" وردت العبارة هكذا: "فيُوالي الكفار للخوف"، وهي أظهر.

ومن اتبعه، وهذا الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه.

الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف قبل الكرامية./[١٦٥]

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا المشهور عند أهل الفقه والعبادة منهم، وهؤلاء غلطوا من وجوه:

أحدها: ظنهم أن الإيمان المفروض على العباد متماثل في حق العباد، وليس الأمر كذلك، فإن أتباع الأنبياء أوجب الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على أمة محمد، وأوجب على أمة محمد ما لم يوجبه عليهم، والإيمان الواجب قبل نزول القرآن، ليس مثل الذي بعده، والإيمان الواجب على من عرف شيئاً أخبر به الرسول مفصّلاً ليس مثل الذي يجب على من عرفه مجملاً، فيجب من الإيمان تصديقاً وعملاً على أشخاص ما لا يجب على آخرين.

وبهذا يظهر الجواب عن قولهم: خوطبوا بالإيمان قبل الأعمال.

فنقول: إن كان قبل وجوب تلك الأعمال، فلم تكن من الإيمان، فكانوا مؤمنين الإيمان الواجب عليهم، فلما نزل، إن لم يقروا بفرضه لم يكونوا مؤمنين، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَيْ عَنِ الْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ولهذا لم يجئ ذكر الحج في أكثر الأحاديث التي فيها ذكر الإيمان والإسلام؛ لأنه آخر ما فرض من الخمس، فقبل فرضه لا يدخل في الإيمان والإسلام.

وكذلك قولهم: من مات قبل وجوب العمل عليه مات مؤمنا فصحيح؛ لأنه أتى بالإيمان الواجب عليه.

وهذا مما يجب أن يعرف، فإنه تزول به شبهة حصلت للطائفتين.

فإذا قيل: الأعمال الواجبة من الإيمان، فالإيمان الواجب متنوع، وأهل السنة يقولون: الأعمال الحسنة _ واجبها ومستحبها _ من الإيمان،

أي: من الإيمان الكامل بالمستحبات، فيفرق بين الإيمان الواجب والكامل، كما يقول الفقهاء: الغسل ينقسم إلى: مجزئ وكامل، ولفظ الكامل قد يراد به: الكمال الواجب، والكمال /[١٦٦] المستحب.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِبِمُونَ الصَّالُوةَ وَمِمَّا رَزَقَنَهُمُ يُفِقُونَ ۞ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبَالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِئُونَ ۞ أُولَتِكَ عَلَى هُدَى مِّن رَبِهِمْ وَأُولَتِكَ هُمُ المُفْلِمُونَ ۞ [البقرة: ٣ - ٥].

قيل: إن الذين يؤمنون بما أنزل إليه وما أنزل من قبله: ابن سلام ونحوه، وأنهم غير النوع المتقدم، وقيل: الجميع صنف واحد، وإنما عطفوا لتغاير الصفتين، وهذا هو الصواب، والصفات إذا كانت معارف كانت للتوضيح وتضمنت المدح أو الذم، ولهذا مع الاتباع قد يعطفونها وينصبون، أو يرفعون، والمقصود صفة إيمانهم، وأنهم يؤمنون بالجميع، لا يفرقون بين أحد منهم، وإذا لم يذكر إلا الإيمان بالغيب، فقد يدعيه من يؤمن ببعض ويكفر ببعض.

ولما كانت السورة سنام القرآن، ويقال: إنها أول ما نزل بالمدينة، افتتحها الله بأربع آيات في المؤمنين، وآيتين في الكفار، وبضع عشرة آية في المنافقين؛ فإنه من حين هاجر على صار الناس ثلاثة أصناف، والله سبحانه _ افتتحها ووسطها وختمها بالإيمان بجميع ما جاءت /[١٦٧] به الأنبياء.

وفي الصحيح: «الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأ بهما في ليلة كفتاه»(١)، والآية الوسطى ثبت أنه عليه يقرأ بها في ركعتي الفجر(٢).

الثاني: من غلطهم (٣٠): ظنهم أن ما في القلوب من الإيمان ليس الا التصديق دون أعمال القلوب، [كما تقدم] عن جهمية المرجئة.

الثالث: ظنهم أن الذي في القلب يتم بدون الأعمال، ولهذا صاروا يقدِّرون مسائل يمتنع وقوعها، مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لم يسجد سجدة واحدة!.

قال الإمام أحمد: ثنا خالد بن حيان أن معقل بن عبيد الله العبسي، قال: «قدم علينا سالم الأفطس بالإرجاء: فنفر منه أصحابنا نفوراً شديداً، منهم: ميمون بن مهران، وعبد الكريم بن مالك، فأما عبد الكريم فإنه عاهد الله تعالى ألا يُؤويه وإياه سقف بيت إلا المسجد.

⁽۱) رواه البخاري (۲۰۰۸)، ومسلم (۸۰۷).

⁽٢) عن ابن عباس في قال: كان رسول الله في يقرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُولُوا الله عَنْ ابنَ عباس في الآخرة منهما التي في المَثَنَا بِأَلَقِهِ وَمَا أَنزِلَ إِلَيْنَا . . . ﴾ الآية التي في البقرة، وفي الآخرة منهما التي في آل عمران: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوْلَعِ بَيْنَـنَا وَبَيْنَكُو ﴾. رواه مسلم (٧٢٧).

⁽٣) أي: مرجئة الفقهاء.

⁽٤) في المخطوط والمطبوع: «خلف بن حيان»، وهو تصحيف، عن خالد بن حيان الرقي أبو زيد الكندي مولاهم؛ صدوق يخطئ. انظر: تقريب التهذيب (٢١٢/١).

قال معقل: فدخلت على عطاء بن أبي رباح وهو يقرأ: ﴿حَتَى إِذَا اسْتَبَعْسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ﴾ [يوسف: ١١٠]، قبلت: إن لنا حاجة فأدخلنا، ففعل، فأخبرته أن قوماً قِبَلَنَا قد أحدثوا وتكلموا وقالوا: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، فقال: أوليس الله يقول: ﴿وَمَا أَيْمُوا إِلَّا لِيتَبُدُوا اللّهَ عُقِلِينَ لَهُ ٱلذِينَ حُنَفَاتَة وَيُقِيمُوا ٱلصَّلُوةَ وَيُؤْتُوا ٱلزَّكُوةُ وَذَالِكَ دِينُ الْقَيْمَةِ فَالْحَادِينَ، فالصلاة والزكاة من الدين.

فقلت: إنهم يقولون: ليس في الإيمان زيادة فقال: أوليس قد قال الله تعالى: ﴿ لِيَزْدَادُوا إِيمَننَا مَّعَ إِيمَنِهِم ﴾ [الفتح: ٤].

فقلت: إنهم انتحلوك (١٠)، وبلغني أن ابن ذر (٢٠) دخل عليك في أصحاب له، فعرضوا عليك قولهم فقبلته، قال: لا والله الذي لا إله إلا هو _ مرتين أو ثلاثاً _.

⁽١) انتحلوك: أي انتسبوا إليك، ونحلته القول أنحله نحلاً ـ بالفتح ـ: إذا أضفت إليه قولاً غيره وادعيته عليه. انظر: لسان العرب (١١/١١).

 ⁽۲) هو عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني أبو ذر الكوفي؛ ثقة رمي بالأرجاء، توفي سنة ۱۵۳هـ. انظر: تقريب التهذيب (۲/٥٥).

 ⁽٣) الخوخة: كوة في البيت تؤدي إليه الضوء، والخوخة مخترق ما بين كل دار لم
 ينصب عليها باب بلغة أهل الحجاز، انظر: لسان العرب (٣/ ١٤).

⁽٤) القاصّ: أي الواعظ الذي يعط أدبار الصلاة.

وحسابهم على الله^(١).

قلت: إنهم يقولون: نقر بأن الصلاة فرض ولا نصلي، وأن الخمر حرام ونشربها، وأن نكاح الأمهات حرام ونحن ننكحهن، فنتر^(٢) يده من يدي وقال: من فعل هذا فهو كافر.

قال معقل: فلقيت الزهري، فأخبرته بقولهم، فقال: سبحان الله! وقد أخذ الناس في هذه الخصومات! ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن،

قال: فلقيت الحكم بن عتيبة (3) ، فقلت: إن عبد الكريم وميمون بلغهما أنه دخل عليك ناس من المرجئة ، فعرضوا عليك قولهم فقبلته ، فثقل ذلك عليهما ، قال: دخل علي اثنا عشر رجلاً وأنا مريض فقالوا: بلغك أن رسول الله في أتاه رجل بأمة سوداء فقال: علي رقبة مؤمنة ، أفترى هذه مؤمنة فقال لها: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟» قالت: نعم ، قال: «وتشهدين أن قالت: نعم ، قال: «وتشهدين أن الجنة حق والنار حق؟» قالت: نعم ، قال: «وتشهدين أن الله يبعثك من الجنة حق والنار حق؟» قالت: نعم ، قال: «فاعتقها فإنها مؤمنة . . . » إلخ (٥) ، فخرجوا وهم ينتحلوني .

قال معقل: فجلست إلى ميمون بن مهران، فقلت: يا أبا أيوب،

⁽١) رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢١)، بلفظ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...» الحديث.

⁽٢) نتر: جذب بجفاء. انظر: لسان العرب (٥/ ١٩٠).

⁽٣) رواه البخاري (٥٧٨)، ومسلم (٥٧).

⁽٤) هو الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، توفي سنة ١١٣هـ، انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٢).

⁽٥) رواه أحمد (١٥٣١٦)، وسنده صحيح.

لو قرأت لنا سورةً ففسرتها، قال: فقرأ: ﴿إِذَا ٱلثَّمْسُ كُورَتَ ﴿ حتى بلغ ﴿ مُطَاعِ ثُمَّ أَمِينِ ﴿ ﴾ [التكوير: ١ - ٢١]، قال: ذاكم جبريل، والخيبة لمن قال أو يقول: إن إيمانه كإيمان جبريل (١)، رواه حنبل عن أحمد.

وروى ـ أيضاً ـ /[١٦٩] عن ابن أبي مليكة قال: «لقد أتى علي برهة من الدهر وما أراني أدرك قوماً يقول أحدهم: إني مؤمن مستكمل الإيمان، ثم ما رضي حتى قال: إيماني على إيمان جبريل وميكائيل، وما زال بهم الشيطان حتى قال أحدهم: إني مؤمن، وإن نكح أخته وأمه وابنته! والله لقد أدركت كذا وكذا من أصحاب النبي على أما مات أحد منهم إلا هو يخشى على نفسه النفاق»(٢).

قلت: قوله عنهم: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، فقد حكي عن بعضهم، ومنهم من يقول هما منه، ويفرِّق بين اسم الإيمان واسم الدين.

وهذا هو المعروف عن أقوالهم، لم أر في كتاب أحد منهم أنه قال: الأعمال ليست من الدين.

وقد حكى أبو عبيد عمن ناظر منهم، فإنه وغيره يحتجون بأن الأعمال من الدين بقوله تعالى: ﴿ الْيُومَ أَكُمُلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَغَنْتُ عَلَيْكُمْ لِعَمْتِي ﴾ [المائدة: ٣]، قال أبو عبيد: فأخبر أنه إنما أكمل الدين الآن في آخر الإسلام.

ولقد اضطر بعضهم حين أدخلت عليه هذه الحجة، إلى أن قال:

⁽۱) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (۸۳۱)، والخلال في السنة (۱۱۰۵)، وسنده حسن.

⁽٢) علقه البخاري في صحيحه مجزوماً به في كتاب الإيمان باب (٣٦)، ووصله المخلال في السنة (١٠٨١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٥٩٩، ١٧٣٣)، واللفظ له.

إن الإيمان ليس بجميع الدين، لكن الدين ثلاثة أجزاء: فالإيمان جزء، والفرائض جزء، والنوافل جزء.

قلت: هذا مذهب القوم.

قال أبو عبيد: وهذا غير ما نطق به الكتاب، ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِنْدَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِيناً ﴾ [المائدة: ٣]، فأخبر أن الإسلام هو الدين برمته، وزعم هؤلاء أنه ثلث الدين.

قلت: إنما قالوا: إن الإيمان ثلث، ولم يقولوا: إن الإسلام ثلث.

والشافعي كان معظماً لعطاء، ويقول: ليس في التابعين أتبع للحديث منه، وقد أخذ عنه هذه الحجة.

فروى ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي»: ثنا أبي، ثنا الميموني، ثنا أبو عثمان ابن الشافعي، سمعت أبي يقول /[١٧٠] ليلة للحميدي: «ما يُحتج عليهم ـ يعني: أهل الإرجاء ـ بآية أحج من قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا لَا لِيعَبُدُوا اللّهَ عُظِيمِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاتَهَ وَيُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا الزَّكُوٰ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيّمَةِ ﴿ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللللل

وأما احتجاجهم بقوله ﷺ: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة»، فهو من حججهم المشهورة، ولا حجة فيه؛ لأن الإيمان الظاهر ـ الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا ـ لا يستلزم الباطن؛ فإن المنافقين في الظاهر مؤمنون، بل لما مات ابن أبيّ ـ وهو من أشهر الناس بالنفاق ـ وَرِثه ابنه، وهو من خيار المؤمنين.

وتنازع الفقهاء في المنافق الذي يكتم زندقته، هل يرث ويُورَث؟

⁽۱) رواه الخلال في السنة (۱۰۳۸)، وابن بطة في الإبانة (۱۱۱۸)، وسنده صحيح.

على قولين، والصحيح أنه يرث ويورث، وإن علم في الباطن أنه منافق؛ لأن الميراث مبناه على الموالاة الظاهرة، والحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم بمظنتها، وهو ما أظهره من موالاة المسلمين، فقوله على: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»(١)، لم يدخل فيه المنافقون، وقد أخبر الله عنهم أنهم يصلون ويزكون فقال تعالى: ﴿وَمَا مَنْعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقتُهُمْ إِلّا أَنَهُمْ صَكَوْراً بِاللهِ وَبِرَسُولِهِ وَلا يأتُون المسلم وكانوا يخرجون معه على ولا يُنفِقُونَ إِلّا وَهُمْ كَرِهُونَ ﴿ التوبة: ١٥٤ المسلم وكانوا يخرجون معه على المغازي، كما في قصة الإفك، وفي غزوة تبوك استنفرهم، وهم بعضهم بقتله، ومع هذا، ففي الظاهر تجري عليهم أحكام الإيمان.

وبهذا يظهر الجواب عن شبه كثيرة تورد في هذا المقام.

والله تعالى لما أمر بالكفارة بعتق رقبة مؤمنة، لم يكن على الناس علم الإيمان الذي في القلب، فهذا كما لو قيل: اقتلوا إلا من علمتم

⁽١) رواه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤).

الإيمان في قلبه، فإذا رأوا من يظهر الإيمان جاز لهم عتقه.

وصاحب الجارية سأله على عن الإيمان الظاهر الذي يفرق بين المسلم والكافر.

والرسول على أعلم الخلق، والله يقول له: ﴿ وَمِتَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونٌ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمُّ خَنُ نَعْلَمُهُمّ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونٌ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمّ خَنُ نَعْلَمُهُمّ اللّه التوبة: [١٠١]، ولو حضر جنازة أحدهم صلى عليها، ولم يُنه عن الصلاة إلا [على] من علم نفاقه، وإلا لزم أن يعلم أسرار الناس، وهذا لا يقدر عليه بشر.

ولهذا لما كشفهم الله بسورة براءة، صار يعرف نفاق ناس لم يكن يعرف نفاقهم؛ فإنه وصفهم بصفات علمها الناس منهم، وما كان الناس يجزمون بأنها مستلزمة لنفاقهم، وإن كان بعضهم يظنه، وبعضهم يعلمه، فلم يكن نفاقهم [معلوماً] عند الجماعة، بخلاف حالهم بعد نزول القرآن، ولهذا لما نزلت «براءة» كتموا النفاق، وما بقي يمكنهم إظهاره أحيانا، وأنسزل الله تسعالي : ﴿ لَهُ لَيْ يَنَهُ الْمُنْفِقُونَ وَالَّيْنَ فِي قُلُوبِهِم مَرضٌ وَالْمَرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِينَكَ بِهِم ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونِكَ فِيها إِلّا قَلِيلًا فَي مُلَا الله تعدال إلا قَلِيلًا فَي الله وعدوا بالقتل إن أظهروه، كتموه.

ولهذا تنازع الفقهاء في استتابة الزنديق، فقيل: يستتاب، واستدل له بالمنافقين في عهده ﷺ، [فإنه كان] يكل أمرهم إلى الله.

فيقال: هذا في أول الأمر، وبعد هذا أنزل الله: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُواْ أُخِذُواْ وَقُتِلُواْ تَفْتِيلًا ﴿ ﴾ [الأحزاب: ٦١]، ولو قبلت توبتهم لم يكن سبيل إلى تقتيلهم.

والمقصود: أنه على أخبر عن الجارية بالإيمان الذي عُلقت به الأحكام، وإلا فقد ثبت أن سعداً فله له لما شهد لرجل أنه مؤمن قال على:

«أو مسلم»(۱).

_ إلى أن قال _^(۲):

قال الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعَدِ إِيمَنيهِ إِلّا مَنْ أُحَرِهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَينٌ بِآلِإِيمَنِ وَلَنكِن مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللّهِ وَلَهُمْ مُطْمَينٌ بِآلِإِيمَنِ وَلَنكِن مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ وَلَيْكَ بِأَنّهُمُ المَتَحَبُّوا الْحَيْوةَ الدُّنيا عَلَى اللّهِ وَلَهُمْ وَأَن اللّهُ لا يَهْدِى الْقَوْمَ الْحَيْمِينَ ﴿ وَالْتِيكَ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى قَلُوبِهِمْ وَالْتَهْمُ وَأَنْهُمُ وَأُولَتِهِكَ هُمُ الْعَنفِلُونَ ﴿ وَهَلْ مَعْ اللّهُ تَعْلَى فَا وَعِيد الكفارِ، ﴿ إِلّا مَنْ أَحْدِهِ وَقَلْبُمُ مُطْمَينٌ بِالْكِيمَى مِن أهل وعيد الكفار، ﴿ إِلّا مَنْ أَحْدِهِ وَقَلْبُمُ مُطْمَينٌ بِالْكِيمَى فَى الكفر، من أهل وعيد الكفار، ﴿ إِلَّا مَنْ أُحْدِهِ وَقَلْبُمُ مُطْمَينٌ بِالْكِيمَى ﴾ .

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿وَلَكِن مَّن شَحَ بِالْكُفْرِ صَدَرًا﴾، قيل: هذا موافق لأولها؛ فمن كفر بغير إكراه فقد شرح بالكفر صدراً، ولو كان المراد بالشارح بلا إكراه، لم يستثن المكره فقط، بل يستثنى المكره وغير المكره إذا لم يشرح صدره، وإذا تكلم بكلمة الكفر طوعاً، فقد شرح بها صدراً وهي كفر؛ ودل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَين مَسَأَلْتَهُمُ لَيَقُولُكَ إِنْهَا مَكُنُ مُعَدُ إِيمَانِكُمْ فَلَ أَبِاللهِ وَمَايَنِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ الله لا يَعْدَ الله التوبة: ٦٥، ٦٥].

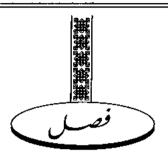
فأخبر أنهم كفروا بعد إيمانهم مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر من غير اعتقاد له، وبيّن أن الاستهزاء بآيات الله كفر، ولا يكون هذا إلا لمن شرح صدره بهذا الكلام.

⁽١) رواه البخاري (٢٧)، ومسلم (١٥٠).

 ⁽۲) هذه من عبارات المؤلف المختصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي إشارة في الغالب _ للاختصار الكثير، والانتقال إلى موضع آخر من الكتاب الأصل،
وقد انتقل من (۷/ ۲۱۰) إلى (۷/ ۲۲۰).

والقرآن يبين أن إيمان القلب مستلزم العمل الظاهر بحسبه، كقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ عَامَنَا بِاللّهِ وَبِالرَّمُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتُولُى فَرِيقٌ مِنَهُم مِنْ بَعَدِ ذَالِكُ وَمَا أُولَئَتِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ۞ وَلِنَا دُعُوا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُم بَيْنَهُم إِنَا فَرِينٌ مِنْهُم مُعْرِضُونَ ۞ وَلِن يَكُن لِمَمُّ الْمَقُ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُدْعِنِينَ ۞ أَنِي قُلُوبِم مَرَضُ أَمِ ارْتَابُوا مُعْرَضُونَ ۞ وَلِن يَكُن لَمُّمُ الْمَقُ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُدْعِنِينَ ۞ أَنِي قُلُوبِم مَرَضُ أَمِ ارْتَابُوا مُعْرَضُونَ ۞ أَنِي قُلُوبِم مَرَضُ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَعْافُونَ أَن يَعْمِفُونَ أَلَهُ عَلَيْمٍ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُم بَيْنَامُ أَن يَعْوَلُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [الـنـور: اللّهُ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُم بَيْنَامُ أَن يَعْوَلُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [الـنـور: ٤٧ - ٥١]، فبين أن هذا من لوازم الإيمان.





[الإيمان إذا ذهب بعضه لا يلزم منه ذهاب كله]

فإن قيل: فإذا كان الإيمان المطلق يستلزم جميع الأعمال، فمتى ذهب بعضه بطل الإيمان، فيلزم مذهب الخوارج أو المعتزلة، وكلاهما شر من قول المرجئة؛ فإن المرجئة منهم جماعة من العلماء والعباد المذكورين بخير.

قيل: ينبغي أولاً أن يعرف أن القول الذي انفرد به الخوارج والمعتزلة هو القول بالتخليد لأهل الكبائر، وإن نقل بعض الناس عن بعض الصحابة خلافاً، كابن عباس في القاتل، وهذا غلط على الصحابة، فإنه لم يقل أحد منهم أنه وعلى لا يشفع في أهل الكبائر، ولا إنهم يخلدون، ولكن ابن عباس في إحدى الروايتين قال: «القاتل لا توبة له»(۱).

والنزاع في التوبة غير النزاع في التخليد، وذلك أن القتل يتعلق به حق آدمي.

وأما قول: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فنصوص الرسول على وأخباره تدل على ذهاب بعضه /[١٧٣] وبقاء بعضه، كقوله عَلَيْة: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»(٢).

⁽١) رواه البخاري (٤٧٦٤).

⁽۲) رواه البخاري (٤٤)، ومسلم (۱۹۳).

ولهذا كان أهل السنة على أنه يتفاضل، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد، ولا يقول: ينقص، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين.

وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان فيه عن الصحابة، ولم يعرف فيه مخالف منهم، ثم ذكر آثاراً، منها:

عن أبي الدرداء ولله قال: «إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد إيمانه أم ينقص، وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه (١٠).

والزيادة قد ذكرها الصحابة وأثبتوها بعد موت النبي ﷺ، والآثار في هذا كثيرة، رواها المصنفون في هذا الباب.

والزيادة قد نطق بها القرآن في غير موضع كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا ﴿ [الأنفال: ٢]، أي: وقت تليت عليهم، ليس تصديقهم بها عند النزول، وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه زاد في قلبه - بفهم القرآن - من علم الإيمان ما لم يكن، حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ، ويحصل في قلبه من الرغبة والرهبة ما لم يكن، وهذه زيادة للإيمان.

وقال تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدَّ جَهَعُوا لَكُمْ فَاخْشُوهُمْ فَرَادَهُمْ إِينَانًا وَقَالُواْ حَسَّبُنَا اللَّهُ وَيَعْمَ الْوَكِيلُ ﴿ إِلَّا عَسَمَانَا اللَّهُ وَيَعْمَ الْوَكِيلُ ﴿ إِلَّا عَسَمَانَا اللَّهُ وَيَعْمَ الْوَكِيلُ ﴿ إِلَّا عَسَمَانَا اللَّهِ الْحَدُوا يَقِيناً فَهَذَهِ الزيادة عند تخويفهم بالعدو لم يكن عند آية نزلت فازدادوا يقيناً وتوكلاً وتوحيداً بأن لا يخافوا إلا الخالق وحده.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةً فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتُهُ هَلَاهِ،

⁽١) رواه الخلال في السنة (١٥٨٥)، وابن بطة في الإبانة (١١٣٤، ١٧١٠)، وسنده ضعيف فيه من لم يُسَمَّ.

إيمنناً فَأَمَّا الَّذِينَ عَامَنُوا فَرَادَتُهُم إِيكناً وَهُر يَسْتَبْشِرُونَ ﴿ السَوبة: ١٢٤]، وهذه الزيادة ليست مجرد التصديق بالنزول، بل زادتهم إيماناً بحسب مقتضاها، فإن كان أمراً بالجهاد أو بغيره ازدادوا رغبة فيه، وإن كان نهياً عن شيء انتهوا وكرهوه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ وَهُرٌ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾. /[١٧٤]، والاستبشار غير التصديق.

قَــال تــعــالــــي: ﴿وَالَّذِينَ ءَانَيْنَكُهُمُ ٱلْكِتَنَبَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْكُ وَمِنَ ٱلْكَتَنَبِ يَفْرَحُونَ بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْكُ وَمِنَ ٱللَّمَةَ وَالْمَوْرِ مِن يُنكِرُ بَعْضَكُم . . . ﴾ الآية [الرعد: ٣٦]، والفرح به من زيادة الإيمان، قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَيَظَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨].

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْنَبَ النَّارِ إِلَّا مَلَتَبِكُةٌ وَمَا جَعَلْنَا عِذَّتُهُمْ إِلَّا فِثْنَةُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنَبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ إِينَكُا ﴾ [المدثر: ٣١].

وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ السَّكِينَةُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزَادُوَا إِيمَنَا مَعَ إِيمَنِهِم ﴾ [الفتح: ٤]، نزلت عند مرجعه من الحديبية، والسكينة طمأنينة في القلب غير علم القلب وتصديقه؛ ولهذا قال تعالى يوم حنين: ﴿ مُمَّ أَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتُم عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ مُنَافِ اللّهَ مَعَنَا فَأَنَانِي إِذْ هُمَا فِ الْفَكَارِ إِذْ يَعُولُ لِمُسَحِمِهِ لَا تَحْمَزَنَ إِنَ اللّهَ مَعَنَا فَأَنَانِ أَللّهُ سَكِينَتُهُ عَلَى رَسُولِهِ لِللّهُ مَنْ رَلّ إِللّهُ مَعَنَا فَأَنَانُ اللّهُ سَكِينَتُهُ عَلَيْ وَأَيْكَ مُنْ نزل يوم حنين ولا يوم الغار قرآن، فدل على أن الإيمان المزيد حال للقلب وصفة له.

واليقين يكون بالعلم والطمأنينة، كما يكون بالعمل، والريب المنافي لليقين يكون ريباً في العلم، وريباً في طمأنينة القلب، ولهذا في الدعاء المأثور: "ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا"(۱)، وفي حديث أبي بكر شائد المرفوع الذي رواه الترمذي وغيره: "سلوا الله

⁽۱) رواه الترمذي (۳۵۰۲)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٠١، ٤٠١)، والحاكم (١/ ٥٢٨) وصححه ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في تحقيق الكلم الطيب (٢٢٦).

العافية واليقين؛ فما أعطي أحد بعد اليقين شيئًا خيراً من العافية»(١).

فاليقين عند المصائب سكينة القلب وتسليمه، وهذا من تمام الإيمان بالقدر، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَن يُومِن بُلِيهِ يَهِدِ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن: ١١]، قال علقمة ـ ويروى عن ابن مسعود وَ الله الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله، فيرضى ويسلم (٢٠).

وهُدَاهُ لِقلبه زيادةُ إيمانه، كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آهَنَدَوْا زَادَهُرٌ هُدُى . . . ﴾ الآية [محمد: ١٧].

ولفظ الإيمان أكثر ما يذكر في القرآن مقيّداً، فلا يكون ذلك اللفظ متناولاً لجميع ما أمر الله، بل يجعله موجباً للوازمه وتمام ما أمر به، وحينئذ يتناوله الاسم المطلق، قال تعالى: ﴿ اَمِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنفِقُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَمُمْ أَجَرٌ كَيْدٌ ﴿ وَمَا لَكُمْ مِمّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيةٍ فَالنّبِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَمُمْ أَجَرٌ كَيْدٌ ﴿ وَمَا لَكُمْ مِمّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيةٍ فَالنّبِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَمُمْ أَجَرٌ كَيْدٌ ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا نُومِنُونَ بِاللّهِ وَالرّسُولُ يَدْعُولُوا يُوتِيكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَقَكُمْ إِن كُنْمُ مُؤْمِنِينَ فِي هُو اللّهِ وَاللّهُ عَلَى عَبْدِهِ عَالِيتِهِ يَوتَنِكُمْ قِنَ الظّلُمُنتِ إِلَى النّورِ ﴾ [المحديد: ٧ - ٩]، /[١٧٥]، وفي آخرها: ﴿ النّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾ [المحديد: ٧ - ٩]، /[١٧٥]، وفي آخرها: ويَعْفِرُ لَكُمْ وَاللّهُ عَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾ كَفْلَيْنِ مِن رَجْمَتِهِ وَبَعْمَل لَكُمْ وَاللّهُ عَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾ [المحديد: ٧ - ٩]، /[١٧٥]، وفي آخرها: ويَعْفِرُ لَكُمْ وَاللّهُ عَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾

قال بعضهم في الأولى: خطاب لقريش، والثانية: لأهل الكتاب.

⁽۱) رواه الترمذي (٣٥٩٤)، وابن ماجه (٣٨٤٩)، والنسائي في اليوم والليلة (١) رواه الترمذي (٨٨٨، ٨٨٨)، وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: إسناده جيد (٨/ ٢٥٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٦٣٢).

⁽٢) رواه سعيد بن منصور في تفسيره عن أبن مسعود رفي كما في الدر المنثور (٢) (٢٤)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٦٦/٤)، وفي الشعب (٩٦١٨) عن علقمة كَلَّلَهُ.

وليس كذلك؛ فلم يقل الله قط للكفار: ﴿ يَعَالَيْهَا الَّذِينَ عَلَى مَتَوَا إِنْ اللهِ اللهُ اللهِ الله

وزيادة الإيمان الذي أمر الله به، والذي يكون من المؤمنين يعرف من وجوه:

أحدها: الإجمال والتفصيل فيما أمروا به، فلم يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل عبد من الإيمان المفصل ما يجب على من بلغه، فمن عرف معاني القرآن والسنن لزمه ما لا يلزم غيره.

وقوله تعالى: ﴿ اللَّهُمَ أَكُمْلَتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٣]، أي: في التشريع، لا أن كل واحد وجب عليه ما يجب على سائر الأمة، وأنه فعل ذلك؛ بل «النساء ناقصات عقل ودين» (١)، وليس نقصاً مما أمرن به، فلا يعاقبن عليه، لكن من أمر بالصلاة والصوم فقعل، فدينه كامل بالنسبة إلى هذه الناقصة.

⁽١) انظر: البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

الثاني: الإجمال والتفصيل فيما وقع /[١٧٦] منهم، فمن آمن بما جاء به الرسول على مطلقاً، لكن أعرض عن معرفة أمره ونهيه، واتبع هواه، وآخر طلب علم ما أمر به فعمل به، وآخر طلبه فعلمه وآمن به ولم يعمل به، فهؤلاء وإن اشتركوا في الوجوب، فمن طلب وعلم وعمل أكمل ممن عرف فالتزم ولم يعمل، وهذا المعترف المقر بذنبه الخائف من العقوبة، أكمل إيماناً ممن لم يطلب معرفة ذلك ولا عمل ولا خاف، مع إقراره بنبوة الرسول في باطناً وظاهراً.

فكلما علم القلب ما أخبر به الرسول ﷺ فصدقه، وما أمر به فالتزمه، كان ذلك زيادة في إيمانه على من لم يحصل له ذلك، وإن كان معه التزام عام وإقرار عام.

وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها، فآمن بها، فإيمانه أكمل ممن لم يعرفها، بل آمن بها مجملاً، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته، كان إيمانه أكمل.

الثالث: أن العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض، وأثبت وأبعد عن الشك والريب، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه، كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد _ كالهلال وسماع الصوت الواحد _ بعضه أتم من بعض.

الرابع: أن التصديق المستلزم لعمل القلب، أكمل، ولهذا قال ﷺ: «ليس الخبر كالمعاينة» (١)، فإن موسى لما رآهم ألقى الألواح، وليس ذلك لشكه في خبر الله، لكن المخبر، قد لا يتصور المخبر به في نفسه، كما يتصوره عند المعاينة.

⁽۱) رواه أحمد (۱۸٤۱)، وابن حبان (۲۰۸۷، ۲۰۸۸)، والحاكم (۲/ ۳۲۱) وصححه ووافقه الذهبي، والألباني في صحيح الجامع (۵۳۷۳).

الخامس: أن أعمال القلوب، مثل محبة الله ورسوله من الإيمان، كما دل عليه النص والإجماع من السلف، وبها يتفاضل الناس في الإيمان تفاضلاً عظيماً.

والسادس: أن الأعمال الظاهرة مع الباطنة، هي _ أيضاً _ من الإيمان، والناس يتفاضلون فيها.

السابع: ذكر الإنسان بقلبه ما أمر الله به /[١٧٧] واستحضاره له، أكمل مما صدق به وغفل، ولهذا قال عمير بن حبيب في من الصحابة: «إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيعناه، فذلك نقصانه (١)، وهو كذلك.

وكان معاذ عليه يقول لأصحابه: «اجلسوا بنا نؤمن ساعة»(٢).

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا نُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن فِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هُونِهُ ﴾ [الكهاف: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿ وَذَكْرٌ فَإِنَّ الذَّكْرَىٰ ثَنْعُ الْمُؤْمِنِينَ ۞ ﴾ [الذاريات: ٥٥]. [وقال تعالى]: ﴿ فَذَكِرْ إِن نَفْعَتِ الذِّكْرَىٰ ۞ سَيَذَكُرُ مَن يَخْشَىٰ الذَّكْرَىٰ ۞ وَيُنْجَنَبُ الْأَشْفَى ۞ [الأعلى: ٩ - ١١].

ثم كلما تذكر الإنسان ما عرفه وعمل به، حصل له معرفة ما لم يعرف، كما في الأثر: "من عمل بما علم، ورَّثه الله علم ما لم يعلم»(٣).

 ⁽۱) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦٢٤)، والخلال في السنة (١١٤١،
 (۱) رواه عبد الله بن أحمد في سنده: يزيد بن عمير، لم أجد من وثقه.

 ⁽۲) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (۷۹٦)، والخلال في السنة (۱۱۲۱)، وسنده صحيح.

⁽٣) هو صحيح من كلام الفضيل بن عياض كَلَّلَهُ، كما قال المزي في تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٩١)، والذهبي في الحلية (٨/ ٣٧٢)، ورواه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٢) عن أنس في مرفوعاً وضعفه.

وهذا يجده في نفسه كل مؤمن، وفي الصحيح: «مثل الذي يذكر ربه، والذي لا يذكره، كمثل الحي والميت»(١).

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنْتُهُ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، تزيدهم علماً وعملاً وتذكراً لما نسوه، وعملاً بتلك التذكرة.

وكذلك ما يشهده العباد من الآيات في الآفاق، وفي الأنفس، قال الله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَنِتَا فِي ٱلْآفَاقِ وَفِى ٱلْأَفَاقِ وَفِى ٱلْأَفَاقِ وَفِى ٱلْفَسِمِمْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ اللهُ تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُفِ بِرَبِكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ شَهِيدُ ﴾ الحَقُ ﴾، ثم قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُفِ بِرَبِكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ شَهِيدُ ﴾ [فصلت: ٥٣].

فإنه شهيد بما في القرآن بما أخبر به، فآمن به المؤمنون، ثم أراهم في الآفاق والأنفس ما يدل على ذلك، مع ما يحصل قبل ذلك.

وقىال تىعىالىى: ﴿ أَنَالَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَائِهِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَلَيْنَهَا وَرَيِّنَتُهَا وَمَا لَمَا مِن فَرُوجٍ ۞ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَهَا وَأَلْقِيْنَا فِيهَا رَوَسِيَ وَأَلْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِ زَوْج بَهِيج ۞ تَقِيرَةُ وَذِكْرَىٰ لِكُلِ عَبْدٍ تُنِيبٍ ۞﴾ [ق: ١ ـ ٨].

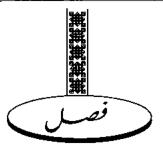
فالآيات المخلوقة والمتلوّة، فيها تذكرة من الغفلة، وتبصرة من العمى، والإنسان يقرأ الآية مرات، حتى الفاتحة، ويظهر له في أثناء الحال من معانيها ما لم يكن خطر له قبل، حتى كأنها تلك الساعة نزلت، فيؤمن بتلك المعاني ويزداد علمه وعمله، وهذا موجود في كل من قرأه بتدبر، ثم كلما فعل شيئاً مما أمر به، استحضر أنه أمر به فصدق الأمر، فحصل له في تلك الساعة من التصديق ما كان غافلاً عنه، / [١٧٨] وإن لم يكن مكذّباً.

الثامن: أن الإنسان قد يكون مكذباً ومنكراً لأمور لا يعلم أن الرسول ﷺ أخبر بها، أو أمر بها ثم يسمع الآية أو الحديث، أو يتدبر

⁽١) رواه البخاري (٦٤٠٧)، ومسلم (٧٧٩).

ذلك، أو يفسَّر له، أو يظهر له بوجه من الوجوه، فيصدِّق بما كان مكذِّبا به، ويعرف ما أنكر، وهذا تصديق جديد، وهذا وإن أشبه المجمَل والمفصَّل، لكن صاحب المجمل قد يكون قلبه سليماً من التصديق والتكذيب، وكل مبتدع قصده اتباع الرسول على هو من هذا الباب.





[تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ نُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾]

وقد أثبت الله في القرآن إسلاماً بلا إيمان في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ اللَّهَانُ فَي قوله تعالى: ﴿قَالَتِ اللَّهَانُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَا لَكُمْنُ وَلَوْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَا يَلِتَكُم مِنْ أَعْمَلِكُم شَيْئاً ﴾ [الحجرات: ١٤]، وفي الصحيح حديث سعد ﷺ: إني لأراه مؤمناً، قال ﷺ: «أو مسلماً...» الحديث (١٠).

فهل هذا إسلام يثابون عليه أو هو من جنس إسلام المنافقين؟ فيه قولان:

أحدهما: أنه إسلام يثابون عليه، يخرجهم من الكفر والنفاق، وهذا مروي عن الحسن (۲)، وابن سيرين (۳)، وإبراهيم (٤)، وكثير من أهل السنة.

⁽١) رواه البخاري (٢٧)، ومسلم (١٥٠)، وقد تقدم.

⁽٢) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن ـ واسمه يسار ـ البصري، الأنصاري مولاهم. قال محمد بن سعد: «كان الحسن جامعاً عالماً، فقيهاً، ثقة مأموناً، عابداً، ناسكاً، كثير العلم فصيحاً»، توفي سنة ١١٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٧).

 ⁽٣) هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عَمْرَة البصري، مولى أنس بن مالك رهيها، قال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً، عالياً، رفيعاً، فقيهاً، إماماً، كثير العلم، ورعاً»، توفي سنة ١١٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد (١٩٣/٧).

⁽٤) هو إبراهيم بن يزيد النخعي أبو عمران الكوفي، فقيه أهل الكوفة، رأى عائشة والله عائشة والله المحديث، وقال =

قال أحمد: ثنا مؤمل، عن حماد، سمعت هشاماً يقول: «كان الحسن ومحمد يقولان: «مسلم»، ويهابان مؤمن»(۱).

ثنا أبو مسلم الخزاعي قال: كان مالك، وشريك، وأبو بكر بن عياش، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وحماد بن زيد، يقولون: «الإيمان: المعرفة والإقرار والعمل، إلا أن حماد بن زيد يفرق بين الإسلام والإيمان، يجعل الإسلام خاصاً، والإيمان عاماً» (٢).

الثاني: أنه مثل إسلام المنافقين؛ لأن من لم يدخل الإيمان في قلبه كافر، وهذا اختيار البخاري، ومحمد بن نصر.

والسلف مختلفون في ذلك:

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحاق: أنبأنا جرير، عن مغيرة، قال: أتيت إبراهيم، فقلت: إن رجلاً خاصمني في قوله تعالى: ﴿قُولُوا أَسَلَمْنَا﴾، قال: هو الاستسلام، فقال إبراهيم: ﴿لا، هو الإسلام، (٣)./[١٧٩]

وقال: ثنا محمد بن يحيى: ثنا يوسف بن محمد: ثنا سفيان عن مجاهد في الآية: «استسلمنا خوف السبي والقتل»، وهذا منقطع،

الشعبي يوم موته: أما إنه ما ترك أعلم منه أو أفقه منه، مات وهو مختف من
 الحجاج فدفن ليلاً سنة ٩٦هـ. انظر: تهذيب الكمال (٢٣٣/٢ ـ ٢٤٠).

 ⁽١) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٥٦٧)، والخلال في السنة
 (١٠٧٥)، ١٣٤٥، ١٣٤٥)، والآجري في الشريعة (١٣٩)، ومؤمل ضعيف،
 قال محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة: سيء الحفظ كثير الغلط (٢/٤٧٥).

 ⁽٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦١٢)، والخلال في السنة (١٣٤٩)، وسنده صحيح.

 ⁽٣) رواه إسحاق بن راهويه في مسئله كما في المطالب العالية (٣٨١٦)، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤٩١)، وسئله صحيح.

⁽٤) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٥٢٤)، وهو منقطع كما قال شيخ الإسلام.

سفيان لم يدرك مجاهداً، قال هؤلاء: لأن الله نفى عنهم الإيمان، ومن نفى عنه فهو كافر، وقالوا: الإسلام هو الإيمان، فكل مسلم مؤمن، ومن جعل الفساق مسلمين غير مؤمنين، لزمه أن يجعلهم داخلين في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمَتُمْ إِلَى الصَّكَلُوةِ . . . ﴾ الآية [المائدة: ٦]، وأمثالها.

والجواب: إن الذين قالوا من السلف: إنهم خرجوا من الإيمان الله الله الإسلام، لم يقولوا: لم يبق معهم من الإيمان شيء، بل هذا قول الخوارج، والمعتزلة، لكن لا يطلق عليهم الاسم؛ لأنه الذي يستحق صاحبه دخول الجنة، وهؤلاء ليسوا من أهله، وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان؛ لأن الخطاب هو لمن دخل فيه وإن لم يستكمله، فإنه إنما خوطب ليفعل تمام الإيمان، فكيف يكون قد أتمه قبل الخطاب؟! فالخطاب: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾، غير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بُرَّتَابُوا وَجَنهَدُوا بِأَمْرِلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ [الحجرات: مُامَنُوا بِأللهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ بَرْتَابُوا وَجَنهَدُوا بِأَمْرِلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ [الحجرات: فافا دخل في الخطاب المنافق، فكيف لا يدخل هؤلاء.

وحقيقة الأمر: أن [مَن] لم يكن من المؤمنين حقاً، يقال فيه: إنه مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة.

لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟.

والتحقيق أن يقال: مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق؛ فإن الكتاب والسنة نفياه عنه، واسم الإيمان يتناوله في الأمر والنهى.

والكلام في اسم المدح المطلق، والدليل على القول الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوا اللَّهِ وَرَسُولَهُم لَا يَلِتَكُم فِن أَعْمَلِكُم شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، فدل على أنهم إذا أطاعوا مع هذا الإسلام آجرهم الله، والمنافق حابط العمل في الآخرة.

وأيضاً: وصفهم بخلاف صفات المنافقين؛ فإن المنافقين / [١٨٠] وصفهم بكفر في قلوبهم، وأنهم يبطنون خلاف ما يظهرون، وهؤلاء لم يصفهم بشيء من ذلك، لكن لما ادعوا الإيمان قال تعالى للرسول على الموفي الأول لَم تُومِنُوا الله ونفي الإيمان المطلق، لا يستلزم النفاق، كما قال تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الاَّتَفَالِ قُلِ الْأَتَفَالُ بِيَهِ وَالرَسُولِ فَاتَقُوا الله وَأَصلِحُوا ذاتَ بَينِكُم وَالْمِيونَ الله وَالرَسُولِ فَاتَقُوا الله وَأَصلِحُوا ذاتَ بَينِكُم وَالِمَا الله وَمَا الله وَالرَسُولِ فَاتَقُوا الله وَالمَا وَالمِالمِونَ عليه وَكَانُوا مسلمين، معهم من الإيمان ما يثابون عليه.

وهذا حال أكثر الداخلين في الإسلام ابتداء، بل حال أكثر من لم يعرف حقائق الإيمان، فإن الرجل إذا قوتل حتى أسلم، أو أسلم بعد الأسر، أو سمع بالإسلام فجاء فأسلم، فإنه مسلم ملتزم طاعة الرسول وإن لم يدخل إلى قلبه المعرفة بحقائق الإيمان، فإن هذا إنما يحصل لمن تيسرت له أسبابه، إما بفهم القرآن، أو مباشرة أهله، والاقتداء بما يصدر عنهم، وإما بهداية خاصة يهديه الله بها.

والإنسان قد يظهر له من محاسن الإسلام ما يدعوه إلى الدخول فيه، وإن كان قد ولد عليه وتربى بين أهله، فإنه يحبه، وقد ظهر له بعض محاسنه، وبعض مساوئ الكفار.

وكثير من هؤلاء قد يرتاب إذا سمع الشُّبه، ولا يجاهد في سبيل الله، فليس هو داخلاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَنهَدُواْ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ في سَكِيلِ ٱللَّهِ [الحجرات:

وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ﴾، يقتضي أنهم يكونون صادقين في قولهم: ﴿عَامَنُواْ وَمَ صِدْقُهُمْ ، إما أن يراد به اتصافهم بأنهم ﴿عَامَنُواْ بِاللّهِ /[١٨١] وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَيَحَنهَدُواْ . . . ﴾ إلخ [الحجرات: ١٥] ، وإما أن يراد به أنهم لم يكونوا كالمنافقين، بل معهم إيمان، وإن لم يكن لهم أن يدَّعوا المطلق، وهذا أشبه _ والله أعلم _ ؛ لأن النسوة قال تعالى لهم أن يدَّعوا المطلق، وهذا أشبه _ والله أعلم _ ؛ لأن النسوة قال تعالى [فيهنا]: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾، ولا يمكن نفي الريب عنهن في المستقبل؛ ولأن الله لم يكذبهم كالمنافقين، بل قال تعالى: ﴿لَا نُومُواْ ﴾ ، كما قال يجب لنفسه (١٠).

وقوله ﷺ: الآيزني الزاني . . . ؟ إلخ، وهؤلاء ليسوا منافقين. وسياق الآية يدل على أنه تعالى ذمهم، لمنهم يإسلامهم، وأظهروا ما في أنفسهم مع علم الله به، فإنه تعالى قال: ﴿قُلْ أَتُعَلِمُونَ اللهَ بِدِينِكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوْتِ وَمَا فِي الْأَرْضُ الله المحجرات: ١٦]، فلو لم يكن في قلوبهم شيء من الدين لم يكونوا يعلمون الله بدينهم؛ فإن الإسلام الظاهر يعرفه كل أحد، ودخلت الباء في قوله تعالى: ﴿ بِدِينِكُمْ ﴾؛ لأنه ضمن معنى تخبرون وتحدثون، وسياق الآية يدل على أن الدين الذي أخبروا به الله، قولهم: ﴿ عَامَنًا ﴾، فإنهم أخبروا عمّا في قلوبهم.

وذكر المفسرون: أنها لما نزلت، أتوا رسول الله على يحلفون

⁽١) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

أنهم مؤمنون صادقون، فنزل: ﴿ قُلْ أَتُّمَ لِمُونَ آلَةَ بِدِينِكُمْ وَأَلَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَقَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيتٌ ۞﴾ [الحجرات: ١٦]، وهذا يدل على أنهم صادقون أولاً في دخولهم في الدين؛ لأنه لم يتجدد لهم بعد نزول الآية جهاد حتى يدخلوا في الآية، إنما هو كلام قالوه، وهو سبحانه قال: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيكُنَّ فِي قُلُوبِكُم ﴾، و «لما» ينفي بها ما يقرب حصوله ويحصل غالباً، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن نَدَّخُلُوا ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ ٱلَّذِينَ جَنْهَكُوا . . . ﴾ الآية [آل عمران: ١٤٢]، قال السدي: نزلت في أعراب: مزينة، وجهينة، وأسلم، وأشجع، وغفار، وهم الذين ذكروا في سورة الفتح، وقال مجاهد: نزلت في أعراب بني أسد بن خزيمة، وقال مقاتل بن حيان: وفيهم أنزل الله تعالى: ﴿ وَلَا نُبْطِلُوا أَعْمَلَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٣] وهذا يبين أنهم لم يكونوا كفاراً في الباطن، ولا دخلوا فيما يجب من الإيمان، وسورة الحجرات قد ذكرت هذه الأصناف، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُزَتِ أَكُومُمْ لَا يَعْفِلُونَ ۞﴾ [الحجرات: ٤]، /[١٨٢] ولم يصفهم بكفر ولا نفاق، ولكن يخشى عليهم الكفر والنفاق، ولهذا ارتد بعضهم؛ لأن الإيمان لم يخالط بشاشة قلوبهم .

ثم قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَهَ فَتَبَيَّنُواْ أَن تُصِيبُواْ فَوْمًا بِجَهَدَاةٍ فَنُصْبِحُواْ عَلَى مَا فَعَلَتُمْ نَدِمِينَ ۞ [الحجرات: ٦] نزلت في الوليد بن عقبة.

ثم قال تعالى في تمامها: ﴿ وَإَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهُ لَوَ يُطِبِعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ ٱلأَمْرِ لَغَيْتُم ﴾ [الحجرات: ٧]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن طَآفِفَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اَفْنَالُوا فَأَصَّلِحُوا بَيْنَهُما فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَنَهُمَا عَلَى ٱلْأَخْرَىٰ فَقَائِلُوا ٱلَّنِي تَبْغِى اللَّمُومِنِينَ افْنَاتُوا أَلَى تَبْغِى حَقَى نَفِيءَ إِلَى آمَرِ اللَّهُ فَإِن فَآءَتَ فَأَصَّلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَفْسِطُوا إِنَّ اللَّهُ يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ ﴾ إِنَّمَ اللَّهُ فِينُونَ إِخْوَةً فَأَصَّلِحُوا بَيْنَ أَخُويَكُمْ وَالنَّقُوا اللَّهَ لَعَلَكُمْ نُرْحَمُونَ المُقْسِطِينَ ﴾ إِنَّمَ اللَّهُ لَعَلَكُمْ نُرْحَمُونَ اللَّهُ لَعَلَكُمْ نُرْحَمُونَ اللَّهُ لَعَلَكُمْ نُرْحَمُونَ اللَّهُ لَعَلَكُمْ نُرْحَمُونَ اللَّهُ اللَّهُ لَعَلَكُمْ نُرْحَمُونَ اللَّهُ اللَّهُ لَعَلَكُمْ نُرْحَمُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَعَلَكُمْ نُرْحَمُونَ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ الْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ

(عن الحجرات: ٩، ١٠]، ثم نهاهم أن يسخر بعضهم من بعض، وعن اللمز والتنابز بالألقاب، وقال تعالى: ﴿ بِنْسَ الْإِنْسُمُ الْفُسُوقُ بَعَدَ الْإِيمَانِ ﴾ اللمز والتنابز بالألقاب، وقال تعالى: ﴿ بِنْسَ الْإِنْسُمُ الْفُسُوقُ بَعَدَ إيمانه. وهذا الحجرات: ١١]، قيل: لا تسميه فاسقاً ولا كافراً بعد إيمانه. وهذا ضعيف، بل المراد: بئس الاسم أن تكونوا فساقاً بعد إيمانكم، كما قال تعالى في الذي كذب: ﴿ إِن جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَالٍ ﴾، وفي الصحيح: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»(١).

يقول: إذا ساببتم المسلم، وسخرتم منه، ولمزتموه، استحققتم أن تسمَّوا فساقاً، وقال تعالى في آية القذف: ﴿وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمُ شَهَادَةً أَبَدَأً وَأُولَكِيكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

وقال طائفة: لا تسميه بعد الإسلام بدينه قبل الإسلام، وقال عكرمة: هو قول الرجل: يا كافر، يا منافق، وفي تفسير العوفي عن ابن عباس: هو تعيير التائب بسيئات كان قد عملها.

ومعلوم: أن اسم اليهودية، والكفر، والزاني، والسارق، وغير ذلك، ليست هي اسم الفاسق، فعلم أنه ليس المراد تسمية المسبوب باسم الفاسق، فإن تسميته كافراً أعظم، بل إن السباب يضر الساب [فيكون] فاسقاً؛ لقوله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

ثم قال تعالى: ﴿ وَمَن لَمْ يَتُبُ فَأُولَيَهِكَ مُمُ الطَّلِمُونَ ﴾ [الحجرات: ١١]، فجعلهم ظالمين إذا لم يتوبوا من ذلك، وإن كانوا يدخلون في اسم المؤمنين، ثم ذكر النهي عن الغيبة، ثم ذكر النهي عن التفاخر بالأحساب فقال تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنْقَلَكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، ثم ذكر قول الأعراب ﴿ مَامَنَا ﴾.

فالسورة تنهى عن هذه المعاصي والذنوب التي فيها تعدُّ على

⁽١) رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

الرسول على المؤمنين، فالأعراب المذكورون ليسوا من جنس المنافقين، وكذلك أهل السباب والفسوق والمنادين من وراء الحجرات وأمثالهم، ولهذا قال المفسرون: /[١٨٣] إنهم الذين استُنفروا عام الحديبية، وأولئك وإن كانوا من أهل الكبائر، فلم يكونوا في الباطن منافقين.

فهذا يدل على أنهم من فساق الملة؛ فإن الفسق يكون تارة بترك الفرائض، وتارة بفعل المحرمات، ولما تركوا ما فرض عليهم من الجهاد، وحصل عندهم نوع من الريب الذي أضعف إيمانهم، لم يكونوا من الصادقين الذين وصفهم.

وقول المفسرين: «لم يكونوا مؤمنين»، نفي لما نفاه الله، كما نفي

عن الزاني، والشارب، والسارق، وأمثالهم، وقد يحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿ بِنِّسَ ٱلِاَنَّمُ ٱلْفُسُوقُ بَعَدَ ٱلْإِيمَانِ ﴾ [الحجرات: ١١]، ذم من استبدل اسم الفسوق بعد الإيمان، فدل على أن الفاسق لا يسمى مؤمناً، ودل على أن هؤلاء الأعراب من جنس أهل الكبائر.

وأما من قال: أسلموا خوف القتل والسبي، فهكذا إسلام غير المهاجرين والأنصار، كالطلقاء من قريش، والمؤلفة قلوبهم من أهل نجد. وليس كل من أسلم لرغبة أو رهبة كان من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار، /[١٨٤] وهؤلاء قد يحسن إسلام أحدهم فيصير من المؤمنين كأكثر الطلقاء، وقد يبقى من فساق الملة، ومنهم من يصير منافقاً مرتاباً، إذا قال له منكر ونكير: ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.

وقوله تعالى: ﴿وَلَاكِن قُولُواْ أَسَلَمْنَا﴾، أمر لهم، والمنافق لا يؤمر بشيء، ثم قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولُهُ لَا يَلِتَكُمُ مِّنَ أَعْمَلِكُمْ شَيَّتًا﴾ بشيء، ثم قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولُهُ لَا يَلِتَكُمُ مِّنَ أَعْمَلِكُمْ شَيَّتًا﴾ [الحجرات: ١٤]، والمنافق لا ينفعه ذلك حتى يؤمن.

وهذه الآية مما احتج به الإمام أحمد وغيره على الاستثناء في الإيمان دون الإسلام، وأما أهل الكبائر يخرجون من الإيمان دون الإسلام، قال الميموني: سألته عن رأيه فيها، فقال: أقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم ولا أستثني. قلت: تفرق بين الإسلام والإيمان؟ قال: نعم، قلت: بأي شيء تحتج؟ قال لي: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا فَل لَمْ وَلَانِهَا وَذَكَر أَشْياء.

وقال الشالنجي: سألته عمن قال: أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام ولا أعلم ما أنا عند الله؟ قال: «ليس بمرجئ»(١).

⁽١) رواه الخلال في السنة (٩٨٧)، وسنده صحيح، والشالنجي هو: إسماعيل بن =

وقال: سألته عن المصر على الكبائر هل يخرج من الإيمان ويقع في الإسلام؟ قال: هو مصر مثل قوله على: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، ومثله قول ابن عباس الملية: ﴿وَمَن لَمّ يَحَكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلَمُ الْكَفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، قلت له: ما هذا الكفر؟ قال: «كفر لا ينقل عن الملة»(١)، مثل الإيمان بعضه دون بعض.

قال محمد بن نصر: وحكى غير هؤلاء أنه سئل أحمد بن حنبل عن قوله على: «لا يزني الزاني...» إلخ، قال: من أتى هذه الأربعة أو مثلهن أو فوقهن فهو مسلم، ولا أسميه مؤمناً، ومن أتى دون ذلك أسميه مؤمناً ناقص الإيمان.

قلت: أحمد تارة يقول بهذا الفرق، وتارة يذكر الاختلاف ويتوقف، وهو المتأخر عنه.

قال الأثرم: «سمعته يسأل عن الاستثناء فقال: أما أنا فلا أعيبه، أي: من الناس من يعيبه، قلت: كأنك لا ترى بأساً ألا يستثنى؟ /[١٨٥]

سعيد الشالنجي، أبو إسحاق، من أصحاب الإمام أحمد كان عالماً بالرأي كبير
 القدر، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة. انظر: طبقات الحنابلة (١٠٤/١).

⁽۱) رواه الحاكم في المستدرك (٣١٣/٢)، والخلال في السنة (١٤١٩)، من طريق ابن عيينه، عن هشام بن حجير، عن طاوس، عن ابن عباس. وهشام بن حجير قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بالقوي، قلت: هو ضعيف قال: ليس هو بذاك، قال: وسألت يحيى بن معين عنه فضعفه جداً، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح، وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: ثنا عنه ابن جريج وخليق أن أدعه، قلت: أضرب على حديثه؟ قال: نعم. انظر: تهذيب التهذيب (٢١/ ٣٢)، والأثر رواه الخلال في السنة (١٤١٤، ١٤٢٠)، وابن جرير في التفسير (٣٦/ ٢٥)، وابن بطة في الإبانة (١٠٠٨)، عن أحمد ابن حنبل، عن وكيع، عن سفيان، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس في بلفظ: «هي به كفر»، وسنده صحيح.

فقال: إذا كان ممن يقول: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، فهو أسهل عندي، (١٠).

وقد صار الناس في مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال:

قيل: هو الإيمان. وقيل: هو الكلمة. وهذان لهما وجه سنذكره، ولكن التحقيق ابتداءً هو ما بينه النبي على لما سئل عن الإسلام والإيمان، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن تجيب بغيره، وأما إذا أفرد الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام فقد يكون معه مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلماً ولا يقال له: مؤمن؟ تقدم الكلام فيه، وكذلك هل يستلزم الإسلام للإيمان؟ هذا فيه النزاع المذكور وسنبينه.

وكذلك أخبر عن إبراهيم أن دينه الإسلام، فقال تعالى: ﴿وَمَن بَرْغَبُ عَن مِلَةٍ إِبْرَهِ عَن إبراهيم أن دينه الإسلام، فقال تعالى: ﴿وَمَن بَرْغَبُ عَن مِلَةٍ إِبْرَهِ عَم إِلَا مَن سَفِه نَفْسَلُم وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَهُ فِي الدُّنَيَّ وَإِنَّهُ فِي الْآنَيَّ وَإِنَّهُ فِي الْآنَيِّ الْمَالَمِينَ إِلَا اللَّهِ اللَّهِ الْمَالَمِينَ اللَّهُ الْمَلْمُونَ اللَّهُ الْمَلْمُونَ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللْمُوالِمُ الللْمُوالِمُ الللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُلْم

⁽١) رواه الخلال في السنة (١٠٥٩) وسنده صحيح.

مِنَنَ أَسْلَمَ وَجْهَةً لِلّهِ وَهُو مُحْسِنٌ وَأَنَّبَعَ مِلّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفاً وَأَتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَهِيمَ عَلِيلًا ﷺ وَبَهَهُ لِللّهِ وَهُو مُحْسِنٌ وَلَهُ الوصفين علق السعادة، فقال تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنَ أَسَلَمَ وَجْهَةُ لِلّهِ وَهُو مُحْسِنٌ فَلَهُ الْجُرُو عِندَ رَبِّهِ وَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَعْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١٢]، كما علقه بالإيمان باليوم الآخر والعمل الصالح في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الّذِينَ اَمَنُوا وَالّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَدَىٰ وَالْعَمِلِ مَن اللهِ مَا يَهُمُ عَندَ رَبِّهِمْ وَلا هُمْ يَعْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١٢].

وهذا يدل على أن الإسلام الذي هو إخلاص الدين لله مع الإحسان الذي هو العمل الذي أمر الله به، هو والإيمان المقرون بالعمل الصالح متلازمان؛ فإن الوعد عليهما واحد، /[١٨٦] فإن انتفاء الخوف علمة تقتضي انتفاء ما يخاف، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يَعَزَّنُونَ ﴾، لم يقل: لا يخافون، فهم يخافون الله، وقد يحصل لهم الخوف قبل دخول الجنة، ولا خوف عليهم في الباطن، والحزن إنما يكون على ماض، فهم لا يحزنون بحال لا في القبر ولا عرصات القيامة.

وأما الإسلام المجرد، فليس في القرآن تعليق دخول الجنة به، كما قال تعالى في الإيمان: ﴿ سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةِ مِن رَّيْكُمْ وَجَنَّةٍ عَرَّهُمَا كُعَرْضِ السَّمَاةِ وَالْأَرْضِ أَعِدَتْ لِلَّذِينَ مَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِمِ ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿ وَبَشِر اللَّيْنَ مَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ مِدْتِي عِند رَبِّهِم ﴾ [يونس: ٢]، وذكر البشرى المطلقة للمسلمين في قوله تعالى: ﴿ وَنَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ بِنِينَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدَى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩].

وقد وصف السحرة بالإسلام والإيمان معا فَقَالُوا: ﴿ مَامَنًا بِرَبِ الْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٤٧]، وقالوا: ﴿ رَبُنًا أَفْرِغُ عَلَيْنًا صَبِرًا وَقُوفَنَا مُسْلِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٦]، ووصف أنبياء بني إسرائيل بالإسلام في قوله تعالى: ﴿ يَعَكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ [المائدة: ٤٤]، ووصف الحواريين

بالإسلام والإيمان في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا مَامَنَّا وَأَشْهَدَ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١].

وحقيقة الفرق: أن الإسلام دين، والدين مصدر دان يدين ديناً: إذا خضع وذل، ودين الإسلام الذي ارتضاه الله، وبعث به رسله، هو: الاستسلام لله وحده. وأصله في القلب، وهو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون ما سواه، فمن عبده وغيره لم يكن مسلماً، ومن استكبر عن عبادته لم يكن مسلماً، ومن استكبر عن عبادته لم يكن مسلماً، هكذا قال أهل اللغة: أسلم الرجل إذا استسلم، فالإسلام في الأصل من باب العمل، عمل القلب والجوارح.

وأما الإيمان فأصله: تصديق وإقرار ومعرفة، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب، والأصل فيه التصديق، والعمل تابع له؛ فلهذا فسره على القلب وخضوعه، وفسر الإسلام باستسلام مخصوص، وهو المباني الخمس. وهكذا في سائر كلامه على: يفسر الإيمان بذلك النوع، ويفسر الإسلام بهذا، /[١٨٧] وذاك النوع أعلى، ولهذا قال على: «الإسلام علانية والإيمان في القلب»؛ فإن الأعمال الظاهرة يراها الناس، وأما ما في القلب من التصديق والمعرفة والحب والخشية والرجاء فهذا باطن، لكن له لوازم، وهي لا تدل إلا إذا كان الصحيح: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم»(۱).

ففسر المسلم بأمر ظاهر، والمؤمن بأمر باطن، وكذلك حديث عمرو بن عبسة والمسلم الإسلام إطعام الطعام ولين الكلام»، قال: فما الإيمان؟ قال: «السماحة والصبر»(٢).

⁽١) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠).

⁽۲) صحیح، وقد سبق تخریجه (ص۲۹).

فإطعام الطعام عمل ظاهر يفعل لمقاصد متعددة، وكذلك لين الكلام، وأما السماحة والصبر فخلقان في النفس، قال الله تعالى: ﴿وَتُوَاصُوا بِاللَّهِ مَوْاصُوا بِاللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

وهكذا في سائر الأحاديث، إنما يفسَّر الإسلام بالاستسلام لله بالقلب مع الأعمال الظاهرة، كما في الحديث الذي رواه بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: ما الإسلام؟ قال ﷺ: «أن تسلم قلبك لله، وأن تول وجهك لله، وأن تصل الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، [أخوان نصيران] لا يقبل الله من عبد أشرك بعد إسلامه (١٠).

وفي رواية: «أن تقول: أسلمت وجهي لله وتخليت (٢)، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وكل مسلم على مسلم محرم (٣).

وفي رواية: «تقول: أسلمت نفسي لله، وخليت وجهي إليه^{ه(٤)}.

وروى محمد بن نصر من حديث خالد بن معدان، عن أبي هريرة اللهي مرفوعاً: «إن للإسلام صُوى (٥) ومناراً، كمنار الطريق، من

⁽۱) رواه النسائي (۲۵٦۸)، والحاكم (٢٠٠/٤) وصححه ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في الصحيحة (٣٦٩).

 ⁽٢) وتخليت: التَّخَلِّي التَّقَرُّغ، وأراد التَّبَعُد عن الشرك وعقد القلب على الإيمان.
 انظر: حاشية السندي على سنن النسائي (٣/ ٤٦٠).

⁽٣) رواه أحمد (١٩١٨٢)، والنسائي في الكبرى (٢٣٤٩).

⁽٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٣٧٩).

⁽٥) صوى: الصُّوى أعلام من حجارة منصوبة في الفيافي المجهولة، فيستدل بتلك الأعلام على طرقها، واحدتها صوَّة، غريب الحديث لأبي عبيد (١٨٣/٤)، وهي في الأصل: «ضوءاً».

ذلك: أن لا تعبد إلا الله ولا تشرك به شيئاً، /[١٨٨] وأن تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتسلم على بني آدم إذا لقيتهم، فإن ردوا عليك ردت عليك وعليهم الملائكة، وإن لم يردوا عليك ردت عليك الملائكة ولعنتهم إن سكت عنهم، وتسليمك على أهل بيتك إذا دخلت عليهم. فمن انتقص منهن شيئاً فهو سهم في الإسلام تركه، ومن تركهن فقد نبذ الإسلام وراء ظهره (١).

وقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَدْخُلُوا فِي السِّلِمِ كَافَـةَ ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، قال مجاهد وقتادة: نزلت في المسلمين يأمرهم بالدخول في شرائع الإسلام كلها، ولا ينافي قول من قال: نزلت فيمن أسلم من أهل الكتاب، أو فيمن لم يسلم، لأنهم كلهم مأمورون بذلك.

والجمهور يقولون: ﴿فِي ٱلسِّـلِّرِ﴾ أي: في الإسلام.

وقالت طائفة: هو الطاعة، وكلاهما مأثور عن ابن عباس.

وكلاهما حق؛ فإن الإسلام هو الطاعة كما تقدم أنه من باب الأعمال.

وأما قوله تعالى: ﴿حَكَافَةُ﴾، فقيل: المراد: ادخلوا كلكم، وقيل: ادخلوا في الإسلام جميعه، وهذا هو الصحيح؛ فإن الإنسان لا يؤمر بعمل غيره، إنما يؤمر بما يقدر عليه.

وقوله تعالى ﴿أَدَّخُلُواْ﴾: خطاب لهم كلهم، فقوله تعالى ﴿كَأَفَّةُ﴾، إن أريد مجتمعين، لزم أن لا يسلم حتى يسلم غيره، وإن قيل: ادخلوا

 ⁽۱) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤٠٥)، وأبو عبيد في الإيمان
 (۳)، والحاكم في المستدرك (١/١١)، وصححه الحاكم، والألباني في الصحيحة (٣٣٣).

جميعكم، فكل أوامر القرآن على هذا، كقوله تعالى: ﴿ أَقِيمُوا الْفَكَلُوٰةَ ﴾ ، ﴿ ءَامَنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ، وما قيل فيها كافة، وقوله: ﴿ وَقَلَئِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَةً ﴾ [التوبة: ٣٦] ، أي: لا تدعوا مشركاً حتى تقاتلوه، فإنها أنزلت بعد نبذ العهود، ليس المراد قاتلوهم مجتمعين أو جميعكم ؛ فإن هذا لا يجب، بل يقاتلون بحسب المصلحة، والجهاد فرض كفاية، فإذا كانت فرائض الأعيان لم تؤكّد بكافة، فكيف في فروض الكفاية، وإنما المقصود تعميم المقاتلين، وقوله تعالى: ﴿ كَمَا يُعَلِلُونَكُمُ كَافَةً ﴾ [التوبة: ٣٦]، [فيه] احتمالان.

والمقصود: أن الله أمر بالدخول في جميع الإسلام، كما دل عليه هذا الحديث، فكل ما كان من الإسلام وجب /[١٨٩] الدخول فيه، فإن كان واجباً على الأعيان لزمه فعله، وإن كان على الكفاية اعتقد وجوبه، وعزم عليه إذا تعين، أو أخذ بالفضل ففعله، وإن كان مستحباً اعتقد حسنه وأحب فعله، وفي حديث جرير في أن رجلاً قال: يا رسول الله، صف لي الإسلام؟ قال في: «تشهد أن لا إله إلا الله، وتقر بما جاء من عند الله...» الحديث (١) فقوله: «تقر...» إلى آخره، هو الإقرار بأن محمداً رسول الله، فإنه هو الذي جاء بذلك.

وفي الحديث الذي يرويه أبو سليمان الداراني: حديث الوفد الذين قالوا: نحن المؤمنون، قال: «فما علامة إيمانكم؟» قالوا: خمس عشرة خصلة، خمس أمرتنا رسلك أن نعمل بهن، وخمس أمرتنا رسلك أن نؤمن بهن، الحديث (٢).

⁽۱) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٣٥٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٤١٤٩)، والبيهقي في الشعب (٤١٤٩)، وفي سنده: أبو حمزة الثمالي، وأبو اليقظان عثمان بن عمير، وهما ضعيفان.

 ⁽٢) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٨٣/٤) عن علقمة بن يزيد بن سويد عن أبيه
 عن جده، قال: وفدت على رسول الله على سابع سبعة من قومي، فلما دخلنا =

ففرقوا بين الخمس التي يعمل بها، فجعلوها الإسلام، والخمس التي يؤمن بها فجعلوها الإيمان، وجميع الأحاديث المأثورة عن النبي تلائق تدل على مثل هذا، كالذي رواه أحمد من حديث أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من أهل الشام. وقد تقدم.

فالإسلام أن تعبد الله مخلصاً له الدين، وهو الذي لا يقبل الله غيره لا من الأولين ولا من الآخرين، ولا يكون عبادته مع إرسال الرسل إلينا إلا بما أمرت به رسله، لا بما يضاد ذلك، فإنه معصية، وقد ختمهم بمحمد على فلا يكون مسلماً إلا من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً

عليه وكلمناه فأعجبه ما رأى من حدثنا وزينا، فقال: «ما أنتم»؟ قلنا: مؤمنين، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: ﴿إِنْ لَكُلُّ قُولُ حَقَيْقَةً، فَمَا حَقَيْقَةً قُولُكُمْ وإيمانكم؟ " قال سويد: فقلنا: خمس عشرة خصلة ، خمس منها أمرتنا رسلك أن نؤمن بها، وخمس منها أمرتنا رسلك أن نعمل بها، وخمس منها تخلقنا بها في الجاهلية، فنحن عليها إلا أن تكره منها شيئاً، فقال رسول الله على: «وما الخمس التي أمرتكم رسلي أن تؤمنوا بها؟» قلنا: أمرتنا رسلك أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، قال: «وما الخمس التي أمرتكم أن تعملوا بهاه؟ قلنا: أمرتنا رسلك أن نقول: لا إله إلا الله، ونقيم الصلاة، ونؤتي الزكاة، ونصوم رمضان، ونحج البيت من استطاع إليه سبيلاً، قال: «وما الخمس التي تخلقتم بها أنتم في الجاهلية؟» قلنا: الشكر عند الرخاء، والصبر عند البلاء، والصدق في مواطن اللقاء، والرضى بمر القضاء، والصبر عند شماتة الأعداء. فقال النبي ﷺ: "علماء حكماء كادوا من صدقهم أن يكونوا أنبياء»، فقال ﷺ: «وأنا أزيدكم خمساً فتتم لكم عشرون خصلة: إن كنتم كما تقولون فلا تجمعوا ما لا تأكلون، ولا تبنوا ما لا تسكنون، ولا تنافسوا في شيء أنتم عنه غداً تزولون، وعنه منتقلون، واتقوا الله الذي إليه ترجعون، وعليه تعرضون، وارغبوا فيما عليه تقدمون، وفيه تخلدون،

وعلقمة بن يزيد بن سويد قال الذهبي: لا يعرف، وأتى بخبر منكر، فلا يحتج به. ميزان الاعتدال (٥٧٦٢).

رسول الله، وهذه يدخل بها الإنسان في الإسلام، فمن قال: [الإسلام «الكلمة»]، وأراد هذا فقد صدق.

ثم لا بد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة، ومن نقص منه شيئاً نقص إسلامه بقدره، كما في الحديث: «من انتقص منهن...» إلخ(١).

وإذا عمل هذه الأعمال مخلصاً لله تعالى أثابه عليها مع إقراره بلسانه بالشهادتين، فيكون معه من الإيمان /[١٩٠] هذا الإقرار، ولا يستلزم أن يكون صاحبه معه اليقين الذي لا يقبل الريب، ولا يكون مجاهداً، ولا سائر ما يتميز به المؤمن عن المسلم الذي ليس بمؤمن، وخلق كثير معهم هذا الإسلام باطناً وظاهراً بلوازمه من الإيمان، ولم يصلوا إلى اليقين والجهاد، فهؤلاء يثابون على إسلامهم وإقرارهم بالرسول على أسلامهم وإقرارهم بالرسول في مجملاً، وقد لا يعرفون أنه جاء بكتاب، وقد لا يعرفون أنه جاءه ملك، ولا أنه أخبر بكذا.

ثم الإيمان الذي يمتاز به فيه تفصيل وفيه طمأنينة، فهو متميز بصفته وقدره: في الكمية والكيفية، فإن أولئك معهم من الإيمان بالأصول السئة (٢٠) ما لا يعرفه هؤلاء.

وأيضاً: ففي قلوبهم من اليقين والثبات ولزوم التصديق لقلوبهم ما ليس مع هؤلاء، وأولئك هم المؤمنون حقاً، والاستسلام لله والعمل له لا يتوقف على هذا الإيمان الخاص.

وهذا الفرق يجده الإنسان من نفسه ويعرفه من غيره، فعامة الناس إذا أسلموا بعد كفر، أو ولدوا على الإسلام، وكانوا من أهل الطاعة

صحیح: وقد سبق (ص١٤٢).

 ⁽٢) المراد بالأصول الستة: أركان الإيمان المذكورة في حديث جبريل على الله المنافقة .

فهم مسلمون، وبعضهم يحصل له إيمان مجمل، لكن دخول حقيقة الإيمان إلى قلوبهم إنما يدخل شيئاً فشيئاً إن أعطاهم الله ذلك، وإلا فكثير منهم لا يصلون إلى اليقين ولا الجهاد، ولو شُكِّكُوا لشكوا، ولو أمروا بالجهاد لما جاهدوا، وليسوا كفاراً ولا منافقين، بل ليس عندهم من علم الغيب ويقينه ما يدرأ الرَّيب، ولا [من] حب الله ورسوله ما يقدمونه على الأهل والمال، فهؤلاء إن عوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة، وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب رَيبهم، فإن لم أيغم الله عليهم بما يزيل الريب، وإلا صاروا مرتابين، وانتقلوا إلى نوع من النفاق.

وكذلك إذا تعين عليهم الجهاد فلم يجاهدوا كانوا من أهل الوعيد، ولهذا لما قدم النبي على العلام المدينة، أسلم عامة أهلها، فلما جاءت المحنة والابتلاء نافق من نافق، فلو مات هؤلاء قبل الامتحان لماتوا على الإسلام ودخلوا الجنة، ولم يكونوا من المؤمنين حقاً الذين ابتلوا فظهر صدقهم، قال تعالى: ﴿ الَّمْ إِلَّهُ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَكَا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۞ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اَللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَدْدِبِينَ ۞﴾ [الـعـنـكـبـوت: ١ ـ ٣]، وقــال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَاۤ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عـمـران: ١٧٩]، وقـال تـعـالـى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَى حَرْفِ ۚ فَإِنْ أَصَابُهُ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَ بِيرٍ ۚ وَإِنْ أَصَابَتُهُ فِنْنَةً ٱنْقَلَبَ عَلَىٰ وَجَهِهِ عَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةُ ذَالِكَ هُوَ ٱلْحُسُرَانُ ٱلْمُبِينُ ۞﴾ [الـحـج: ١١]، ولــهــذا ذم الله المنافقين بأنهم دخلوا في الإيمان، ثم خرجوا منه بقوله تعالى: ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ مَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطْبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ١٠٠٠ [السنافقون: ٣]، وقال تعالى: ﴿ يَحَذَرُ ٱلْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ لُنَبِنْهُم بِمَا فِي مُّلُوبِهِمٌّ فَلِ ٱسْتَهْزِءُوا إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا خَدَرُونَ ۞ وَلَهِن سَاَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا غَنُوشُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَمَايَنِهِ. وَرَسُولِهِ. كُنْتُمْ تَسْتَهْ إِيُونَ ﴿ لَا تَمْنَذِرُوا ۚ فَذَ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَنِكُم ﴾ [السوبة: ٦٢ ـ ٦٦]، فأمره أن يقول لهم: قد كفرتم بعد إيمانكم.

وقول من يقول: إنهم كفروا بعد إيمانهم بلسانهم مع كفرهم الأول بقلوبهم، لا يصح؛ لأن إيمان اللسان مع كفر القلب قد قارنه الكفر، فلا يقال فيه: ﴿قَدَّ كَفَرَّمُ بَعَدَ إِيمَنِكُو ﴾ فإنهم لم يزالوا كافرين في نفس الأمر، وإن أريد أنكم أظهرتم الكفر بعد إظهاركم الإيمان، فهم لا يظهرون إلا لخواصهم، وهم معهم لم يزالوا هكذا، بل لما نافقوا وحُذّروا أن تنزل عليهم سورة تُبَيِّن ما في قلوبهم من النفاق، وتكلموا بالاستهزاء، صاروا كافرين بعد إسلامهم، ولا يدل اللفظ على أنهم ما زالوا منافقين، وقال تعالى: ﴿يَكَأَيُّهَا النَّيُّ جَهِدِ الْكُفِّرُو وَالْمَنْفِقِينَ وَاغْلُظُ عَلَى أَنْهُم عَلَيْهُمُ وَيَقْسَ الْمَعِيدُ ﴿ يَكَأَيُّهَا النَّيُ جَهِدِ الْكُفِّرَ وَالْمَنْفِقِينَ وَاغْلُظُ كَالُوا وَلَقَدَ قَالُوا وَلَقَدَ قَالُوا وَلَقَدَ قَالُوا عَلَى اللهُ وَمَا نَقَمُوا إِلا أَنْ كَالَهُ وَيَسُ الْمَعِيدُ ﴿ يَعَلَيْونَ عَلَيْهُ وَإِنْ يَتُولُوا يَكُ خَيْرًا لَمُتَّ وَإِن يَتَوَلُّوا يُعَذِّبُهُمُ اللهُ عَنْلَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالنَّوْمَ فَيْلُوا يَكُ خَيْرًا لَمُتَم وَإِن يَتَوَلُّوا يُعَذَيْهُمُ اللهُ وَالنَّيْمُ اللهُ وَالْتَرْخُوقُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

فهنا قال تعالى: ﴿وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسَائِهِمُ ﴾، وهذا قد يكون من جنس إسلام الأعراب، فيكون قوله تعالى: بعد إيمانهم وبعد إسلامهم سواء، وقد يكونون ما زالوا منافقين، فلم يكن لهم حال كان معهم فيها من الإيمان شيء ؛ لكونهم أظهروا الكفر والردة، ولهذا دعاهم إلى التوبة فقال تعالى: ﴿فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَمُنَمُّ وَإِن يَتَوَلُّواْ يُسُذِبُهُمُ اللهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُنيَا وَالْاَحْرَةِ ﴾، وهذا إنما هو لمن أظهر الكفر، فيجاهده الرسول المناهدة الحد عليه والعقوبة ؛ /[١٩٢] ولهذا ذكره في سياق قوله تعالى: ﴿وَمَا لَمُنْ فِي الْأَرْضِ مِن وَلِي وَلَا نَصِيمٍ ﴾، ولهذا قال تعالى في تمامها: ﴿وَمَا لَمُنْ فِي الْأَرْضِ مِن وَلِي وَلَا نَصِيمٍ ﴾.

وهؤلاء الذين كفروا بعد إسلامهم غير الذين كفروا بعد إيمانهم،

فدل على أنهم عند أنفسهم لم يأتوا كفراً بل ظنوه ليس بكفر فبين أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر يكفر صاحبه بعد إيمانه، فدل على أن عندهم إيمان ضعيف، ففعلوا ما عرفوا تحريمه، لكن لم يظنوه كفراً، وكان كفراً كفروا به، فإنهم لم يعتقدوا جوازه، وهكذا قال غير واحد من السلف في صفة المنافقين الذين ضرب لهم المثل في سورة البقرة: إنهم أبصروا ثم عموا، وعرفوا ثم كفروا، وآمنوا ثم كفروا، وكذلك قال قتادة ومجاهد. وأما قول من قال: المراد بالنور ما حصل في الدنيا من حقن دمائهم وأموالهم، فإذا ماتوا سلبوا ذلك الضوء، فلفظ الآية يدل على خلاف ذلك؛ فإنه قال تعالى: ﴿وَرَرَّكُهُمْ فِي ظُلْمَنتِ لَا يُبْصِرُونَ ۞ صُمُّمْ بُكُمُّ عُمَّى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ١٤٥ [البقرة: ١٧، ١٨]، ويوم القيامة بكونون في العذاب، كما قال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنْفِقُونَ وَٱلْمُنْفِقَتُ لِلَّذِيثَ ءَامَنُوا ٱنظُرُونَا نَقْنَيْسَ مِن فُرِيكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَيسُوا فَرَلَ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ أَمُّ بَابُ بَاطِنَهُ فِيدِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَلْهِرُهُ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَلَابُ ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُواْ بَلَى وَلَكِئَكُمْ فَنَشَرّ أَنفُسَكُمْ وَنَرَبُقَتْتُمْ وَاُرْتَبْتُدْ وَغَرَّتُكُمُ ٱلْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْنُ آللَهِ وَغَزَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴿ فَالْبَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِلْمَةً وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوأً مَأْوَنكُمُ ٱلنَّازُّ هِيَ مَوْلَنكُمُّ وَيِقْسَ ٱلْمَصِيدُ ﴿ ﴾ [الحديد: ١٣ ـ ١٥]، وقال غير واحد من السلف: إن

⁽١) أي: سعوا في قتله ﷺ.

المنافق يعطى نوراً يوم القيامة ثم يطفأ، ولهذا قال تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُحْنَزِى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهِ عَالَيْنَ مَا اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ا

فبين أن المنافقين يحشرون مع المؤمنين في الظاهر، كما كانوا معهم في الدنيا، ثم وقت الحقيقة هؤلاء يسجدون لربهم، وأولئك لا يتمكنون من السجود؛ لأنهم لم يسجدوا في الدنيا له، بل قصدوا الرياء للناس، والجزاء في الآخرة هو من جنس العمل، فلهذا أعطوا نوراً ثم طفئ؛ لأنهم دخلوا في الدنيا في الإيمان، ثم خرجوا منه، ولهذا ضرب الله لهم المثل بذلك، وهذا المثل لمن كان منهم آمن ثم كفر، وهؤلاء الذين يعطون في الآخرة نوراً ثم يطفأ، ولهذا قال تعالى فيهم: ولا يَرْجِعُونَ إلى الإسلام، يعنى: في الباطن، وهذا إنما يكون في الدنيا، وأما الذين لم يزالوا منافقين، فضرب لهم المثل الآخر، وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ كُمَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُبَتُ وَرَعْدٌ وَبَرَقٌ ﴾ [البقرة: ١٩]، وهذا أصح القولين؛ فإنهم اختلفوا، هل المثلان لهم كلهم أو هذا البعض، و«أو» إنما يثبت بها أحد الأمرين، ولو أراد الأول لأتى بالواو.

وقول من قال: «أو» هنا للتخيير ـ كقولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين ـ ليس بشيء؛ لأن التخيير يكون في الأمر لا في الخبر.

وكذلك قول من قال: «أو» بمعنى الواو، أو لتشكيك المخاطبين، أو الإبهام، أو الإبهام، ليس بشيء؛ فإن الله يريد بالأمثال البيان لا الإبهام، ويدل عليه قوله تعالى في الأول: ﴿ صُمْ بُكُمُ عُمَى ﴾ [البقرة: ١٨].

⁽۱) رواه مسلم (۱۹۱).

وفسي الشانسي ﴿ يَجْعَلُونَ أَمَادِعَهُمْ فِي مَاذَانِهِم مِّنَ الْفَكُوعِي حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ لَمُعِيطًا بِالْكَلِفِينَ ﴿ يَكُلُهُ الْبَرَقُ يَخْطَفُ أَبْصَنَرُهُمُّ كُلُمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ فَالْمُواْ وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَنَرِهِمُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَلَيْهِمْ فَالْمُواْ وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَنَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللهِ اللهِ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللهَ اللهُ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللهَ اللهُ عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ وَلِيرٌ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ ا

فالأول: حال من كان في ضوء ثم صار في ظلمه.

والثاني: حال من لم يستقر لا في ضوء ولا في ظلمة.

فالأول: مثل الكفر الذي يحسب صاحبه أنه على حق.

والثاني: مثل الكفر الذي لا يعتقد صاحبه شيئاً، بل هو في ظلمات.

/[١٩٤] وأيضاً: فقد يكون الشخص متصفاً بهذا تارة وهذا تارة، ولهذا لم يضرب للإيمان إلا مثلاً واحداً؛ لكونه واحداً، فضرب له بالنور.

 وَلِيُمَخِصَ اللّهُ الّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَفِرِينَ ﴿ وَاللّهُ عَمْرانَ: ١٣٩ - ١٤١]، [وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَصَبَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْمَانِ فَيَإِذْنِ اللّهِ وَلِيعَلّمَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَلِيعَلّمَ اللّهُ وَلِيعَلَمَ اللّهُ وَلِيعَلّمَ اللّهُ وَلِيعَلّمَ اللّهُ وَلِيعَلّمَ اللّهُ وَلِيعَلّمَ اللّهُ وَلِيعَلّمَ اللّهُ وَلِيعَلّمَ اللّهُ وَاللّهُ مُمّ اللّهِ عُلْمَ يَوْمَهِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ اللّهِيمِينَ يَقُولُونَ بِأَفْولِهِم مَا لَيَكْتُمُونَ ﴿ وَمَا يَكْتُمُونَ ﴿ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلِيعَلّمَ اللّهُ وَلَا اللّهُ وهو يتناول: من لم ينافق من قبل، ومن نافق ثم جدد نفاقاً ثانياً.

وقوله تعالى: ﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَبِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾: يبين أنهم لم يكونوا قبل ذلك كذلك، بل: إما أن يتساويا، وإما أن يكونوا للإيمان أقرب، وكذلك كان؛ فإن ابن أبي لما انخزل، انخزل معه ثلث الناس، قيل: كانوا ثلاثمئة، وهؤلاء لم يكونوا قبل ذلك كلهم منافقين؛ إذ لم يكن لهم داع إلى النفاق، فإن ابن أبي كان مظهراً لطاعة النبي على والإيمان، وكأن كل يوم جمعة يقوم خطيبًا بالمسجد يأمر باتباع النبي ﷺ، ولم يكن ما في قلبه يَظهر إلا لقليل إن ظهر، وكان معظَّماً في قومه، كانوا قد عزموا على أن يتوجوه ويجعلوه مثل الملك عليهم، فلما جاءت النبوة بطل ذلك، فحمله الحسد على النفاق، وإلا فلم يكن له قبل ذلك في الباطن دين يدعو إليه، وإنما هذا في اليهود، فلما جاء النبي ﷺ بدينه وقد أظهر الله حسنه ونوره مالت إليه القلوب، لا سيما لما نصره يوم بدر، ونصره على يهود قينقاع، صار معه الدين والدنيا، فكان المقتضي للإيمان في عامة الأنصار قائماً، وكان كثير منهم يعظم ابن أبي تعظيماً كثيراً ويواليه، ولم يكن ابن أبي /[١٩٥] مظهراً لمخالفة الرسول على مخالفة توجب الامتياز، فلما الخزل يوم أحد وقال: يدع رأيي ورأيه ويأخذ برأيي الصبيان! انخزل معه خلق كان كثير منهم لم ينافق قبل ذلك.

وفي الجملة: ففي الأخبار عمن نافق بعد إيمانه ما يطول ذكره

هنا، فأولئك كانوا مسلمين ومعهم إيمان، هو الضوء الذي ضرب الله لهم المثل به، فلما ماتوا قبل المحنة، ماتوا على هذا الإسلام، ولم يكونوا من المؤمنين حقاً الذين امتُحنوا فثبتوا، ولا من المنافقين الذين ارتدوا عن الإيمان، وهذا حال كثير من المسلمين في زماننا أو أكثرهم إذا ابتلوا بالمحن التي يتضعضع فيها أهل الإيمان ينقص إيمانهم كثيراً، وينافق أكثرهم أو كثير منهم، ومنهم من يظهر الردة إذا كان العدو غالباً، وقد رأينا من هذا ورأى غيرنا ما فيه عبرة، وإذا كانت العافية أو كان المسلمون ظاهرين كانوا مسلمين، وهم يؤمنون بالرسول على المحنة.

ولهذا يكثر منهم ترك الفرائض وانتهاك المحارم، وهؤلاء من الذين قالوا: آمنا، فقيل: ﴿ لَمْ تُوْمِنُواْ وَلَكِنَ تُولُوْاْ أَسَلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ المطلق، الذي أهله هم المؤمنون حقاً، ولهذا قال تسعالي : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَبَحَنهَدُواْ يَامُولِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَكِيلِ اللّهِ أُولَتِكَ هُمُ الفَكَيدُونَ ﴿ وَلَا الله الله الله وَلَي عمله، بخلاف الشك، فلهذا لا والريب يكون في علم القلب وفي عمله، بخلاف الشك، فلهذا لا يوصف باليقين إلا من اطمأن قلبه علماً وعملاً، إلا إذا كان عالماً بالحق، ولكن المصيبة أو الخوف أورثه جزعاً عظيماً، لم يكن صاحب بالحق، ولكن المصيبة أو الخوف أورثه جزعاً عظيماً، لم يكن صاحب يقين، قال تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ابْتُهِي النَّهُمِنُونَ وَزُلْزِلُواْ زِلْوَالَا شَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ١١].

وكثيراً ما يعرض للمؤمن شعبة من شعب النفاق، ثم يتوب الله عله، وقد يرد على قلبه بعض ما يوجب النفاق، فيدفعه الله عنه، والمؤمن يبتلى بوساوس الشيطان، وبوساوس الكفر التي يضيق بها صدره، كما قالت /[١٩٦] الصحابة: يا رسول الله إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به؟

فقال: «ذاك صريح الإيمان»(١)، وفي رواية: «الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة»(٢).

أي: حصول هذه الوساوس، مع هذه الكراهة العظيمة له ودفعه عن القلب، هو من صريح الإيمان، كالمجاهد الذي جاءه العدو فدافعه حتى غلبه، فهذا أعظم الجهاد. والصريح: الخالص، كاللبن الصريح؛ وإنما كان صريحاً، لَمَّا كرهوا تلك الوساوس ودفعوها، فخلص الإيمان منها فصار صريحاً.

ولا بد لعامة الخلق منها:

فمنهم: من يجيبها فيصير كافراً أو منافقاً.

ومنهم: من غمر قلبه الشهوات والذنوب، فلا يحس بها إلا إذا طلب الدين، فإما أن يصير مؤمناً وإما منافقاً، ولهذا يعرض في الصلاة ما لم يعرض في غيرها؛ لأن الشيطان يكثر تعرضه للعبد إذا أراد الإنابة إلى ربه، فلهذا يعرض للمصلين ما لا يعرض لغيرهم، ويعرض لخاصة أهل العلم والدين ما لا يعرض للعامة، ولهذا يوجد عند طلاب العلم والعبادة من الوساوس والشبهات ما ليس عند غيرهم؛ لأن من لم يسلك شرع الله بل هو مقبل على هواه في غفلة عن ذكر ربه، فهذا مطلوب الشيطان، بخلاف المتوجه إلى الله، فإنه عدوه يطلب صده عن الله، قال الشيطان، بخلاف المتوجه إلى الله، فإنه عدوه يطلب صده عن الله، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الشَيْطَانُ لَكُمُ عَدُونُ فَالَقِبُوهُ عَدُولًا ﴾ [فاطر: ٦]، ولهذا أمر الله القارئ أن يستعيذ، فإن قراءة القرآن على الوجه المأمور به، تورث القلب الإيمان العظيم، وتزيده يقيناً وطمأنينة وشفاء؛ قال تعالى: ﴿ وَنُنَزِلُ مِنَ اللهُ مُو شِفَاءٌ وَرَحْمُةٌ لِلْمُومِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿ هُدُى

⁽¹⁾ رواه مسلم (۱۳۲).

 ⁽۲) رواه أحمد (۲۰۹٦)، وأبو داود (۱۱۲)، وصححه الألباني في ظلال الجنة
 (۲).

وفي الصحيح: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»(١).

فأمر سبحانه بالاستعادة عند طلب الخير؛ لئلا يعوقه الشيطان عنه، وعندما يعرض عليه من الشر ليدفعه عنه عند إرادة العبد الحسنات، وعندما يأمره الشيطان بالسيئات، ولهذا قال على: «لا يزال الشيطان يأتي أحدكم [فيقول]: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق الله؟ فمن وجد ذلك فليستعذ بالله ولينته (٢).

فأمر بالاستعاذة عندما يطلب الشيطان أن يوقعه في شر، أو يمنعه من خير، كما يفعل العدو مع عدوه.

وكلما كان الإنسان أعظم رغبة في العلم والعبادة، وأقدر على ذلك

⁽١) رواه البخاري (٣٢٨٢)، ومسلم (٢٦١٠).

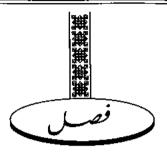
⁽٢) رواه البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١٣٤).

من غيره، بحيث يكون قوته على ذلك أقوى، ورغبته وإرادته على ذلك أتم، كان ما يحصل له _ إن سلمه الله من الشيطان _ أعظم، وكان ما يفتتن به _ إن تمكن منه الشيطان _ أعظم، ولهذا قال الشعبي: كل أمة علماؤها شرارها إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم.

وأهل السنة في الإسلام، كأهل الإسلام في الملل؛ وذلك أن كل أمة غير المسلمين فهم ضالون، وإنما يضلهم علماؤهم، والمسلمون على هدى، وإنما يتبين بعلمائهم، وكذلك أهل السنة أثمتهم خيار الأمة، وأثمة أهل البدع أضر على الأمة من أهل الذنوب، ولهذا أمر على الأمة من أهل الذنوب، ولهذا أمر والمخال الخوارج، ونهى عن قتال الولاة الظلمة، وأولئك لهم نهمة في العلم والعبادة، فصار يعرض لهم من الوساوس التي تضلهم - وهم يظنونها هدى فيطيعونها - ما لا يعرض لغيرهم، ومن سلم من ذلك منهم كان من المحابة: كونوا ينابيع العلم، مصابيح الحكمة، سرج الليل، أحلاس البيوت، جدد القلوب، خلقان الثياب، تعرفون في أهل السماء، وتخفون على أهل الأرض.



⁽١) خلقان الثياب: الثياب الخلقة: هي البالية القديمة.



[ألفاظ الشرع إذا فسرها النبي ﷺ لا يحتج بأهل اللغة ولا بغيرهم]

ومما ينبغي أن يعرف، أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث، إذا عُرف تفسيرها من جهة النبي على لم يُحتج فيها إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة، ونوع باللغة كالشمس والقمر، ونوع بالعرف كالقبض، ولفظ المعروف في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَ وَنُوعُ بِالنَّمَعُرُوفِ ﴾ [النساء: ١٩]، ونحو ذلك.

وروي عن ابن عباس في قال: «التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب»(١).

فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحو ذلك، قد بين الرسول على ما يراد بها، وكذلك لفظ الخمر وغيرها، ومن هناك يعرف معناها، فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ذلك لم يقبل منه، واسم الإسلام والإيمان والنفاق والكفر، أعظم من هذا كله، فالنبي على قد بين المراد بهذه الألفاظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك، بل معاني هذه الأسماء معلوم من

⁽١) رواه ابن جرير في تفسيره (١/ ٧٥).

حيث الجملة للخاصة والعامة، بل كل من تأمل ما تقول الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان، علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان، وأنه لم يجعل كل من أذنب ذنباً كافراً، ويعلم أنه لو قدر أن قوماً قالوا له: نؤمن بما جئت به /[١٩٩] بقلوبنا، ونقر بالسنتنا بالشهادتين، إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه، هل يتوهم عاقل أنه ويقول: أنتم مؤمنون كاملو الإيمان يرجى لكم أن لا يدخل أحد منكم النار، بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول: أنتم أكفر الناس بما جئت به، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا.

وكذلك شارب الخمر والزاني والسارق والقاذف، لم يجعلهم مرتدين، بل النقل المتواتر عنه بين أن لهم عقوبات غير عقوبة المرتد، فكلا القولين مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الرسول على الله التحديد الرسول المنها المناده بالاضطرار من دين الرسول المنها المناده المنا

وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل؛ لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها: إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، ولهذا تكلم أحمد في رسالته المذكورة المعروفة في الرد على من يتمسك بما يظهر له من القرآن من غير استدلال ببيان الرسول وأصحابه(۱)، وهذا

⁽۱) هذا الكتاب، هو الذي ذكره الإمام ابن القيم في كتابه الطرق الحكمية (صراح، ۱۰۳، بقوله: «وأنكر الإمام أحمد والشافعي على من رد أحاديث رسول الله لزعمه أنها تخالف ظاهر القرآن، وللإمام أحمد في ذلك كتاب مفرد سماه كتاب «طاعة الرسول»، وذكره _ أيضاً _ في إعلام الموقعين عن رب العالمين (۲/۳۳۶)، فقال: «وقد صنف الإمام أحمد علي كتاباً في طاعة الرسول، رد فيه على من احتج بظاهر القرآن في معارضة سنن رسول الله وترك الاحتجاج بها». والكتاب ذكره ابن النديم في الفهرست (ص٢٨٥)، والبغدادي في هدية العارفين (١/ ٢٥).

من تفسير القرآن بالرأي الذي جاء فيه الحديث(١).

مثال ذلك: أن المرجئة لما عدلوا عن كلام الله ورسوله، أخذوا يتكلمون في مسمى الإيمان والإسلام وغيرهما بطريق ابتدعوها، مثل قولهم: الإيمان في اللغة: التصديق وهو بالقلب واللسان، أو بالقلب، ثم عمدتهم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنا﴾ [بوسف: ١٧]، أي: بمصدّق لنا.

فيقال لهم: اسم الإيمان تكرر ذكره في القرآن والحديث أكثر من سائر الألفاظ، وهو أصل الدين، وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويفرق به بين السعداء والأشقياء، ومن توالي ومن تعادي، والدين كله تابع لهذا، وكل مسلم محتاج إلى معرفة ذلك، أفيجوز أن يكون الرسول على قد أهمل بيانه ووكله إلى هاتين المقدمتين؟!.

ومعلوم أن الذي استشهدوا به من القرآن، ونقل معنى القرآن متواتر / [٢٠٠] أعظم من تواتر لفظ الكلمة؛ فإن الإيمان محتاج إلى معرفته جميع الأمة فينقلونه، بخلاف كلمة من سورة، فلا يجوز أن يجعل بيان أصل الدين مبنياً على مثل هذه، ولهذا كثر الاضطراب بين الذين عدلوا عن الصراط المستقيم، وسلكوا السبل، وصاروا من ﴿ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمُ السبل، وصاروا من ﴿ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمُ وَكَانُوا شِيمًا ﴾ [الانعام: ١٥٩]، ومن الذين ﴿ تَفَرَقُوا وَاحْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَابَهُمُ الْبَيْنَانُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، فهذا كلام عام مطلق.

ثم يقال: هاتان المقدمتان كلاهما ممنوعة، فمن الذي قال: إن

⁽۱) أي حديث: امن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من الناراء، رواه الترمذي (۱) (۲۹۵۱)، وفيه: عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، قال الحافظ في التقريب (۱/ ۳۷): صدوق يهم. وفيه سفيان بن وكيع، قال الحافظ في التقريب (۱/ ۳۷): كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بورّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط. والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١١٤).

لفظ الإيمان مرادف للفظ التصديق؟! وهب أن المعنى يصلح إذا استعمل في هذا الموضع، فَلِمَ قلتم: إنما يوجب الترادف؟! وإذا قال الله تعالى: ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاة ، التزموا الصلاة ، افعلوا الصلاة ، لكان المعنى صحيحاً ، لكن لا يدل هذا على معنى: ﴿ أَقِيمُوا ﴾ .

ثم يقال: ليس مرادفاً له، وذلك من وجوه:

أحدها: أنه يقال للمخبر إذا صدَّقْته: صدَّقه، ولا يقال: آمنه ولا آمن به، كما يقال: آمن له، كما قال تعالى: ﴿فَعَامَنَ لَمُ لُوطُ ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿ فَمَا مَامَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرْيَنَهُ ﴾ [بونس: ٨٣]. وقال تعالى: ﴿ يُؤْمِنُ إِللَّهُ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٦١]. فإن قيل: فيقال: ما أنت بمصدق لنا؟.

قيل: اللام تدخل على ما يتعدى بنفسه إذا ضعف عمله، إما بتأخيره، أو لكونه اسم فاعل أو مصدراً، أو باجتماعهما.

فيقال: فلان يعبد الله ويخافه ويتقه، فإذا ذكر باسم الفاعل قيل: عابد لربه، متق له، خائف له، وإذا ذكرت الفعل وأخرته، قويته باللام، كقوله تعالى: ﴿وَفِي نُسَخَتِهَا هُدُى وَرَحْمَةٌ لِللَّذِينَ هُمّ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

وقد قال تعالى: ﴿ فَإِنَّنِي فَأَرِّهَبُونِ ﴾ [النحل: ٥١].

فعداه بنفسه، فإن قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّنَى ﴾ أتم من قوله: فلي، وقوله تعالى: ﴿ لِرَبِّهِم ﴾ أتم من قوله: ربهم؛ فإن الضمير المنفصل المنصوب، أكمل من ضمير الجر بالباء، وهناك اسم ظاهر، فتقويته باللام أتم، ومنه: ﴿ إِن كُنتُم لِلرُّهُ يَا تَعَبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣]، /[٢٠١] ﴿ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَابِطُونَ وَمنه وَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى المُعْ

بخلاف لفظ الإيمان؛ فإنه يتعدى إلى الضمير باللام، وإنما [يقال: آمنت له] كما يقال: أقررت له، فتفسيره بلفظ الإقرار أقرب، مع أن بينهما فرقاً.

والثاني: أنه ليس مرادفاً في المعنى، فإن كل مخبر يقال له: صدقت، كما يقال: كذبت، وأما الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب، ولهذا لم يوجد قط في القرآن وغيره: آمن له، إلا في هذا النوع؛ فإنه مشتق من الأمن، فيصدقه بما غاب عنه، وهو مأمون عنده على ذلك، ولهذا قالوا: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: لا تشق بخبرنا ولا تطمئن به؛ لأنهم عنده غير مأمونين على ذلك، فلو صدقوا لم يأمن لهم.

الثالث: أنه لم يقابَل بالتكذيب، كلفظ التصديق، بل المعروف لفظ الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، فلو قال: أعلم أنك صادق، لكن لا أتبعك، بل أعاديك، لكان كفره أعظم.

فلما كان الكفر المقابل له ليس التكذيب فقط، فالإيمان ليس التصديق فقط، بل مع موافقة وموالاة وانقياد، فيكون الإسلام جزء مسمى الإيمان، كما أن الامتناع مع التصديق جزء مسمى الكفر.

فإن قيل: فالرسول على فسر الإيمان بما يؤمن به.

قيل: ذكر ما يؤمن به ولم يذكر ما يؤمن له، وهو نفسه يجب أن يؤمن به ويؤمن له، فالإيمان به من حيث نبوته غيب عنا، وليس كل غيب آمنا به علينا أن نطيعه، وأما ما يجب من الإيمان له، فهو الذي يوجب طاعته، والرسول على يجب الإيمان به وله، فينبغي أن يعرف هذا.

وأيضاً: فإن طاعته طاعة لله، وطاعة الله من تمام الإيمان به.

الرابع: أن من الناس من يقول الإيمان أصله الأمن الذي هو ضد الخوف، فآمن، أي: صار داخلاً في الأمن، وأنشدوا:

[والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند](١)

/ [٢٠٢] وأما المقدمة الثانية، فإذا فرض أنه مرادف للتصديق فقولهم: التصديق لا يكون إلا بالقلب أو اللسان، عنه جوابان:

أحدهما: المنع، بل الأفعال تسمى تصديقاً، كما في الصحيح: «والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» (٢).

وكذلك قال أهل اللغة وطوائف من السلف، قال الجوهري: الصديق، مثل الفسيق أو الكسير: الكثير الدائم التصديق، ويكون الذي يصدق قوله بالعمل (٣).

وقال الحسن: «ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال»، وهذا مشهور عنه يروى عنه من غير وجه، كما رواه عباس الدوري: ثنا حجاج بن عبيدة الناجي، عن الحسن قال: «ليس الإيمان بالتحلي والتمني، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال، من قال حسناً وعمل غير صالح رد الله عليه قوله، ومن قال حسناً وعمل صالحاً رفعه العمل، ذلك بأن الله تعالى يقول: ﴿إِلَيْهِ يَصَّعَدُ الْكَيْرُ الطَّيْبُ وَالْعَمَلُ الصَّدِيلُحُ يَرْفَعُمُ ﴿ [فاطر: ١٠]»، رواه ابن بطة من وجهين (٤).

⁽١) البيت للنابغة الذبياني، وقد سبق (ص٧)٠

⁽٢) رواه البخاري (٦٣٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧) عن ابن عباس والمام مرفوعاً، ولفظه:
وإن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا، آدرك ذلك لا محالة: فزنى العين النظر، وزنى اللسان المنطق، والنفس تتمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه».

⁽٣) انظر: الصحاح في اللغة (٣٨٣/١).

⁽٤) رواه الخطيب في اقتضاء العلم العمل (٥٦)، ومثله عن عبيد بن عمير الليثي، ورواه عبد الله ابن أحمد في السنة (٦٣٩)، والخلال في السنة (١٢١٢)، وابن بطة في الإبانة (١٠٩٢، ١٠٩٤). وسنده حسن.

وقوله: «ليس الإيمان بالتمني»، أي: بالكلام، وقوله: «بالتحلي» يعني: حلية ظاهرة من غير حقيقة من قلبه.

وروى محمد بن نصر بإسناده: أن عبد الملك، كتب إلى سعيد بن جبير يسأله عن هذه المسائل، فأجابه عنها: «سألت عن الإيمان، فالإيمان: هو التصديق، أن يصدق العبد بالله، وملائكته، وما أنزل الله من كتاب، وما أرسل من رسول، وباليوم الآخر، وسألت عن التصديق، والتصديق: أن يعمل العبد بما صدق به من القرآن، وما ضعف عن شيء منه وفرط فيه عرف أنه ذنب، فاستغفر الله وتاب منه، ولم يصر عليه، فذلك هو التصديق، وسألت عن الدين، فالدين: هو العبادة؛ فإنك لا تجد رجلاً من أهل دين يترك عبادة أهل دينه، ثم لا يدخل في دين آخر الا صار لا دين له، وسألت عن العبادة، والعبادة هي الطاعة، /[٢٠٣] إلا صار لا دين له، وسألت عن العبادة، والعبادة هي الطاعة، /[٢٠٣] ومن أطاع الله فيما أمره به وفيما نهاه عنه، فقد آثر عبادة الله، تعالى قبال للذين فعرطوا: ﴿أَلْوَ أَعْهَذُ إِلْيَكُمْ يَبَنِيّ ءَادَمَ أَن لَا تَعْبُدُوا تعالى قبال للذين فعرطوا: ﴿أَلْوَ أَعْهَذُ إِلْيَكُمْ يَبَنِيّ ءَادَمَ أَن لَا تَعْبُدُوا دينهم" (١٠٠)، وإنما كانت عبادتهم الشيطان أنهم أطاعوه في دينهم" (١٠٠).

وقال أسد بن موسى: ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، ثنا حسان بن عطية قال: «الإيمان في كتاب الله صار إلى العمل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ اللَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِينَ عَلَيْهِمْ ءَاينتُهُ وَعِلْتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِينَ عَلَيْهِمْ ءَاينتُهُ وَعَلَى: ﴿إِنَّمَانًا وَعَلَى رَبِهِمْ يَتَوَّكُلُونَ ﴿ الْأَنفال: ٢]، ثم صيرهم إلى العمل فقال: ﴿الّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوْةَ وَمِمَّا رَزَقَتْهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ الْأَنفال: ٣]، فقال: ﴿النَّفال: ٣]، قال: وسمعت الأوزاعي يقول: قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَتَامُوا قَامُوا

⁽۱) رواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٣٤٥، ٣٤٦)، وفيه: ابن لهيعة، وهو ضعيف.

الصَّكَاوْةَ وَءَاتَوُا الرَّكُوةَ فَإِخْوَنَكُمْ فِي الرِّينِ ﴾ [الشوبة: ١١]، والإيسان بالله العمل» (١٠).

وقال معمر: عن الزهري: «كنا نقول: الإسلام بالإقرار والإيمان بالعمل. والإيمان: قول وعمل قرينان لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، وما من أحد إلا يوازن قوله وعمله، فإن كان قوله أوزن من عمله صعد إلى الله، وإن كان كلامه أوزن من عمله لم يصعد إلى الله (٢).

وقال معاوية بن عمرو: عن أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي قال: «لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم القول والإيمان والعمل إلا بنية موافقة للسنة (٣).

وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل، العمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسم يجمع كما يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه، وعرف بقلبه، وصدق بعمله، فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه، ولم يعرف بقلبه، ولم يصدق بعمله، كان في الآخرة من النخاسرين، وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف، /[٢٠٤] أنهم يجعلون العمل مصدقاً للقول، ورووا ذلك عنه على كما رواه معاذ بن أسد، ثنا الفضيل بن عياض، عن ليث، عن مجاهد، أن أبا ذر سأل النبي على عن الإيمان، فقال: «الإيمان الإقرار والتصديق بالعمل»، ثم النبي الله المن الإيمان، فقال: «الإيمان الإقرار والتصديق بالعمل»، ثم النبي وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْكَاتِكَةِ وَالْكِنْبِ وَالْكِنْبِ وَالْيَوْمِ وَالْكَالَ عَلَى حُبِّهِ دَوَى

⁽١) رواه ابن بطة في الإبانة (١٢٤٨)، وفيه: الوليد بن مسلم، مدلس وقد عنعنه.

⁽٢) عزاه في الكنز للديلمي عن أبي هريرة ر ١٤ (٣٨٣).

⁽٣) رواه ابن أبي زمنين في أصول السنة (١٣٣)، واللالكائي (١٨)، وسنده صحيح.

الْقُدْرِيْكِ وَالْيَتَنَعَىٰ وَالْمَسَكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآبِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَوَةَ وَمَاتَى التَّكُونَ وَالْمَسْكِينَ فِي الْبَأْسَآءِ وَالضَّرَّآءِ وَحِينَ وَ الْبَأْسَآءِ وَالضَّرَّآءِ وَحِينَ الْبَأْسَآءِ وَالضَّرَّآءِ وَحِينَ الْبَأْسِ الْمُنْتَوْنَ اللَّهُ الْمُنْتَوْنَ اللَّهُ الْمُنْتَوْنَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْتَوْنَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْتَوْنَ اللَّهُ اللْمُوالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُوالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُوالِمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الللْمُوالْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُوالْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْ

قلت: حديث أبي ذر رضي مروي من غير وجه، فإن كان هذا اللفظ لفظ الرسول رضي فلا كلام، وإن كانوا رووه بالمعنى، دل على أنه من المعروف في لغتهم أنه يقال: صدَّق قوله بعمله، قال شيخ الإسلام الهروي: «الإيمان تصديق كله».

وكذلك الجواب الثاني: أنه إذا كان أصله التصديق، فهو تصديق مخصوص، مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص، وهذا التصديق له لوازم صارت داخلة في مسماه عند الإطلاق، فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، ويبقى النزاع لفظياً.

ومما ينبغي أن يعرف: أن أكثر التنازع في هذه المسألة لفظي، وإلا فالقائلون بأنه قول _ كحماد بن أبي سليمان ومن اتبعه _ متفقون على أن أهل الذنوب داخلون تحت الوعيد، وأن من أهل الكبائر من يدخل النار، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون أنه لا يخلد في النار.

وبسبب الكلام في مسألة الإيمان تنازع الناس، هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع، أو أنه أبقاها على ما كانت عليه؟.

فذهب الخوارج والمعتزلة إلى الأول.

وذهبت المرجئة إلى الثاني، قالوا: لكن الشارع زاد في أحكامها لا في معنى الأسماء.

⁽۱) رواه عبد الرزاق في المصنف (۲۰۱۱۰)، والخلال في السنة (۱۱۹۷) وسنده صحيح.

وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الشارع تصرف فيها تصرف أهل العرف.

والتحقيق: أن الشارع لم ينقلها ولم يغيرها، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة، فذكر حجاً خاصاً، /[٢٠٥] فإذا قيل: الحج فرض، فلام الحج مقيدة لا مطلقة تُبَيِّنُ أنه حج البيت، وكذلك الزكاة اسم لما تزكو به النفس، وهو زيادة خيرها وذهاب شرها، والإحسان إلى الناس من أعظم ذلك، كما قال تعالى: ﴿ فُذْ مِنَ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةٌ ثُطُهِرُهُمْ وَتُرَكِيمٍ بِهَا ﴾ [التوبة: المناب ترك الفواحش مما تزكو به، قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضَلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَدَّمْنَهُمُ مَا زَكِي مِنكُم قِنَ أَحَدٍ أَبْداً . . . ﴾ الآية [النور: ٢١].

وأصل زكاتها بالتوحيد وإخلاص الدين لله، قال تعالى: ﴿وَوَيْلُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَالَى: ﴿وَوَيْلُ اللَّهُ مُنْ إِلَّا اللَّوْتُونَ الزَّكُونَ ﴾ [فصلت: ٦، ٧].

ومن الأسماء ما نقله أهل العرف ونسبوه إلى الشارع، مثل التيمم، فإن الله تعالى قال: ﴿فَتَيَمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣].

فلفظ التيمم استعمل في معناه في اللغة، فإنه أمر بتيمم الصعيد، ثم أمر بمسح الوجه والأيدي، فصار في عرف الفقهاء يدخل في هذا المسح، وليس هو لغة الشارع، ولفظ الإيمان أمر به مقيداً بالإيمان بالله وملائكته. . . إلخ، وكذلك لفظ الإسلام بالاستسلام لله رب العالمين، وكذلك لفظ الإسلام بالاستسلام لله رب العالمين،

ولكن لفظ النفاق: قد قيل: إنه لم يكن العرب تكلمت به، لكنه مأخوذ من كلامهم؛ فإن نفق يشبه خرج، ومنه: نفقت الدابة: إذا ماتت، ومنه نافقاء اليربوع، والنفق في الأرض كقوله تعالى: ﴿ فَإِنِ السَّطَعْتَ أَن تَبْلَغِي نَفَقًا فِي الْآرْضِ ﴾ الآية [الأنعام: ٣٥].

فالمنافق هو: الذي خرج من الإيمان باطناً بعد دخوله فيه ظاهراً، وقيد النفاق بأنه نفاق من الإيمان، فخطاب الله ورسوله للناس بهذه

الأسماء كخطاب الناس بغيرها، وهو خطاب مقيد خاص لا مطلق يحتمل أنواعاً.

فكذلك الإسلام والإيمان معناه عندهم من أظهر الأمور، وإنما سأل جبريل على عن ذلك وقال على: "جاءكم يعلمكم أمر دينكم"؛ لتبين لهم هذه الأسماء وحقائقها التي ينبغي أن تقصد؛ /[٢٠٦] لئلا يقتصروا على أدنى مسمياتها، كما في الصحيح: "ليس المسكين بهذا الطوّاف الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتّمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يُفْطَنُ له فَيُتَصَدَّق عليه، ولا يسأل الناس شيئًا".

وكانوا يعرفون أن المسكين المحتاج، فبين أن الذي تظهر حاجته بالسؤال ويعطى تزول مسكنته بذلك، وإنما المسكين المحتاج الذي لا يُعرف فيعطى، وكذلك قوله على: «الإسلام هو الخمس»، يريد: أن هذا كله واجب داخل في الإسلام، فليس للإنسان أن يكتفى بالإقرار بالشهادتين، وكذلك الإيمان يجب على هذا الوجه المفصّل، لا يكتفى فيه بالإيمان المجمل.

ولهذا لما وصف الإسلام بهذا اتفقوا على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر، وأما الأربعة، فاختلفوا في تكفير تاركها.

وإذا قلنا: أهل السنة لا يكفرون بالذنب، فالمراد المعاصي كالزنا والشرب.

والمقصود: أن من نفي عنه اسم الإيمان والإسلام فلا بد أن يكون قد ترك بعض الواجبات، ولهذا كان الصحابة والسلف يقولون: إنه يكون في العبد إيمان ونفاق.

⁽١) رواه البخاري (١٤٧٦)، ومسلم (١٠٣٩).

قال أبو داود: ثنا أحمد بن حنبل، ثنا وكيع، عن الأعمش، عن شقيق، عن أبي المقدام، عن أبي يحيى قال: سُئل حذيفة في عن المنافق؟ فقال: «الذي يصف الإسلام ولا يعمل به»(١).

ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا جرير، عن الأعمش، عن عمرو بن قرة، عن أبي البختري، عن حذيفة قال: «القلوب أربعة: قلب أغلف، فذلك قلب الكافر؛ وقلب مصفح، فذلك قلب المنافق؛ وقلب أجرد فيه سراج يزهر، فذلك قلب المؤمن؛ وقلب فيه إيمان ونفاق، فمثل الإيمان فيه كمثل شجرة يمدها ماء طيب، ومثل النفاق فيه مثل القرحة يمدها قيح ودم، فأيهما غلب عليه كان الحكم له»، وهو في المسند مرفوعاً (٢).

ويبدل عبلى هنذا قبوله تبعبالى: ﴿هُمَّ لِلْكُفْرِ يَوْمَهِذِ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَهِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْكُفْرِ وَوَمَهِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْكُفْرِ وَلَا عَمِران: ١٦٧].

وروى ابن المبارك، عن عوف بن أبي جميلة، عن عبد الله / [٢٠٧] بن عمرو بن هند، عن علي بن أبي طالب والله قال: "إن الإيمان يبدو لمُظة بيضاء في القلب، فكلما ازداد العبد إيماناً ازداد القلب بياضاً، حتى إذا استكمل الإيمان أبيض القلب كله، وإن النفاق يبدو لمظة سوداء، حتى إذا استكمل العبد النفاق اسود القلب كله، وايم الله لو شققتم عن قلب المؤمن لوجدتموه أبيض، ولو شققتم عن قلب المنافق والكافر لوجدتموه أسود» (").

⁽١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٨٠٦)، والخلال في السنة (١٦٣٩)، وفيه: أبو يحيى، لم أجد من وثقه.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠٤٥٣) عن حليفة هي موقوفاً، وسنده صحيح.

ورواه أحمد في المسند (١٠٧٤٥) مرفوعاً، وفيه: ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة (١٠٣٧٠)، والخلال في السنة (١٦٠١). وفيه عبد الله بن =

وقال ابن مسعود الله: «الغناء ينبت النفاق في القلب، كما ينبت الماء البقل»(١)، رواه أحمد وغيره.

وهذا كثير في كلام السلف، يبينون أن القلب قد يكون فيه إيمان ونفاق، والكتاب والسنة يدلان على ذلك؛ فإنه على ذكر شعب الإيمان وشعب النفاق، وقال: «من كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها»(٢).

وتلك الشعبة قد يكون معها شعب كثيرة من شعب الإيمان، ولهذا يخرج من النار من كان معه مثقال حبة من خردل من إيمان، وإن كان معه كثير من شعب النفاق.

ولهذا كان الصحابة يخشون النفاق على أنفسهم ولم يخافوا التكذيب لله ورسوله، فحب الله ورسوله من الإيمان، وحب ما أمر الله به وبغض ما نهى عنه من أخص الأمور بالإيمان، ولهذا في عدة أحاديث: «من سرته حسنة وساءته سيئة فهو مؤمن» (٣).

ولهذا قال تعالى عن يوسف عَلِيْلا: ﴿كَذَالِكَ لِنَصَّرِفَ عَنْهُ السُّوَّةِ وَلَهَدُا قَالُ يَعَمِّرِفَ عَنْهُ السُّوَّةِ وَالْفَحْشَاءُ إِلَّهُ مِنْ عِبَادِهَا ٱلْتُغْلَمِينَ﴾ [يـوسف: ٢٤]، فـمـن أخـلـص حـقَّ

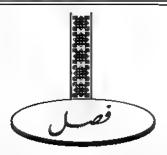
عمرو ابن هند لم يسمع من علي رقب كما قال الحافظ في التهذيب (٣٤٥٧)،
 واللَّمَظَةُ: مثل النَّكْتَة من البَيَاض، ومنه فرس ألْمَظ: إذا كان بِجَحْفَلَتِهِ بياض
 يسير، انظر: النهاية (٤/ ٢٧١).

⁽١) رواه الخلال في الستة (١٦٤٦)، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (٣٠)، وسنده صحيح.

 ⁽۲) رواه البخاري (۲٤٥٩)، ومسلم (۵۸) ولفظه: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر».

 ⁽٣) رواه الترمذي (٢١٦٥)، وقال: حسن صحيح، والحاكم (٣٥٧) وصححه
 ووافقه الذهبي والألباني في صحيح الجامع (٢٥٤٦).





[تعريف النبي ﷺ الإسلام بالأركان الخمسة]

ومما يسأل عنه: أنه إذا كان ما وجب من الأعمال [الظاهرة أكثر من هذه الخمس]، فلماذا قال ﷺ: الإسلام هي؟.

أجاب بعضهم: أنها هي أظهر الشعائر، وبالقيام بها يتم الاستسلام.

والتحقيق: أنه معضة على الأعيان، فتجب على من قدر عليها الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان، فتجب على من قدر عليها ليعبدوا الله مخلصين له الدين، وهذه هي الخمس، وما سواها يجب بأسباب لمصالح، فلا يعم وجوبها الجميع، بل إما فرض كفاية كالجهاد، وإما أن يجب بسبب حق للآدميين يختص به من وجب عليه وله، وقد يسقط بإسقاطه، وتجب على شخص دون شخص في حال دون حال، لم تجب عبادة محضة لله على كل عبد قادر، ولهذا يشترك فيه المسلم والكافر، بخلاف الخمسة فلا يشترك الناس في وجوب عمل بعينه على كل قادر سواها، فإن زوجة زيد وأقاربه ليست زوجة عمرو وأقاربه، بخلاف الخمس، فإن الزكاة وإن كانت حقاً مالياً فإنها واجبة لله، بخلاف النمانية مصارفها(۱)، ولهذا وجبت فيها النية، ولم يجز أن

⁽۱) الأصناف الثمانية: يعني: أهل الزكاة الثمانية المستحقون لها، المنصوص عليهم في الآية: ﴿ ﴿ إِنَّمَا السَّمَدَقَتُ لِلْفُقَرَآةِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَدِمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّنَةِ لَلْفُقَرَآةِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَدِمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّنَةِ لَلْفُقَرَآةِ وَالْمَسَكِينِ وَالْمَدِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابّنِ السَّبِيلِ فَرِيضَكَةً مِنَ اللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ مَنِيلًا فَرِيضَكَةً مِنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ مَكِيمً فَي النّوبة: ٦٠].

يفعله الغير عنه بلا إذنه، وما يجب حقاً لله كالكفارات تجب بسبب من العبد، وفيها شوب العقوبات، فإن الواجب لله ثلاثة أنواع: عبادة محضة كالصلاة، وعقوبات محضة كالحدود، وما يشبهها [كالكفارات].

وأما الزكاة فتجب حقاً لله في ماله، ولهذا يقال: «ليس في المال حق سوى الزكاة» (١) أي ليس فيه ما تجب بسبب المال سواها، وإلا ففيه واجبات بغير سبب المال، كإطعام الجائع وكسوة العاري فرض على الكفاية، والمال شرط في وجوبها، كالاستطاعة في الحج؛ فإن البدن سبب الوجوب، والاستطاعة شرط، والمال في الزكاة هو السبب، / ١٩٠١ حتى لو لم يكن في بلد مستحق حملها إلى غيره، فهي حق وجب لله، ولهذا قال من قال: إن التكليف شرط فيها. وأما الجمهور: فأوجبوها في مال الصغير والمجنون، فإن مالهما من جنس مال غيرهما، ووليهما يقوم مقامهما، بخلاف بدنهما، فإنه إنما يتصرف بعقلهما، وعقلهما ناقص، وصار هذا كما يجب العشر في أرضهما، مع أنه إنما يستحقه الثمانية، وكذلك إيجاب الكفارات في مالهما. والصلاة والصيام إنما سقط لعجز العقل عن الإيجاب، لا سيما إذا انضم إلى عجز البدن كالصغير، وهذا المعنى منتفي في المال، فإن الولي قام مقامهما في جميع ما يجب في المال، وأما في بدنهما فلا يجب عليهما فيه شيء.

قال محمد بن نصر: واستدلوا على أن الإيمان هو ما ذكروه: بالآيات التي تلوناها عند ذكرنا تسمية الصلاة وسائر الطاعات إيماناً، وبها قص الله عن إبليس حين عصى في سجدة واحدة، فهل جحد ربه؟! وبما قص الله من نبإ ابني آدم، قالوا: فهل جحد ربه وهو يقرّب القربان؟! وذلك أن الله جعل الإيمان اسم ثناء وتزكية، كقوله تعالى:

 ⁽۱) هو حديث رواه ابن ماجه (۱۷۸۹)، وفيه: أبو حمزة ميمون الأعور، وهو ضعيف كما قال الحافظ في التلخيص الحبير (۲/٤٥٤).

﴿ وَكَانُ إِلْمُوْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿ فَيَسَتُهُمْ يَوْمَ يَلْقُونَهُ سَلَمٌ وَأَعَدَ لَحُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٤٣، ٤٤]، وقال تعالى: ﴿ وَيَشِرِ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقِ عِندَ رَبِّهِم ﴾ [يونس: ٢]، وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَرَى اَلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ سِدْقِ عِندَ رَبِّهُم اللهِ الله النار على يَسْعَىٰ فُرُدُهُم اللهِ الله النار على الله الكبائر، فدل على أن الاسم زال عنهم، فإن قيل: كيف أمسكتم عن اسم الإيمان أن تسموا به، وأنتم تزعمون أن أصل الإيمان في قلوبكم؟ قالوا: إن الله ورسوله وجماهير المسلمين سموا الأشياء بما غلب عليها من الأسماء، فمسوا الزاني: فاسقاً، والقاذف والشارب كذلك، لم يسموه: تقياً ولا ورعاً، وهو يتقي الكفر والشرك، وترك غسل الجنابة، وإتيان أمه.

ثم ذكر الشيخ عن أبي طالب^(۱) كلاماً في الفرق بين الإسلام والإيمان قرر فيه /[٢١٠] أنهما متلازمان كالشهادتين، وكالروح والبدن.

قال: وهذا الذي قاله أجود مما قاله كثير من الناس، لكن ينازع في شيئين:

أحدهما: المسلم المستحق للثواب لا بد أن يكون معه الإيمان الواجب المفصل في حديث جبريل على الله .

الثاني: أنه ﷺ إنما يطلق مؤمناً دون مسلم في مثل قوله: «أو مسلماً»؛ لكونه ليس من خواص المؤمنين، كأنه يقول: ليس من السابقين بل من المقتصدين، فهذا مما تنازع فيه جمهور العلماء، ويقولون: لم يقل ﷺ: «أو مسلماً»؛ لكونه ليس من الخواص، فإنه لو كان [كذلك]

⁽۱) هو محمد بن علي بن عطية أبو طالب المكي الزاهد الواعظ، كان مجتهداً في العبادة، وذكر فيه أشياء منكرة في الصفات، وخلط في كلامه، وحفظ عنه أنه قال: ليس على المخلوقين أضر من الخالق؛ فبدَّعوه وهجروه، توفي سنة ٣٨٦هـ. انظر: لسان الميزان (٤٤٣/٢).

لكان ينفى الإيمان المطلق من الأبرار، وليس الأمر كذلك، ولو جاز أن ينفى عن شخص لكون غيره أفضل منه إيماناً لنفي عن أكثر أولياء الله المتقين، بل ومن كثير من الأنبياء، [وهذا] في غاية الفساد، وهذا من جنس من يقول: "نفي؛ لنفي كماله المستحب"، وقد قال على: "لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" (١).

فليس كل ما فضل به الفاضل يكون مقدوراً لمن دونه، ولهذا كان من الإيمان ما هو مواهب؛ فإنه من جنس العلم، والإسلام من جنس العمل، وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمْتَدُواْ زَادَهُمْ هُدُى ﴾ [محمد: ١٧]، وقال تـعـالــي: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيزْدَادُوٓا إِيمَنَا مَعَ إِيمَنِهِمُّ ﴾ [الفتح: ٤]، ومثل هذه السكينة قد لا تكون مقدورة، ولكن الله ينزلها فضلاً منه وجزاء على عمل سابق، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِدِ لَكَانَ خَيْرًا لَمُهُمْ وَأَشَدَّ تَشْبِيتًا ۞ وَإِذَا ٱلْاَتَيْنَهُم مِن لَدُنَّا أَجَّرا عَظِيمًا ﴿ وَلَهَدَيْنَهُمْ مِيزَطُا مُسْتَقِيمًا ﴿ ﴿ وَالنساء: ٦٦ ـ ٦٦]، وقال تعالى:
﴿ وَلَهَدَيْنَهُمْ مِيزَطُا مُسْتَقِيمًا ﴿ ﴿ وَالنساء: ٦٦ ـ ٦٦]، وقال تعالى:
﴿ وَلَهَدُيْنَهُمْ مِيزَطُا مُسْتَقِيمًا ﴿ ﴿ وَالنَّالَ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللّه ﴿ اَتَّقُوا اللَّهَ وَ المِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمُ كَفَايِّنِ مِن رَّخْمَيْهِ، وَيَجْعَل لَّكُمُّ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ. وَيَغْفِرُ لَكُمُّ وَأَلْلَهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿أُولَابِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيكُنَ وَأَيَّدَهُم يِرُوجٍ مِّنَّهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وإذا قبل: إن الله يعطي من أطاعه قوة في بدنه وقلبه: يكون بها قادراً على ما لا يقدر عليه غيره، فهذا _ أيضاً _ حق من جنس هذا المعنى، قال تعالى: ﴿ إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَتَهِكُو أَنِّي مَمَكُمْ فَتَكِتُوا الَّذِينَ مَامَثُواً ﴾ [الأنسفال: ١٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَا لَقِيتُمْ فِئَكُ لَأَتْبُتُوا ﴾ [الأنفال: ٤٥]، فأمر بالثبات، / [٢١١] وهذا الثبات يوحي إلى الملائكة أنهم يفعلونه بالمؤمنين.

والمقصود: أنه يكون من الأعمال ما يؤمر به بعض الناس ويذم

⁽١) رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠)، من حديث أبي سعيد رفعاً: «لا تسبوا أصحابي، فلو أنفق أحدكم...» الحديث.

على تركه، ولا يذم عليه من لا يقدر عليه، ويفضل الله ذاك بهذا الإيمان، وكذلك في الأعمال الظاهرة يؤمر القادر بما لا يؤمر به العاجز، لكن قد يعطى الإنسان مثل أجر العامل إذا أرادها جهده؛ كقوله على: "إن بالمدينة رجالاً ما سرتم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم "(۱).

وقال تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى الْقَنْمِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الظَّرَرِ وَالْمُجَهِدُونَ فِي الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الظَّرَرِ وَالْمُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنفُسِمِمْ عَلَى الْقَنْمِدِينَ وَالْمَاءِ: ٩٥]، فإنه استثنى أولي الضرر، وفي الصحيح: «من دعا إلى هدى، كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من تبعه لا ينقص ذلك من تبعه لا ينقص ذلك أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً "().

وحديث أبي كبشة الأنماري ﷺ: «هما في الأجر سواء، وهما في الوزر سواء» (٣). الذي أوله: «إنما الدنيا لأربعة»، صححه الترمذي.

⁽١) رواه البخاري (٤٤٢٣)، ومسلم (١٩١١).

⁽Y) رواه مسلم (Y7VE).

⁽٣) رواه الترمذي (٢٣٢٥)، وابن ماجه (٢٢٨)، ولفظه: «ثلاثة أقسم عليهن، وأحدثكم حديثاً فاحفظوه» قال: «ما نقص مال عبد من صدقة، ولا ظلم عبد مظلمة فصبر عليها إلا زاده الله عزاً، ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر» أو كلمة نحوها «وأحدثكم حديثاً فاحفظوه» قال: «إنما الدنيا لأربعة نفر: عبد رزقه الله مالاً وعلماً، فهو يتقي فيه ربه، ويصل فيه رحمه، ويعلم لله فيه حقاً، فهذا بأفضل المنازل. وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالاً فهو صادق النية يقول: لو أن لي مالاً لعملت بعمل فلان فهو بنيته، فأجرهما سواء وعبد رزقه الله مالاً ولم يرزقه علماً فهو يخبط في ماله بغير علم لا يتقي فيه ربه ولا يصل فيه رحمه ولا يعلم لله فيه حقاً فهذا بأخبث المنازل. وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علماً فهو يقول: لو أن لي مالاً لعملت فيه بعمل فلان، فهو بنيته فوزرهما سواء»، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٢٤).

كالشخصين إذا تماثلا في إيمان القلوب معرفة وحباً وحالاً، فقد يتماثلان، وإن كان لأحدهما من أعمال البدن ما يعجز عنه الآخر.

ولهذا في الصحيح: «ليس الشديد بالصُّرعة»(١).

وفيه: «... وفي نزعه ضعف، والله يغفر له، فجاء ابن الخطاب ... إلخ»(٢).

فذكر ﷺ: أن أبا بكر أضعف، وسواء أراد قصر مدته بعده أو أراد ضعفه عن مثل قوة عمر، فلا ريب أن أبا بكر أقوى إيماناً من عمر، وعمر أقوى عملاً منه، كما قال ابن مسعود ﷺ: «ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر»(٣).

وقوة الإيمان أكمل من قوة العمل، وصاحب الإيمان يكتب له أجر عمل غيره، وما فعله عمر في أنه أبي مكتوب مثله لأبي بكر في الله الله الذي استخلفه.

وفي المسند من وجهين: «أنه ﷺ وزن بالأمة فرجح، ثم وزن أبو بكر بالأمة فرجح، ثم وزن عمر بالأمة فرجح الأمة .

⁽١) رواء البخاري (٦١١٤)، ومسلم (٢٦٠٩)، عن أبي هريرة مرفوعاً: «ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب».

⁽٢) رواه البخاري (٢٠٢٢)، ومسلم (٢٣٩٢)، عن أبي هريرة مرفوعاً: «بينا أنا نائم أُرِيت أني أنزع على حوضي أسقي الناس فجاءني أبو بكر فأخذ الدلو من يدي لِيروحني فنزع دلوين وفي نزعه ضعف والله يغفر له فجاء ابن الخطاب فأخذ منه فلم أر نزع رجل قط أقوى منه حتى تولى الناس والحوض ملآن ينفجر».

⁽٣) رواه البخاري (٣٦٨٤).

 ⁽٤) رواه أبو داود (٤٦٣٤)، والترمذي (٢٢٨٧) وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني في المشكاة (٦٠٥٧)

وكان في حياة النبي رضي وبعد موته يحصل لعمر بسبب أبي بكر من الإيمان والعلم ما لم يكن عنده، فقد دعاه إلى ما فعله من خير وأعانه عليه بجهده، والمعين المريد إرادة جازمة كالفاعل، كما في الصحيح: "من جهز /[٢١٢] غازياً فقد غزا، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا» (١٠٠).

وقال ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»^(۲).

[وقال ﷺ]: «من فطر صائماً فله مثل أجره»^(٣).

وهذا وغيره مما يبين أن الشخصين قد يتماثلان في الأعمال الظاهرة، بل يتفاضلان ويكون المفضول فيها أفضل عند الله؛ لأنه أفضل في الإيمان الذي يكون في القلب، وأما إذا تفاضلا في إيمان القلب، فلا يكون المفضول أفضل عند الله ألبتة، وإن كان المفضول لم يهبه الله ما وهبه للفاضل، ولهذا فضل الله بعض النبيين على بعض، وإن كان الفاضل أقل عملاً من المفضول بالبدن، كما فضل الله نبينا على - ومدة نبوته بضع وعشرون سنة - على نوح وقد لبث في قومه ألف سنة إلا نبوته بضع وعشرون من عمل أمة محمد وقد عملوا من صلاة العصر إلى خمسين على من عمل من أول النهار إلى صلاة الظهر، فأعطى أمة محمد الله أجراً أجراً أأكرين، وأعطى كلاً من أولئك أجراً أجراً أأكراً الإيمان في محمد الله الإيمان في المحمد الله الإيمان في المحمد الله المغرب على من وأعطى كلاً من أولئك أجراً أجراً أجراً أبراً الإيمان في

⁽١) رواه البخاري (٢٨٤٣)، ومسلم (١٨٩٥).

⁽Y) رواه مسلم (۱۸۹۳).

 ⁽٣) رواه الترمذي (٨٠٧)، وابن ماجه (١٧٤٦)، وقال الترمذي: حسن صحيح،
 وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٤١٥).

⁽³⁾ إشارة إلى حديث ابن عمر هي مرفوعاً: «إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت البهود على قيراط، ثم أنتم الذين البهود على قيراط، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين، فغضبت البهود والنصارى، وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاء! قال: هل ظلمتكم من =

قلوبهم أكمل، وهو فضل الله يؤتيه من يشاء بالأسباب التي تفضل الله بها عليهم.

كسما قال تعالى: ﴿ وَقَالَت طَايَهَةٌ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰكِ مَامِنُواْ بِالَّذِينَ أَيْلُ عَلَى الْمَيْوَا وَجَهَ النّهَارِ وَاكْفُرُواْ مَاخِرُهُ لَعَلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ وَلا تُوْمِنُواْ إِلَّا لِمَن تَيْعَ دِينَكُر قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى اللّهِ أَن يُؤْقَ أَحْمَدُ مِنْلُ مَا أُونِيمُمْ أَوْ بُعَاجُولُهُ عِندَ رَبِّكُمُ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى اللّهِ أَن يُؤْقَ أَحْمَدُ مِنْلُ مَا أُونِيمُمْ أَوْ بُعَاجُولُهُ عِندَ رَبِّكُمُ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَى اللّهِ إِلَى مصران: ٧٧، ٧٧]، وقال تعالى: ﴿ اللّهُ مَن يَثَاثُمُ إِلَانِهَ إِلَانِهُ إِلَانِهُ إِلَانِهُ إِلَانِهُ إِلَانِهُ إِلَانِهُ إِلَانِهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ وَمِن النّاسِ ﴾ [الانعام: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿ اللّهُ يَصْطَفِى مِن اللّهُ وَمِن النّاسِ ﴾ [الدحج: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿ يَعْفِرُ لِمَن يَشَاهُ وَيُعِزَبُ مَن يَشَاهُ ﴾ [آل عمران: ١٢٩].

وقد بين في مواضع أسباب المغفرة والعذاب، وكذلك ﴿ يَرُفُّ مَن يَشَآهُ بِغَيْرِ حِسَابِ ﴾، وقد عرف أنه يخص من يشاء بأسباب الرزق.

والناس قد كثر نزاعهم في مسمى الإيمان والإسلام؛ لكثرة ذكرهما، والاسم كلما كثر التكلم به: فتكلم به مطلقاً، ومقيداً بقيد، ومقيداً بقيد آخر في موضع آخر، كان هذا سبباً لاشتباه بعض معناه، ثم كلما كثر سماعه كثر من يشتبه عليه ذلك، /[٢١٣] مثل أن يسمع بعضُ الناس بعضَ موارده ولا يسمع بعضَها، ويكون ما سمعه مقيَّداً بقيد وجب اختصاصه، فيظن معناه في سائر موارده كذلك، فمن اتسع علمه حتى عرف مواقع الاستعمال عامة، وعلم مأخذ الشبه، أعطى كل ذي حق حقه، وعلم أن خير الكلام كلام الله، وأنه لا بيان أتم من بيانه، وأنه ما أجمع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف أضعاف ما تنازعوا فيه.

⁼ حقكم شيئاً؟ قالوا: لا. فقال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء». رواه البخاري (٢٢٦٨).

فالمسلمون: سنيهم وبدعيهم متفقون على وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وعلى أن من أطاع الله دخل الجنة بلا عذاب، وأن من لم يؤمن بأن محمداً رسول الله إليه فهو كافر، وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلى الإسلام والإيمان، فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد أو بعض معاني بعض الأسماء أمر خفيف بالنسبة إلى ما اتفقوا عليه، مع أن المخالفين للحق البين هم عند الجمهور معروفون بالبدعة، مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق.

وإنما تنازع أهل السنة في أمور دقيقة تخفى على أكثر الناس، ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، وذلك في هذه المسألة يوجب أن كُلاً من الاسمين (١) _ وإن كان مسماه واجباً _ لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مسلماً مؤمناً.

فالحق ما بينه و على حديث جبريل الله في معلى الدين وأهله ثلاث طبقات: ومن وصل إلى العليا فقد وصل إلى التي تليها، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمناً، وهكذا جاء القرآن، فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة، فقال تعالى: /[٢١٤] ﴿ مُمَّ أَوْرَتُنَا ٱلْكِنَبُ ٱلَّذِينَ الْمَعْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَعِنْهُمْ طَالِدٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَعِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِالْعَيْنَ بِالْعَيْنَ الْمَعْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَعِنْهُمْ طَالِدٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَعِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِالْعَيْنَ اللهَ بِإِنْ اللهِ وَالله الله الله الله الله الله الله على المناف هو الظالم لنفسه.

والمقتصد: هو المؤمن المطلق الذي أدى الواجب وترك المحرم. والسابق: هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه.

⁽١) أي: الإسلام والإيمان.

وذكر سبحانه تقسيم الناس في المعاد إلى هذه الثلاثة أقسام في الواقعة (١)، والمطففين، وهل أتى، وذكر الكفار أيضاً، وأما هنا فجعل التقسيم للمصطفين.

وقال الخطابي: ما أكثر ما يغلط الناس في هذه المسألة؟! فأما الزهري فقال: الإسلام هو الكلمة، والعمل الإيمان، وذهب غيره إلى أنهما واحد.

والصحيح أن المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال دون بعض. والمؤمنُ مسلم في جميع الأحوال.

وهذا الذي اختاره الخطابي قول من فرق بينهما، كأبي جعفر الباقر^(٢) وغيره، وما علمت أحداً من المتقدمين خالفهم، فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان، ولهذا كان عامة السنة على ما ذكره الخطابي،

وكذلك ذكر أبو القاسم التيمي (٣)، وابنه محمد في «شرح مسلم»، وغيرهما: أن المختار عند أهل السنة أنه لا يطلق على السارق والزاني اسم مؤمن، كما دل عليه النص، وذكر الخطابي في «شرح البخاري»

 ⁽۱) أي: أصحاب الميمنة، وأصحاب المشأمة، والسابقون المقربون؛ قال تعالى:
 ﴿ وَكُنْتُمُ الْوَبُا ثَلَيْنَةً ۞ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَبُ الْمَيْمَنَةِ ۞ وَأَصْتَبُ الْمُتَكِنَةِ مَا أَصْحَبُ الْمَيْمَنَةِ ۞ وَأَلْسَيْقُونَ ۞ أَوْلَئِكَ الْمُتَكِنُونَ ۞ [الواقعة: ٧ ـ ١١].

⁽٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو جعفر الباقر، ثقة فقيه فاضل، قال سالم بن أبي حفصة: سألت أبا جعفر وابنه جعفر بن محمد عن أبي بكر وعمر فقالا لي: يا سالم! تولهما، وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى وما أدركت أحداً من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما، توفي سنة ١١٨ه. انظر: تهذيب التهذيب (٣١١/٩).

 ⁽٣) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل أبو القاسم التيمي، الحافظ الكبير، إمام في التفسير والحديث واللغة والأدب، عارفٌ بالمتون والأسانيد، توفي سنة ٥٣٥هـ. انظر: العبر في خبر من غبر (١/ ٢٥٤).

كلاماً يقتضي تلازمهما مع افتراق اسميهما، وذكره البغوي في «شرح السنة»، فقال:

"جعل ﷺ الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد، وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان، أو التصديق ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل لجملة كلها شيء واحد، جماعها الذين؛ ولهذا قال: ﷺ "جاءكم يعلمكم دينكم»(١).

قلت: تفريقه ﷺ وإن اقتضى أن الإحسان يتضمن الإيمان، والإيمان يتضمن الإسلام، فلا يدل [على العكس]، ولو قُدر أنه دل على التلازم، فهو صريح بأن مسمى هذا ليس مسمى هذا، لكن التحقيق أن الدلالة /[٢١٥] تختلف بالتجريد والاقتران، ومن فهم هذا انحلت عنه إشكالات كثيرة في كثير من المواضع.

وقال ابن الصلاح في الحديث (٢): «هذا بيان لأصل الإيمان، وهو التصديق الباطن، ولأصل الإسلام وهو الاستسلام الظاهر».

ثم ذكر كلامه، ثم قال:

هذا الذي ذكره فيه من الموافقة لما قد بين من أقوال الأئمة، وما دل عليه الكتاب والسنة ما يظهر به أن الجمهور يقولون: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، وقوله: "[إن الحديث] ذكر أصل الإيمان وأصل الإسلام يورد عليه: أنه على أجاب بالحد عن المحدود، فيكون ما ذكر مطابقاً لهما لا لأصلهما فقط، وقوله: "أصل الإسلام هو الاستسلام الظاهر": فالإسلام هو: الاستسلام الفاهر": فالإسلام هو: الاستسلام الله والانقياد له باطناً وظاهراً، فهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه _ سبحانه _ كما دلت عليه النصوص، ومن أسلم بظاهره فقط فهو منافق يقبل ظاهره.

⁽١) شرح السنة للبغوي (١/ ١٠ _ ١١).

⁽٢) أي حديث جبريل على في مراتب الدين الثلاث.

وأيضاً: فإذا كان الإسلام يتناول التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، فيلزم أن يكون كل مسلم مؤمناً، وهو خلاف [ما] نقل عن الجمهور، ولكن لا بد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان، وإلا لم يثب عليه، فيكون حينئذ مسلماً مؤمناً، فلا بد أن يتبين المسلم الذي ليس بمؤمن ودخوله في الإسلام.

وقوله: «الإسلام هو الأركان الخمسة»: لا يعني به من أداها بلا إخلاص لله بل مع النفاق، بل المراد من فعلها كما أمر بها باطناً وظاهراً، وذكرها؛ لأنها العبادات المحضة التي تجب على كل مطيق كما تقدم، وغيرها توابع لها، كما قال ﷺ: «المسلم: من سلم المسلمون من لسانه ويده»(۱).

[وقوله ﷺ]: «أفضل الإسلام: أن تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف^(۲).

ونحو ذلك، فهذه الخمس هي الأركان والمباني كما في الإيمان.

وقول القائل: «الطاعات ثمرات التصديق /[٢١٦] الباطن»: يراد به شيئان: يراد به: أنها من لوازم الإيمان الباطن، فمتى وجد وجدت، وهذا مذهب السلف.

[ويراد به]: أنه سبب، ويكون تاماً كاملاً وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة، وقد ذكرنا أنهم غلطوا في ثلاثة أوجه:

[أحدها]: ظنهم أنه يكون تاماً بلا عمل قلب.

 ⁽١) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨)، ومسلم (٣٩) عن ابن عمرو الله على أن رجلاً سأل رسول الله على أي الإسلام على من عرفت ومن لم تعرف.

الثاني: أنه يكون تاماً بلا عمل ظاهر، وهو قول جميعهم.

والثالث: قولهم: من كفره الشارع؛ فإنما ذلك لانتفاء تصديق القلب، وكثير من المتأخرين لا يميزون بين أقوالهم وبين مذهب السلف؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن يرى في باطنه رأي الجهمية والمرجئة، وهو معظم للسلف، فيظن أنه يجمع بينهما، أو بين كلام أمثاله وكلام السلف.

قال محمد بن نصر: وقالت طائفة، وهم الجمهور من أهل السنة: الإيمان هو الإسلام، وهو ضد الكفر، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرُ ﴾ [الزمر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِيناً ﴾ [المائدة: ٣]، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيكُ يَشْرَحٌ صَدّرَهُ الْإِسْلَامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿فَمَن شَرَحَ اللّهُ صَدْرَهُ الْإِسْلَامِ فَهُو عَلَى نُورٍ مِن رَبِّهِا ﴾ [الزمر: ٢٢].

قلت مقصوده أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن

المذموم ناقص الإسلام والإيمان، وأن كل مؤمن فهو مسلم، وكل مسلم فلا بد أن يكون معه إيمان، وهذا هو الصحيح، وهو متفق عليه./[٢١٧]

ومقصوده: أن من أطلق عليه الإسلام أطلق عليه الإيمان.

وهذا فيه نزاع لفظي، ومقصوده: أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر، وهذا لا يعرف عن أحد من السلف، وإن قيل بتلازمهما فلا يجب أن يكون مسماهما واحداً، ولم ينقل عن أحد من الأئمة ذلك، بل ولا عرفت أحداً قاله من السلف، ولكن المشهور عنهم أن المؤمن المستحق لوعد الله، وهذا متفق عليه بينهم وبين فرق الأمة كلها، أن المؤمن الذي وُعد بالجنة لا بد أن يكون مسلماً، والمسلم الذي وُعد بالجنة لا بد أن يكون مسلماً، والمسلم الذي وُعد بالجنة لا بد أن يكون مؤمناً.

ثم أهل السنة يقولون: الذين يخرجون من النار معهم بعض ذلك، وإنما النزاع في إطلاق الاسم، لكن لما كانوا يقولون: الإسلام هو الدين كله، ليس هو الكلمة، خلاف ظاهر ما نقل عن الزهري، ظن أنهم يجعلونها شيئاً واحداً، وليس كذلك؛ فإن الإيمان مستلزم للإسلام باتفاقهم، ولا يلزم أن يكون هو إياه، وأما الإسلام فليس معه دليل على أنه مستلزم للإيمان. ولكن الأنبياء الذين وصفهم الله بالإسلام كلهم أن يكون أحدهما هو الآخر، كالروح والبدن، فإسلام المنافقين، كبدن الميت، وما من بدن حي إلا وفيه روح، لكن الأرواح متنوعة، وليس كل الميت، وما من بدن حي إلا وفيه روح، لكن الأرواح متنوعة، وليس كل أثيب على صلاته، فهكذا الإسلام والإيمان، فكل من خشع قلبه خشعت جوارحه، ولا ينعكس.

والناس في الإسلام والإيمان على ثلاث مراتب: ظالم، ومقتصد،

وسابق، فالمسلم باطناً وظاهراً إذا كان ظالما لنفسه، فلا بد أن يكون معه إيمان، لكن لم يأت بالإيمان الواجب، /[٢١٨] ولا ينعكس، وكذلك في الآخر.

والآيات التي استدل بها محمد بن نصر تدل على وجوب الإسلام، وأنه دين الله، وأنه يحبه ويرضاه، ولا دين له غيره، وهذا كله حق، وليس فيه ما يدل على أنه هو الإيمان، ولا أنه بمجرد الإسلام يكون الرجل من أهل الجنة، كما ذكره في حجة القول الأول؛ فإن الله وعد المؤمنين بالجنة في غير آية، ولم يذكره باسم الإسلام، وحينئذ فمدحه وإيجابه ومحبته له يدل على دخوله في الإيمان، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، يقولون: كل مؤمن مسلم، لكن النزاع في العكس، وهذا كما أن الصلاة يحبها الله ويثني على أهلها ويوجبها، وليس مسماها هو مسمى الإيمان، بل تدخل فيه.

وجميع ما ذكر من الحجة عن النبي على: فيه التفريق بينهما إذا ذكرا جميعاً، كحديث جبريل على وفيه _ أيضاً _ أن اسم الإيمان إذا أطلق دخل فيه الإسلام.

ثم ذكر الشيخ كلاماً لابن حامد في الفرق بينهما، ثم قال: وما ذكره فيه أدلة كثيرة على من يقول: الإسلام الكلمة؛ فإن الأدلة الكثيرة تدل على أن الأعمال منه، بل النصوص كلها تدل على ذلك، فمن قال: إن الأعمال ليست من الإسلام، فقوله باطل، بخلاف التصديق الذي في القلب، فليس في النصوص ما يدل على أنه منه، بل من الإيمان، وإنما الإسلام إسلام الدين، كما فسره في أنه: من أسلم وجهه وقلبه لله (١)، فإخلاص الدين لله إسلام، وهذا غير التصديق.

⁽١) صحيح، وقد سبق (ص١٤١).

ومن قال: ﴿إِنَّ الْإِسْلَامُ الْكُلُّمَةُ *:

إن أراد أنه بها يدخل في جميع الإسلام وإن لم يأت بتمامه، فهذا خطأ.

وإن أراد أنه أتى بجميعه، فهذا غلط قطعاً، بل قد أنكر أحمد هذا، وهو قول من يقول: يطلق عليه الإسلام وإن لم يعمل، فكان ينبغي أن يذكر قول أحمد جميعه.

قال إسماعيل بن سعيد: سألت أحمد /[٢١٩] عن الإسلام والإيمان فقال: «الإيمان قول وعمل، والإسلام إقرار»، وسألته عمن قال: إذا فعلت الذي في حديث جبريل على لما سأله عن الإسلام فأنا مسلم؟ قال: «نعم»، فقال قائل: فإن لم يفعل هذا فهو مسلم أيضاً؟ فقال: «هذا معاند للحديث»(١).

فقد جعل أحمد من جعله مسلماً إذا لم يأت بالخمس معانداً للحديث، مع قوله: "إن الإسلام الإقرار"، فدل على أن ذلك أول الدخول في الإسلام. وأنه لا يكون قائماً بالإسلام الواجب حتى يأتي بالخمس، وأيضاً في أكثر أجوبته يكفر من لم يأت بالصلاة، بل وبغيرها، والذين لا يكفرون من ترك المباني يجعلونها من الإسلام، كالشافعي ومالك، فكيف لا يجعلها أحمد منه؟! وقد روي عنه أنه جعل حديث سعد معارضاً لحديث عمر، ورجح حديث سعد معارضاً لحديث عمر، ورجح حديث سعد .

قال الحسن بن على: سألته [عن] الإيمان أوكد أو الإسلام؟

⁽۱) رواه الخلال في السنة (۱۰۹٦) وسنده صحيح. وإسماعيل بن سعيد هو الشالنجي، أبو إسحاق، من أصحاب الإمام أحمد، كان عالماً بالرأي كبير القدر، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة. انظر: طبقات الحنابلة (۱/٤/۱).

 ⁽٢) المقصود بحديث عمر حديث جبريل المشهور في مراتب الدين، والمراد
 بحديث سعد قوله ﷺ: «أو مسلماً» عندما قال في الرجل: إني لأراه مؤمناً.

قال: اجاء حديث عمر هذا، وحديث سعد أحب إلي.

كأنه فهم أن حديث عمر يدل على أن الأعمال هي مسمى الإسلام، فيكون مسماه أفضل، وحديث سعد يدل على أن مسمى الإيمان أفضل، ولكن حديث عمر لم يذكر الإسلام إلا الأعمال الظاهرة فقط، وهذه لا تكون إيماناً إلا مع الإيمان الذي في القلب بالله وملائكته... إلى آخره، فتكون حينتذ بعض الإيمان، فيكون مسمى الإيمان أفضل كما دل عليه حديث سعد، فلا منافاة بين الحديثين.

وأما تفريقه بين الإسلام والإيمان، فكان يقول به تارة، وتارة يحكي الخلاف، وإذا فرق تارة يقول: الإسلام الكلمة، وتارة لا يقوله، وكذلك التكفير بترك المباني: تارة يكفر بها حتى يغضب، وتارة لا يكفر بها.

قال الميموني: "قلت لأحمد: إذا كانت المرجئة يقولون: "الإسلام هو القول"، /[٢٢٠] قال: هم يصيرون هذا كله واحدا، ويجعلون مسلماً ومؤمناً شيئاً واحداً على إيمان جبريل على ومستكمل الإيمان، قلت: فمن ههنا حجتنا عليهم؟ قال: نعمه(١).

ثم ذكر (٢) كلاماً عن أحمد وقال: فقد ذكر أقوال التابعين ولم يرجح شيئاً، يعني: في الفرق بينهما، وذلك _ والله أعلم _ لأن جميع ما قالوه حق وهو يوافق على ذلك كله.

والمقصود: أن هنا قولين متطرفين:

قول من يقول: الإسلام الكلمة، والأعمال ليست منه.

وقول من يقول: مسمى الإسلام والإيمان واحد.

وكلاهما مخالف لحديث جبريل ﷺ، وسائر أحاديث النبي ﷺ.

⁽١) رواه الخلال في السنة (١٠٧٧)، وسنده صحيح.

⁽٢) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية.

ولهذا لما نصر محمد بن نصر الثاني، لم يكن له حجة على صحته، لكن استدل بما يبطل القول الأول، فاحتج بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنًا ۚ قُل لَمْ تُوْمِنُواْ وَلَكِكِن قُولُواْ أَسْلَمْنَا﴾ [السحسجسرات: ١٤]، وقسال تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ كِنَدُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الحجرات: ١٧]، قال: فدل على أن الإسلام هو الإيمان، فيقال: بل يدل على نقيض ذلك؛ لأن القوم لم يقولوا: أسلمنا، بل قالوا: آمنا، فالله أمرهم أن يقولوا: أسلمنا، ثم قال تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَتُنُّ عَلَيْكُمْ أَنَّ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَلِدِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، أي: صادقين في قولكم: آمنا، ولو كان الإسلام هو الإيمان لم يحتج إلى أن يقول: إن كنتم صادقين، فإنهم صادقون في قول: أسلمنا، مع أنهم لم يقولوه، ولكن الله تعالى قال: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَى إِسْلَنَكُمْ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٧]، أي: يمنون عليك ما فعلوه من الإسلام، فالله سمى فعلهم إسلاماً، وإنما قالوا: آمنا، ثم أخبر أن المنة تقع بالهداية إلى الإيمان، فأما الإسلام الذي لا إيمان معه، فكانوا يفعلونه خوفاً من السيف، فلا منة لهم بفعله، وإذا لم يمن الله عليهم بالإيمان كان كإسلام المنافقين فلا يقبل، فإذا كانوا صادقين في قولهم: آمنا، فالله هو المانُّ عليهم به وما يدخل فيه من الإسلام، وهو ـ سبحانه ـ نفاه عنهم أولاً، / [۲۲۱] وهنا علق منته به عليهم على صدقهم، فدل على جواز صدقهم.

وقد قيل: إنهم صاروا صادقين بعد ذلك، ويقال: المعلَّق بشرط لا يستلزم وجوده، ويقال: لأنه كان معهم إيمان.

قال محمد بن نصر: "وقال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيعَبُدُوا الله عَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيعَبُدُوا الله عُلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاتَهُ وَيُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا الزَّكُوةَ وَذَاكِ دِينُ الْقَيِمَةِ ۞﴾ اللهينة: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللّهِ الإسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩]، فسمى إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ديناً قيماً، وسمى الدين: إسلاماً، فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار فقد خالف الكتاب والسنة، ولا فرق بينه

وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل الله على الله

فيقال: أما كون الله جعل الصلاة والزكاة من الدين، والدين عنده هو الإسلام: فهذا كلام حسن موافق لحديث جبريل عليه، ورده على من خالفه حسن.

ولما بين ﷺ /[٢٢٢] خاصة كل منهما قال: «المسلم من سلم المسلمون...» إلخ.

وقوله: «لا فرق بينه وبين المرجئة»: فيقال: بينهما فرق؛ وذلك أن هؤلاء كالزهري ومن وافقه يقولون: الأعمال داخلة في الإيمان،

 ⁽١) تعظیم قدر الصلاة (٢/ ٥٣٣، ١٥٥).

⁽٢) رواه البخاري (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩).

والإسلام عندهم جزء منه، وهذا موافق للكتاب والسنة.

والمرجئة يقولون: إيمان الناس متساوٍ، ولا يكون مع أحد بعضه دون بعض، وهذا مخالف للكتاب والسنة.

وقد أجاب أحمد عن هذا فقال: هم يصيّرون هذا كله واحداً وبجعلون مسلماً ومؤمناً شيئاً واحداً على إيمان جبريل الله فأجاب أحمد بأنهم يجعلون الفاسق مستكمل الإيمان.

وقوله: «يجعلون مسلماً ومؤمناً شيئاً واحداً»: فهذا قول من يقول: الدين والإيمان واحد، فالإسلام هو الدين، فهذا قول المرجئة فيما يذكر كثير من الأثمة كالشافعي وأبي عبيد وغيرهما، ومعهم يتناظرون.

والمعروف من كلام المرجئة: الفرق بين لفظ الدين والإيمان، والفرق بين الإسلام والإيمان، ويقولون: الإسلام بعضه إيمان وبعضه أعمال.

ولكن كلام السلف كان ـ فيما يظهر لهم ويصل إليهم - من كلام أهل البدع، كما يحكون عن الجهمية، أن الله في كل مكان، وهذا قول طائفة منهم، وهو قول عوامهم وعبادهم، وأما جمهور نظارهم فيقولون: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه، وكذلك في القدرية: يحكون عنهم إنكار العلم والكتاب، وهؤلاء هم الذين قال فيهم ابن عمر فيه: "إذا لقيت أولئك فاخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني" ويقولون: إن الله أمر العباد ونهاهم وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، حتى فعلوا ذلك! ولهذا قالوا: الأمر أنف، أي: مُستأنف، يقال: روض أنف: إذا لم تُرْعَ قبل ذلك. ويعنون: أن العمل /[٢٢٣] ليس على قدر يحتذى به حذوه، بل هو أمر مُبتدأ مُستأنف، والواحد من الناس إذا أراد

رواه مسلم (۸).

أن يعمل عملاً قدَّره في نفسه، ويسمى هذا خَلْقاً، ومنه قول الشاعر: ولأنت تفري ما خلقت وبع في الناس يخلق ثم لا يفري(١١) يقول: إذا قدرت أمراً أمضيته بخلاف غيرك، فإنه عاجز.

والرب تعالى قال: ﴿إِنَّا كُلَّ ثَيْءٍ خَلْقَتُهُ مِقْلَرٍ ﴿ القَمر: ٤٩]، وهو - سبحانه - يعلم قبل أن يخلق الأشياء ما سيكون، وهو يخلق بمشيئته، فهو يعلمه ويريده، وعلمه وإرادته قائم بنفسه، وقد يتكلم به ويخبر به، كما في قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَمَ مِنكَ وَمَنَن تَبِمَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَصِدَ اللهُ وَمِنَن تَبِمَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَصِدَ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَمِنَن تَبِمَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَصِدَ اللهِ اللهِ اللهُ الل

وهو - سبحانه - كتب ما يقدره، كما قال: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَكَ ٱللّهَ يَمْلُمُ مَا فِي ٱلسّكَاءِ وَٱلْأَرْضِ الْ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَنْ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى ٱللّهِ يَسِيرُ ﴿ ﴾ مَا فِي ٱلسّكَاءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كَتَابً إِنَّ الله خلق الخلق وعلم ما هم عاملون، ثم قال لعلمه في اللوح المحفوظ: كن كتاباً، فكان كتاباً في عاملون، ثم قال لعلمه في اللوح المحفوظ: كن كتاباً، فكان كتاباً في اللوح المحفوظ، ثم أنزل الله تصديق ذلك في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُ أَنَ اللّهِ يَمْلُمُ مَا فِي ٱلسّكَاءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابً إِنَّ ذَلِكَ عَلَى ٱللّهِ يَسِيرُ ﴿ ﴾ "(٢).

وقال تعالى: ﴿مَا أَمَابَ مِن تُصِيبَةِ فِي ٱلأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمُ إِلَّا فِي صَالَى: ﴿مَا أَمَابَ مِن تُصِيبَةٍ فِي ٱلأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمُ إِلَّا فِي صَيْبِرُ ﴿ اللَّهِ مِسِيرٌ ﴿ اللَّهِ مِنْ مَبْلِ اللَّهِ مِسْبِرٌ ﴾ [الحديد: ٢٢].

وقىال تىعىالىمى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَكَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَكَادِى ٱلْفَكَالِمُونَ ﷺ [الأنبياء: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَآهُ وَيُثِيثُ وَعِندَهُۥ أُمُّ الْكِنْبِ ﴿ إِنَّ جَاعِلُ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةٌ قَالُوا أَنَجُعَلُ فِيهَا مَن [الرعد: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿ إِنِّ جَاعِلُ فِي اَلْأَرْضِ خَلِيفَةٌ قَالُوا أَنَجُعَلُ فِيهَا مَن

⁽١) البيت لزهير بن أبي سلمي. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٢٠).

⁽٢) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١٣٤٥).

يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَاءَ وَنَحَنُ نُسَيِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكُ قَالَ إِنِ أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

فالملائكة قد علمت ما يفعل بنو آدم من الفساد وسفك الدماء، فكيف لا يعلمه الله، سواء علموه بإعلام الله لهم .. كما قال الأكثر - أو بغير ذلك. وما أوحاه إلى أنبيائه وغيرهم أنه سيكون هو أعلم به منهم، وأيضاً فإنه تعالى قال: ﴿إِنِّ جَاهِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِفَةٌ ﴾ قبل أمرهم بالسجود وامتناع إبليس، وقبل أكل آدم من الشجرة، فعلم أنه سيستخلفه مع أمره له ولإبليس بما يعلم أنهما يخالفانه فيه./[٢٢٤]

وهذا القدر (١) هو الذي أنكره أولهم في آخر زمن الصحابة، وقد روي أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة من أبناء المجوس يقال له: «سيسويه»، وتلقاه عنه معبد الجهني.

ويقال: أول ما حدث بالحجاز بعدما حرقت الكعبة، فقال رجل: احترقت بقدر الله، وقال آخر: لم يقدر الله هذا. وكان أكثره بالبصرة والشام، وقليل منه بالحجاز، فأكثر كلام السلف في ذم هؤلاء.

ولما اشتهر الكلام فيه، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد، صار جمهورهم يقرون بتقدم العلم، وقول أولئك كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وأما هؤلاء فهم مبتدعون ضالون، لكن ليسوا بمنزلة أولئك، وفي هؤلاء خلق من المعلماء والعباد، أخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم، لكن من كان داعية لم يخرجوا له، وهذا مذهب أهل المحديث: أن الداعية يستحق العقوبة لضرره، وأقل عقوبته أن يهجر، فلا يكون له مرتبة في الدين، ولا يؤخذ عنه العلم، ولهذا لم يخرج أصحاب المحديث الصحيح لمن كان له داعية، ولكن رووا .. هم وسائر العلماء .. عن

⁽١) أي: مرتبة العلم الإلهي الأول (الأزلي)، وهو الذي أنكرته غلاة المرجئة.

كثير ممن يرى في الباطن رأي القدرية، والمرجئة، والخوارج، والشيعة.

قال أحمد: لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة، وهذا لأن مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة، وكما أن القدرية أخطأوا فيها، فقد أخطأ فيها كثير ممن رد عليهم أو أكثرهم (١)، فإنهم سلكوا مسلك جهم، فنفوا حكمة الله في خلقه وأمره، ونفوا رحمته بعباده، ونفوا ما جعله من الأسباب خلقاً وأمراً، وجحدوا من الحقائق الموجودة في مخلوقاته وشرائعه وصاروا سبباً لنفور أكثر العقلاء الذين فهموا قولهم /[٢٥٥] عما يظنونه السنة.

والمقصود: أن السلف يردون من أقوال المبتدعة ما بلغهم، ويكون قول طائفة منهم، وقد يكون نقلاً مغيراً، ولهذا ردوا على المرجئة الذين يجعلون الدين والإيمان واحداً.

وأيضاً لم يكن حدث في زمنهم من المرجئة من يقول: الإيمان هو مجرد القول بلا تصديق، فإن هذا إنما أحدثه ابن كرام، وهو الذي تفرد به، وسائر ما قال فأقوال قيلت قبله، ولم يكن في زمن أحمد ولا غيره من الأثمة، فلهذا يحكون إجماع الناس على خلاف هذا، كما ذكر أحمد وأبو ثور(٢)» وغيرهما.

لكن أحمد أعلم بالمقالات من غيره، فكان يعرف قول الجهمية في الإيمان، وأما أبو ثور فلا يعرف إلا مرجئة الفقهاء، فلهذا حكى الإجماع على خلاف قول الجهمية والكرامية.

⁽١) وهم الجبرية، ومنهم الجهمية، والأشاعرة الكسبية.

⁽٢) أبو ثور هو: إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي، الإمام الحافظ الحجة المجتهد، مفتي العراق، شهد له أحمد بالفقه، كان على طريقة أهل الرأي حتى قدم الشافعي العراق، فاختلف إليه ورجع عن الرأي إلى الحديث، توفي سنة ٢٤٠ه. انظر: سير أعلام النبلاء (٧٢/١٧).

قال اللالكائي وغيره: عن إدريس بن عبد الكريم، سأل رجل من أهل خراسان أبا ثور عن الإيمان؟ فأجابه: سألت _ رحمك الله وعفا عنا وعنك _ عن الإيمان ما هو، يزيد وينقص؟ وقول هو أو قول وعمل؟ أو تصديق وعمل؟ فأخبرك بقول الطوائف واختلافهم:

اعلم - رحمنا الله وإياك - أن الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان وعمل بالجوارح، وذلك أنه ليس بين أهل العلم خلاف في رجل لو قال: أشهد أن الله الله واحد، وأن ما جاءت به الرسل حق، وأقر بجميع الشرائع، ثم قال: ما عقد قلبي على شيء من هذا، ولا أصدق به، أنه ليس بمسلم.

ولو قال: المسيح هو الله، وجحد قول الإسلام، ثم قال: لم يعقد على قلبي شيء من ذلك، أنه كافر بإظهار ذلك وليس بمؤمن.

فلما لم يكن بالإقرار إذا لم يكن معه التصديق مؤمناً، ولا بالتصديق إذا لم يكن معه الإقرار مؤمناً، حتى يكون مصدقاً بقلبه مقراً بلسانه./[٢٢٦]

فإذا كان تصديقاً بالقلب وإقرارا باللسان، كان عند بعضهم مؤمناً، وعند بعضهم لا يكون مؤمناً حتى يكون مع التصديق عمل، فيكون بهذه الأشياء إذا اجتمعت مؤمناً.

فلما نفوا أن يكون الإيمان بشيء واحد، وقالوا: يكون بشيئين في قول بعضهم، وثلاثة أشياء في قول غيرهم، لم يكن مؤمناً إلا بما أجمعوا عليه من هذه الثلاثة المذكورة، وذلك أنه إذا جاء بهذه الثلاثة الأشياء، فكلهم يشهد أنه مؤمن.

فقلنا بما أجمعوا عليه من التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح.

فأما الطائفة التي ذهبت إلى أن العمل ليس من الإيمان، فيقال

لهم: ماذا أراد الله من العباد إذ قيل لهم: أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، الإقرار بذلك أو الإقرار والعمل؟

فإن قالت: إن الله أراد الإقرار ولم يرد العمل، فقد كفرت عندهم، وعند أهل العلم، من قال: إن الله لم يرد من العباد أن يصلوا ولا يؤتوا الزكاة؟!.

وإن قالت: أراد منهم الإقرار والعمل، قيل: وإذا كان أراد منهم الأمرين جميعاً، لِم زَعمتم أنه يكون مؤمناً بأحدهما دون الآخر؟.

أرأيتم لو أن رجلاً قال: أعمل جميع ما أمر الله به ولا أقر به، أيكون مؤمناً؟! فإن قالوا: لا، قيل لهم: فإن قال: أقر بجميع ما أمر الله به، ولا أعمل به، أيكون مؤمناً؟ فإن قالوا: نعم، قيل لهم: ما الفرق؟!.

فإن احتج فقال: لو أن رجلاً أسلم وأقر بجميع ما جاء به النبي على يكون مؤمناً بهذا الإقرار قبل أن يجيء وقت العمل، قيل له: إنما يطلق له الاسم بتصديقه أن العمل عليه بقوله: أن يعمله في وقته إذا جاء، وليس عليه في هذا الوقت الإقرار بجميع ما يكون به مؤمناً، ولو قال: أقر ولا أعمل، لم يطلق عليه اسم الإيمان»(١).

قلت _ يعني أبو ثور _: إنه لا يكون مؤمناً إلا إذا التزم بالعمل مع الإقرار، / [٢٢٧] وإلا فلو أقر ولم يلتزم العمل لم يكن مؤمناً، وهذا دليل على وجوب الأمرين: الإقرار والعمل، وأن كلاهما من الدين، وهو حجة على من يجعل الأعمال خارجة عن الدين والإيمان جميعاً.

وأما من يقول: إنها من الدين، ويقول: إن الفاسق مؤمن حيث أخذ ببعض الدين وترك بعضه، فهذا يحتج عليه بشيء آخر، لَكِنْ أبو ثور

⁽١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٥٩٠).

وغيره من علماء السنة عامة احتجاجهم مع هذا الصنف.

وأحمد كان أوسع علماً بالأقوال والحجج من أبي ثور، ولهذا إنما حكى الإجماع على خلاف قول الكرامية، ثم إنه تورع في النطق - على عادته ... ولم يجزم بنفي الخلاف، ولكن قال: لا أحسب أحداً يقول هذا، وهذا في رسالته إلى أبي عبد الرحيم الجوزجاني(۱)، ذكرها الخلال في كتاب السنة، وهو أجمع كتاب يذكر فيه أقوال أحمد في مسائل الأصول الدينية، وإن كان له أقوال زائدة على ما فيه، كما أن كتابه في العلم(۱) أجمع كتاب يذكر فيه أقوال الأصول الفقهية.

قال المروزي: رأيت أبا عبد الرحيم الجوزجاني عند أبي عبد الله، وقد كان ذكره أبو عبد الله فقال: كان أبوه مرجئاً، أو قال: صاحب رأي، وأما هو فأثنى عليه، وكان كتب إلى أبي عبد الله من خراسان يسأله عن الإيمان، فذكر الرسالة، [وجواب أحمد]:

«بسم الله الرحمن الرحيم: أحسن الله إليك وإلينا في الأمور كلها، وسلمنا وإياك من كل شر برحمته، أناني كتابك تذكر فيه ما تذكر من احتج من المرجئة.

واحلم _ رحمك الله _ أن الخصومة في الدين ليست من طريق أهل السنة، وأن تأويل من تأول القرآن بلا سنة تدل على معنى ما أراد الله منه، أو أثر عن أصحاب رسول الله هذه، ويعرف ذلك بما جاء عنه، / [٢٢٨] وعن أصحابه، فهم شاهدوه هذه، وشهدوا تنزيله، وما قصه الله في

⁽١) هو محمد بن أحمد بن الجراح أبو عبد الرحيم الجوزجاني، نزيل نيسابور، كان صديقاً لأحمد وكان صاحب سنة وخير وفضل، توفي سنة ٢٤٥هـ. انظر: تهذيب التهذيب (١٩/٩).

 ⁽۲) ذكره صاحب كشف الظنون (١/ ٥٧٦)، واسمه: «الجامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل*.

القرآن، وما عنى به، وما أراد به، أخاص هو أو عام؟ فأما من تأوله على ظاهره بلا دلالة من رسول الله على ولا أحد من أصحابه، فهذا تأويل أهل البدع؛ لأن الآية قد تكون خاصة ويكون حكمها عاماً، ويكون ظاهرها على العموم، وإنما قصدت لشيء بعينه، ورسول الله على هو المعبر عن كتاب الله وما أراد، وأصحابه أعلم بذلك منا؛ لمشاهدتهم الأمر وما أريد بذلك، فقد تكون آية خاصة، أي: معناها كقوله تعالى: ﴿ يُومِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَاكِمُ اللهُ كُو مِثْلُ حَفِلِ ٱلْأُنشَيَيْنِ ﴾ [السنساء: ١١]، وظاهرها على العموم، أي: من وقع عليه اسم ولد فله ما فرض الله، فجاءت سنة رسول الله على أنه «لا يرث مسلم كافرا» (١٠).

وروي عن النبي ﷺ: _ وليس بالثبت _ (٢) إلا أنه عن أصحابه: أنهم لم يورثوا قاتلاً، فكان رسول الله ﷺ هو المعبر عن الكتاب أن الآية إنما قصدت للمسلم لا الكافر، ومن حملها على ظاهرها لزمه أن يورث من وقع عليه اسم الولد كافراً كان أو قاتلاً، وكذلك أحكام الوارث من الأبوين، وغير ذلك، مع آي كثير يطول به الكتاب، وإنما استعملت الأمة السنة من النبي ﷺ ومن أصحابه، إلا من دفع ذلك من أهل البدع والخوارج وما يشبههم، فقد رأيت إلى ما خرجوا» (٣).

قلت: لفظ المجمل والمطلق والعام في اصطلاح الأئمة: كالشافعي، وأحمد، وأبي عبيد، وإسحاق، وغيرهم سواء، لا يريدون بالمجمل ما لا يفهم منه معنى، كما فسره بعض المتأخرين وأخطأ، بل هو ما لا يكفي وحده، /[٢٢٩] كقوله تعالى: ﴿ غُدَ مِنْ أَمْوَلِمِمٌ صَدَقَةً

⁽١) رواه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤).

⁽٢) إشارة إلى حديث: «القاتل لا يرث»، رواه الترمذي (٢١٠٩)، وابن ماجه (٢٦٤٥)، وقال الترمذي: «هذا حديث لا يصح».

⁽٣) الرسالة رواها الخلال في السنة (١١٠٣)، وسندها صحيح.

تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، فهذه ظاهرها مفهوم، ولا يكفي وحده، فإن المأمور به صدقة مطهرة مزكية.

وهذا إنما يعرف ببيان الرسول في ولهذا قال أحمد - يحذر المتكلم في الفقه هذين الأصلين: المجمل والقياس ـ وقال: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس»، يريد: أنه لا يحكم بما دل عليه العام المطلق قبل النظر فيما يخصصه ويقيده، ولا يعمل بالقياس قبل النظر في دلالة النصوص هل تدفعه؛ فإن أكثر خطأ الناس تمسكهم بما يظنونه من دلالة اللفظ والقياس، فالأمور الظنية لا يعمل بها حتى يبحث عن المعارض بحثاً يطمئن القلب إليه، وإلا أخطأ من يفعل ذلك، وهذا هو الواقع في المتمسكين بالظواهر والأقيسة، ولهذا جعله طريق أهل البدع وله فيه مصنف كبير، وكذلك التمسك بالأقيسة مع الإعراض عن الآثار، طريق أهل البدع، ولهذا كل ما ابتدعه هؤلاء وهؤلاء فاسد، وإنما الصواب من أقوالهم ما وافقوا فيه السلف، وقوله تعالى: ﴿ وَيُومِيكُمُ اللهُ . . ﴾ الآية [النساء: ١١]، سماه عاماً وهو مطلق في الأحوال، يعمها على طريق البدل كقوله تعالى: ﴿ فَتَحْوِرُ رَقَبَوْ ﴾ [النساء:

ومن أخذ بهذا لم يأخذ بما دل عليه ظاهر القرآن، بل أخذ بما ظهر له مما سكت عنه ظاهر القرآن، فكان الظهور لسكوت القرآن عنه، لا لدلالة القرآن على أنه ظاهر، فكانوا متمسكين بظاهر من القول لا بظاهر القول، وعمدتهم عدم العلم بالنصوص التي فيها علم بما قيد، وإلا فكل ما بينه القرآن وأظهره فهو حق،

قال أحمد: «وأما من زعم: أن الإيمان الإقرار، فما يقول في المعرفة؟ هل يحتاج إلى أن المعرفة؟ هل يحتاج إلى أن يكون مصدقاً بما عرف؟ فمن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار،

فقد زعم أنه من شيئين، ومن زعم أنه يحتاج أن يكون مقراً مصدقاً بما عرف، فهو من ثلاثة أشياء، وإن جحد وقال: لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق، فقد قال قولاً عظيماً، ولا أحسب أحداً يدفع المعرفة والتصديق، وكذلك العمل مع هذه الأشياء».

قلت: أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة عرفوا أصل قول المرجئة، وهو أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه، فلا يكون إلا شيئاً واحداً.

فقالت الجهمية: هو شيء واحد في القلب.

وقالت الكرامية: هو شيء واحد على اللسان.

كل ذلك فراراً من تبعضه وتعدده، فناظروهم بما يدل على أنه ليس شيئاً واحداً، فأبو ثور احتج بما أجمع عليه فقهاؤهم من أنه تصديق وعمل، ولم يكن بلغه قول جهميتهم، أو لم يعد خلافهم خلافاً، وأحمد ذكر أنه لا بد من المعرفة والتصديق مع الإقرار، وقال: إن جحد المعرفة والتصديق، فقد قال قولاً عظيماً، فإن فساد هذا معلوم من دين الإسلام، ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية، مع أنهم لا ينكرون وجوب المعرفة والتصديق، بل لا يدخلونه في اسم الإيمان حذراً من تبعضه؛ لأنه يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكفر، فاعتقدوا الإجماع على نفي ذلك، كما ذكره الأشعري وغيره (۱).

وهذه الشبهة هي التي أوقعتهم مع علم كثير منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيمانه، ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين، ولهذا لم يكفر /[٢٣١] أحد من السلف أحداً من مرجئة الفقهاء، بل جعلوه من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد؛ فإن

⁽١) انظر: مقالات الإسلاميين (٣٦/١).

كثيراً من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق^(۱) للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سبباً لخطأ عظيم في العقائد والأعمال.

فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء، حتى قال إبراهيم النخعي: «لفتنتهم ـ يعني: المرجئة ـ أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة»(٢).

وقال الزهري: «ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء»(٣).

وقال الأوزاعي: كان يحيى بن أبي كثير⁽¹⁾، وقتادة يقولان: «ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء»^(٥).

⁽١) وقع في المخطوط: «لكن النزاع المذكور في الكتاب والسنة».

⁽۲) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦١٧)، والخلال (٩٥١)، وسنده صحيح، والأزارقة: إحدى فرق الخوارج، وهم أتباع نافع بن الأزرق، الذي أحدث أقوالاً لم تكن لدى الخوارج قبله، من أهمها: تكفير من لم يهاجر إليه، والبراءة من القعدة، والمحبة لمن قصد معسكره، وأن من خالف مذهبه مشرك، وكان من قبله يقولون: كافر. وخرجت الأزارقة في أيام ابن الزبير، وغلبوا على بلاد الأهواز، وفارس وكرمان، وقاتلهم ابن الزبير في عدة مواقع، حتى قتل ابن الأزرق على يد المهلب بن أبي صفرة. انظر: مقالات الإسلاميين أبي الفرق (س٨٢).

 ⁽٣) رواه أبو عبيد في الإيمان (٢٣)، والآجري في الشريعة (٢٩٥)، وسنده ضعيف،
 فيه: محمد بن كثير الهصيصي، ضعيف. انظر: ميزان الاعتدال (١٨/٤).

 ⁽٤) يحيى بن أبي كثير أبو نصر الطائي مولاهم الإمام الحافظ، توفي سنة ١٢٣هـ.
 سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧).

 ⁽٥) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٧٧)، والخلال في السنة (١٢٢٧) وسنده صحيح.

وقال شريك^(١) وذكر المرجئة فقال: «هم أخبث قوم حسبك بالرافضة خبثاً، ولكن المرجئة يكذبون على الله (٢).

وقال سفيان الثوري: «تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري^(۳)).

وقال قتادة: «إنما أحدث الإرجاء بعد فتنة ابن الأشعث»(٥).

وسئل ميمون بن مهران عن كلام المرجئة، فقال: «أنا أكبر من ذلك»(٢٠).

وقال سعيد بن جبير لذر الهمذاني: «ألا تستحي من رأي أنت أكبر منه؟!»(٧).

وقال أيوب السختياني: «أنا أكبر من دين المرجئة، إن أول من

 ⁽۱) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة أبو عبد الله،
 وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، تغير حفظه منذ ولي القضاء،
 توفى سنة ۱۷۷هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (۸/ ۲۰۰).

⁽٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦١٤)، والخلال في السنة (١١٢٦) وسنده صحيح.

⁽٣) السابري: كل ثوب رقيق،

⁽٤) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦١٨)، والخلال في السنة (١٣٦١)، وسنده ضعيف، فيه: مؤمل بن إسماعيل، صدوق سيء الحفظ، كما قال الحافظ في التقريب.

 ⁽٥) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦٤٤)، والخلال في السنة (١٢٣٠)، وسنده
 حسن.

 ⁽٦) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦٤٠)، والخلال في السنة (١٢٢٦)، بلفظ:
 قأنا أكبر من الإرجاء،، وسنده صحيح.

 ⁽٧) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦٦٧)، والخلال في السنة (١٣٦٤) وسنده ضعيف فيه: محمد بن مسلم بن أبي الوضاح، صدوق يهم، كما قال الحافظ في التقريب.

تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة /[٢٣٢] من بني هاشم يقال له: الحسن (١).

وقال زاذان: أتينا الحسن بن محمد فقلنا: ما هذا الكتاب الذي وضعت؟ وكان هو الذي أخرج كتاب المرجئة فقال لي: "يا أبا عمرا لوددت أني كنت مت قبل أن أخرج هذا الكتاب، فإن الخطأ في اسم الإيمان ليس كالخطأ [في] اسم مُحَدِّث، ولا كالخطأ في غيره من الأسماء؛ إذ كانت أحكام الدنيا والآخرة معلقة باسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق»(٢).

وأحمد فرق بين المعرفة والتصديق الذي في القلب، فإن تصديق اللسان هو الإقرار، وقد ذكر ثلاثة أشياء.

وهذا يحتمل:

أن يفرق بين تصديق القلب ومعرفته، كقول الأشعري وأصحابه. وأن يريد تصديق القلب واللسان جميعاً.

ومراده بالإقرار الالتزام لا التصديق كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَنَى النّبِيتِينَ لَمَا ءَاتَبُتُ حَمُّم مِن حِتَنِ وَحِكْمَة ثُمَّ جَآءَ حُمَّم رَسُولُ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُم لَتُوْمِئُنَ بِهِ وَلَسَنَمُرُنَّمُ قَالَ ءَأَفَرَرُثُم وَأَخَذَمُ عَلَى ذَلِكُمْ إِسْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا مَعَكُم لِنَ اللّهِ بِينَ الشّهِ بِينَ الشّهِ بِينَ الشّهِ بِينَ الشّهِ بِينَ الشّهِ بِينَ الشّهِ بِينَ السّهِ إِلَى اللهِ عمران: [1]، فالمعيشاق

⁽۱) رواه ابن بطة في الإبانة (۱۲۲٦)، واللالكائي شرح أصول الاعتقاد (١٨٤٤)، والحسن هو ابن محمد بن علي بن أبي طالب عليه. والإرجاء المقصود هنا هو: إرجاء أمر مَن بعد الخليفتين أبي بكر وعمر ممن دخل في الفتنة، فقد قال: «نَكِلُ أَمْرَهُمْ إلى الله، وليس المقصود الإرجاء المتعلق بالإيمان. انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٠).

⁽۲) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٦٦٥)، والخلال في السنة (١٣٥٨)، وسنده حسن.

المأخوذ أنهم يؤمنون به وينصرونه، ولم يخبرهم تعالى بخبر، بل أوجب عليهم إذا جاءهم ذلك الرسول أن يؤمنوا به وينصروه، فصدقوه بهذا الإقرار والتزموه، والإنسان قد يقر للرسول بمعنى أن يلتزم ما يأمر به من غير معرفة، ومن غير تصديق له بأنه رسول الله، لكن لم يقل أحد من المرجئة: إن هذا يكون إيماناً، بل لا بد عندهم من الإقرار الخبري، وهو أن يقر بأنه رسول، ولفظ الإقرار يتناول الالتزام والتصديق، ولا بد منهما، وقد يراد به مجرد التصديق بدون الالتزام.

والمرجئة تارة /[٢٣٣] يجعلون هذا هو الإيمان، وتارة يجعلون الإيمان التصديق والالتزام معا، وهذا الذي يقول فقهاؤهم: إنه إيمان.

ويحتمل أن يكون لفظ التصديق عند أحمد يتضمن القول والعمل، وقد ذكرنا شواهده أنه يقال: صدق القول بالعمل، فيكون تصديق القلب عنده يتضمن أنه مع معرفته أنه رسول الله قد خضع له وانقاد محبة وتعظيماً.

وهذا أشبه بأن يحمل عليه كلامه؛ لأن وجوب ذلك معلوم بالاضطرار من دين الإسلام.

ومن نازع أن انقياد القلب ليس من الإيمان، فهو كمن نازع ـ من الكرامية ـ أن المعرفة ليست من الإيمان.

وأيضاً: فالفرق بين معرفة القلب وتصديقه ـ الخالي عن الانقياد الذي يجعل قول القلب ـ أمر دقيق، أكثر العقلاء ينكرونه.

ثم احتج الإمام أحمد على أن الأعمال من الإيمان بحجج كثيرة، ثم ذكر (١) آيات وأحاديث.

قال(٢): ويلزم أن يقول: هو مؤمن بإقراره وإن أقر بالزكاة في

⁽١) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية. (٢) أي: الإمام أحمد بن حنبل.

الجملة ولم يجد في كل مئتي درهم خمسة، وأن يقول: [إنه مؤمن] إذا أقر ثم شد الزنار وصلى للصليب وهذه الأشياء من أشنع ما يلزمهم.

قلت: هذا الذي ذكره أحمد من أحسن ما احتج به الناس عليهم، جمع في ذلك جملاً يقول غيره بعضها، وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه، ولهذا لما عرف متكلموهم أنه لازم التزموه، وهذا مع فساده عقلاً وشرعاً، فإنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً لا حقيقة له، كما قالوا في وجود الرب: إنه ذات بلا صفات، وكما قالوا في وحدة كلامه وغيره من الصفات./[٢٣٤]

فقولهم في الرب وصفاته وكلامه والإيمان به يرجع إلى تعطيل محض، وقد وقع في هذا طوائف من المتأخرين المنتسبين إلى السنة والحديث، لكن لعدم معرفتهم بالحقائق التي نشأت منها البدع يجمعون بين الضدين.

ولكن من رحمة الله لعباده المسلمين: أن الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق، مثل الأئمة الأربعة وغيرهم، ينكرون على الجهمية قولهم في القرآن والإيمان والصفات، وهم متفقون على ما كان عليه السلف من أن الله يرى في الآخرة، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الإيمان لا بد فيه من تصديق القلب واللسان، ولو شتم الله أو رسوله كان كافراً باطناً وظاهراً.

وكثير من المتكلمين يظنون أن الأمور المشتركة في شيء واحد هي واحدة بالشخص والعين، حتى انتهى الأمر بطائفة من علمائهم إلى أن جعلوا الوجود كذلك! فتصوروا أن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود، وتصوروه في أنفسهم فظنوه في الخارج كذلك، ثم ظنوا أنه هو الله!.

وهكذا كثير من الفلاسفة تصوروا أعداداً مجردة وحقائق مجردة،

ويسمونها المثل «الأفلاطونية»، وزماناً مجرداً عن الحركة والمتحرك، وبُعْداً مجرداً عن الأجسام وصفاتها، ثم ظنوا وجود ذلك في الخارج.

وهؤلاء كلهم اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان، فتارة يجيئون إلى الأمور المتعددة المتفاضلة في الخارج فيجعلونها واحدة أو متماثلة، وتارة يجيئون إلى ما في الخارج من الحيوان والمكان والزمان فيجعلون الواحد اثنين، والجهمية والمتفلسفة وقعوا في هذا وهذا، فجاؤا /٢٣٥١ إلى صفات الرب تعالى التي هي أنه عالم قادر، فجعلوا هذه هي عين الأخرى، وجعلوا الصفة هي الموصوف.

وهكذا القائلون بأن الإيمان واحد غلطوا فيه كغلطهم في الرب الذي يؤمن به المؤمنون، وفي كلامه وصفاته تلله عما يقولون علواً كبيراً.

وكذلك السواد والبياض يقبل الاشتداد والضعف، بل عامة الصفات التي يتصف بها الموصوفون تقبل التفاضل، ولهذا كان العقل يقبل التفاضل، وكذلك الإيجاب والتحريم، والمعرفة التي في القلوب، وفي هذا كله نزاع.

وإيمان القلوب يتفاضل من جهة ما وجب على هذا دون غيره، وأمة محمد وإن وجب عليهم الإيمان بعد استقرار الشرع، فوجوبه بالشيء المعين موقوف على: أنه يبلغ العبد [إن كان خبراً]، وعلى أنه يحتاج إلى العمل به إن كان أمراً، وعلى العلم به إن كان علماً، وإلا فلا يجب على كل مسلم أن يعرف كل خبر وكل أمر، ولا أن يعرف معناه، فإن هذا لا يُقدر عليه، ثم قُدَرُهُم في أداء الواجب متفاوتة، ثم نفس المعرفة تختلف بالإجمال والقوة والضعف ودوام الحضور والغفلة، فليست المفصّلة المستحضرة الثابتة التي يثبّت الله صاحبها بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، كالمجملة التي غفل عنها، وإذا حصل له ما يريبه فيها، ذكرها في قلبه ثم رغب إلى الله في كشف الريب.

ثم أحوال القلوب وأعمالها مثل: محبة الله، وخشيته، والتوكل عليه، والصبر على حكمه، والشكر له، والإنابة إليه، وإخلاص الدين له مما يتفاضل الناس فيه تفاضلاً لا يعرف قدرَه إلا الله سبحانه.

/[٢٣٦] قال أحمد: فإن زعموا أنهم لا يقبلون زيادة الإيمان من أجل أنهم لا يدرون ما زيادته، وأنها غير محدودة، فما يقولون في أنبياء الله وكتبه ورسله؟ هل يقرون بهم في الجملة؟ ويزعمون أنه من الإيمان، فإذا قالوا: نعم، قيل لهم: هل تحدونهم وتعرفون عددهم؟ أليس إنما يصيرون في ذلك إلى الإقرار بهم في الجملة ثم يكفّون عن عددهم؟ فكذلك زيادة الإيمان.

فبين أحمد: أن كونهم لم يعرفوا منتهى زيادته، لا يمنعهم من الإقرار بها في الجملة، كما أنهم يؤمنون بالأنبياء والكتب وهم لا يعرفون عددهم، وهذا الذي ذكره أحمد، وذكره محمد بن نصر، وغيرهما، يبين أنهم لم يعلموا عدد الكتب والرسل، وأن حديث أبي ذر فيه في ذلك لم يثبت عندهم (1).

وأما قول من سوى بين الإيمان والإسلام فقال: «إن الله سمى الإيمان بما سمى الإسلام وعكسه»: فليس كذلك، فإن الله ورسوله قد فسر الإيمان بالست، وبين ـ أيضاً ـ: [أن] العمل بما أمر به يدخل في الإيمان، ولم يسم الإيمان بالست إسلاماً، بل إنما سمى الإسلام:

⁽۱) المقصود حديث أبي ذر في أنه سأل النبي في: كم عدد الأنبياء؟ قال: المئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، الرسل من ذلك ثلاثمئة وخمسة عشر، رواه أحمد (٥/ ١٧٨، ١٧٩)، والطيالسي (٤٧٨)، وقال الألباني في الصحيحة (٢/ ٣٥٨): صحيح لغيره، ورواه عن أبي أمامة في أن رجلاً قال: يا رسول الله! كم كانت الرسل؟ قال: فثلاثمئة وخمسة عشر، أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٥)، وابن حبان (٥/ ٢٠٥)، والحاكم (٢/ ٢٦٢)، وصححه ووافقه الذهبي والألباني في الصحيحة (٢/ ٢٥٨).

الاستسلام له بقصده وقلبه وإخلاص الدين والعمل له بما أمر به، كالصلاة والزكاة خالصاً لوجهه، فهذا الذي سماه الله الإسلام وجعله ديناً؛ فقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينَا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ولم يدخل مما خص به الإيمان، وهو الإيمان بالست، بل ولا أعمال القلوب، فإن هذه جعلها من الإيمان، والمسلم المؤمن يتصف بها، والإسلام فرض، والإيمان فرض، والإسلام داخل فيه، فمن أتى بالإيمان الذي أمر به، فلا بد أن يكون /[٢٣٧] قد أتى بالإسلام المتناول لجميع الأعمال الواجبة، ومن أتى بما يسمى إسلاماً لم يلزم أن يكون قد أتى بالإيمان إلا بدليل منفصل، كما علم أن من أثنى الله عليه بالإسلام من الأنبياء وأتباعهم إلى الحواريين كلهم كانوا مؤمنين، ولهذا أمرنا بهما في خطاب واحد، فقال تعالى: ﴿فَوُلُوٓا ءَامَنَكَا بِاللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَهِ عَمْ وَاسْتَغِيلَ وَإِسْتَغَقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَاۤ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِينُوكَ مِن زَّيِهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدِ مِنْهُمْ وَخَنْ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿ السِسْسِرة: ١٣٦]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَكِمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْـهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ١٩٠٠ [آل عمران: ٨٥]، وهذا يقتضي أن كل من دان بغير دين الإسلام فعمله مردود، ولا يقتضى أن مسمى الدين هو مسمى الإيمان، بل أمرنا أن نقول: ﴿ اَمَنَّا بِاللَّهِ ﴾، وأمرنا أن نقول: ﴿وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾، فكيف نجعلهما واحداً؟!.

ثم إما أن يقولوا: مترادف، فيكون تكريراً محضاً، ثم مدلول هذا اللفظ غير مدلول هذا.

وإما أن يقولوا: بل أحد اللفظين يدل على صفة غير الأخرى، كما في أسماء الله وأسماء كتابه، لكن هذا لا يقتضي الأمر بهما جميعاً، لكن يذكر تارة بهذا وتارة بهذا، فلا يقال: فرض الله عليك الصلوات المخمس، والصلاة المكتوبة، والعطف بالصفات يقصد بيان ما فيها من الممدح أو الذم، كقوله تعالى: ﴿ سَيِّح اَسْمَ رَيِّكَ ٱلْأَعْلَى ۞ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوّى الممدح أو الذم، كقوله تعالى: ﴿ سَيِّح اَسْمَ رَيِّكَ ٱلْأَعْلَى ۞ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوّى الممدح أو الذم، كقوله تعالى:

(ألاعلى: ١، ٢]، ولا يقال: صل لربك الأعلى، ولربك الذي خلق فسوى.

قال محمد بن نصر: فقد بين الله في كتابه: أن الإسلام والإيمان لا يفترقان، فمن آمن بالله فقد أسلم له، ومن قام بالفرائض فقد استكمل الإيمان المفترض عليه، ومن ترك من ذلك شيئاً لم يزل عنه الاسم، إلا أنْقَصُ من غيره... إلخ.

فيقال: هذا يدل على أن من أتى بالإيمان الواجب، فقد أتى بالإسلام، وهذا حق، لكن لا يدل على العكس، فقوله: "من آمن بالله فقد استسلم": حق، لكن /[٢٣٨] أي شيء في هذا يدل على أن من أسلم له فقد آمن به وبملائكته... إلخ؟.

وقوله: «إن الله بين أنهما لا يفترقان»: إن أراد أن الله نهى عن التفريق بينهما، فهذا حق، وإن أراد أنه جعل مسماهما واحداً، فالنصوص تخالف ذلك، وما ذكر قط نصاً واحداً يدل على اتفاقهما.

وكذلك قوله: «من فعل ما أمر به فقد استكمل الإيمان والإسلام»: فهذا صحيح إذا فعل ما أمر به باطناً وظاهراً، ولا يجب أن يكون إيمانه وإسلامه مساوياً للإيمان والإسلام الذي فعله أولو العزم، بل كان معه منهما ما لا يقدر عليه غيره ولم يؤمر به.

وقوله: «ومن ترك شيئاً...» إلخ.

فيقال: إن أراد أنه بقي معه شيء من الإسلام والإيمان، فهذا حق خلافاً للمعتزلة، وإن أراد أنه يطلق عليه بلا تقييد مؤمن مسلم في سياق الثناء والوعد، فهذا خلاف الكتاب والسنة، ولو كان كذلك لدخلوا في قول ه تعالى: ﴿وَعَدَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ جَنَّتِ جَبِّي مِن تَحَيِّهَا الْأَنْهَارُ . . . ﴾ الآية [التوبة: ٢٧]، وأمثالها مما وعدوا فيه بالجنة بلا عذاب، وأيضاً: فصاحب الشرع قد نفى عنهم الاسم في غير موضع.

و[إذا] احتج بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَايِفَنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْنَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩]، ونحو ذلك، قيل: كل هؤلاء إنما سموا به مع التقييد بأنهم فعلوا هذه الأمور ليذكر ما يؤمرون به وما يؤمر به غيرهم.

وكذلك قوله: «لا يكون النقصان من الإقرار بأن الله حق. . . » إلخ.

فيقال: بل النقصان يكون في الإيمان الذي في القلوب من معرفتهم ومن علمهم، لا من جهة الإجمال والتفصيل، ولا من جهة القوة والضعف، ولا من جهة الذكر والغفلة، وهذه الأمور كلها داخلة في الإيمان بالله /[٢٣٩] وبما أرسل به رسله، وكيف يكون الإيمان بالله وأسمائه وصفاته متماثلاً في القلوب؟! أم كيف يكون الإيمان بأنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه غفور رحيم، عزيز حكيم، شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه غفور رحيم، عزيز حكيم، شديد العقاب، ليس هو من الإيمان؟! فلا يمكن مسلماً أن يقول: إن الإيمان بذلك ليس من الإيمان به، ولا أن يدعي تماثل الناس فيه.

وقوله: «إن الإسلام ينقص كما ينقص الإيمان»: فهذا ـ أيضاً ـ حق كما دلت عليه النصوص، فإن من نقص من الصلاة والزكاة والصوم والحج، نقص من إسلامه بحسب ذلك.

ومن قال: إن الإسلام هو الكلمة وأراد أنه لا يزيد ولا ينقص، فقوله خطأ، وردُّ مَن جعلهما واحداً، إنما يتوجه عليهم، فإن قولهم في الإسلام شبه قول المرجئة في الإيمان.

وأحمد إنما منع الاستثناء فيه على قول الزهري: هو الكلمة.

و[على الرواية الأخرى يصح؛ لأنه] إذا قال على المسلمون من لسانه ويده، وابني الإسلام على خمس، فجزمه بأنه فعل المسلمون من لسانه ويده، وابني الإسلام على خمس، فجزمه بأنه فعل المخمس كما أمر كجزمه بإيمانه، وقال تعالى: ﴿ النَّفُوا فِي السِّلْمِ كَافَة، أي: في جميع شرائعه، وتعليل أحمد وغيره من السلف بما ذكروا من اسم الإيمان يجيء في اسم

الإسلام: فإذا أريد بالإسلام الكلمة فلا استثناء، كما نص عليه أحمد، وإذا أريد فعل الواجبات كلها، فالاستثناء فيه كالاستثناء في الإيمان، ولما كان كل من أتى بالشهادتين صار مسلماً متميزاً عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الإسلام، فهذا لا استثناء فيه فلهذا قال الزهري: الإسلام الكلمة، وعلى ذلك وافقه أحمد، ولم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها، فإن الزهري أجل من أن يخفى عليه ذلك، /[٢٤٠] ولهذا لم يجب أحمد بهذا في جوابه الثاني، خوفاً من أن يظن ذلك.

ولهذا لما قال له الأثرم: إذا قال: أنا مسلم فلا يستثنى؟ قال: نعم، فقال: أقول هذا مسلم وقد قال في: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» وأنا أعلم أنه لا يسلم الناس منه؟! فذكر حديث الزهري: «نرى الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»(١).

فبين أحمد أن الإسلام إذا كان هو الكلمة فلا استثناء، فحيث كان هو المفهوم من لفظ الإسلام فلا استثناء، ولو أريد بالإيمان هذا كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّوْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٦]، فإنما أريد من أظهر الإسلام، فإن الإيمان الذي علقت به أحكام الدنيا هو الإيمان الظاهر وهو الإسلام، فالمسمى واحد في الأحكام الظاهرة، ولهذا لما ذكر الأثرم لأحمد احتجاج المرجئة بقوله ﷺ: "اعتقها؛ فإنها مؤمنة"، أجابه أن المراد حكمها في الدنيا حكم المؤمنة، لم يرد أنها مؤمنة عند الله تستحق الجنة بلا عذاب إذا لقيته بهذا الإقرار، وهذا هو المؤمن المطلق في كتاب الله، وهو الموعود بالجنة، ولهذا كان ابن مسعود شيء وغيره يلزمون من شهد لنفسه بالإيمان أن يشهد لها بالجنة، يعنون إذا مات على حاله، فإنه قد عرف أن الجنة لا يدخلها إلا من مات مؤمناً.

⁽١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٧٥٢)، والخلال في السنة (١٠٨٧)، وسنده صحيح.

فإذا قال: أنا مؤمن قطعاً، قيل له: فاقطع أنك تدخل الجنة بلا عذاب إن مت على هذه الحال، فإن الله أخبر أن المؤمنين في الجنة.

وأنكر أحمد حديث ابن عميرة أن عبد الله رجع عن الاستثناء، فإنه لما قيل له: إن قوماً يقولون: إنّا مؤمنون، قال: «أفلا سألتموهم أفي الجنة هم»؟! وفي رواية: «أفلا قالوا: نحن أهل الجنة»؟! وفي رواية قيل له: إن هذا يزعم أنه مؤمن، قال: «فاسألوه أفي الجنة هو أو في النار»؟! /[٢٤١] فسألوه فقال: الله أعلم، فقال عبد الله: «أفلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية؟، من قال: أنا مؤمن فهو كافر، ومن قال: هو عالم فهو جاهل، ومن قال: هو في الجنة فهو في النار»(١)، ويروى عن عمر بن الخطاب رفيه مرسلاً من وجوه (٢).

والسؤال الذي تورده المرجئة ويقولون: إن يزيد بن عميرة أورده على ابن مسعود حتى رجع، جعل هذا أن الإنسان يعلم حاله الآن، وما يدري ماذا يموت عليه، وعلى هذا صار طائفة يستثنون، وهذا أحد قولي الناس من أصحاب أحمد وغيرهم.

لكن أحمد وغيره من السلف لم يكن هذا مقصودهم، وإنما مقصودهم ما ذكرنا، وابن مسعود لم يكن يخفى عليه أن الجنة لا تكون إلا لمن مات مؤمناً، وأن الإنسان لا يعلم على ماذا يموت، فإنه أجلُّ قدراً من هذا، وإنما أراد: سلوه أفي الجنة إن مات على هذه الحال؟ فلما قال: الله أعلم، قال: «ألا وكلت الأولى كما وكلت الثانية»؟! يقول هذا التوقف يدل على أنك لا تشهد لنفسك بفعل الواجبات وترك المحرمات.

⁽۱) رواه عبد الرزاق في المصنف (۲۰۱۰٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (۱۰ ۲۰۱) وسنده صحيح.

 ⁽۲) رواه الخلال في السنة (۱۲۸۲) عن قتادة عن عمر رها موقوفاً، وقتادة لم يسمع من عمر، ورواه أيضاً (۱۲۹۰)، وفيه: ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

ولهذا صار الذين لا يرون الاستثناء للحال الحاضر، بل للموافاة، لا يقطعون بأن الله يقبل توبة تائب، كما لا يقطعون أنه يعاقب مذنباً، فإنهم لو قطعوا بقبول توبتهم، لزمهم أن يقطعوا له بالجنة.

وإذا قيل: الجنة هي لمن أتى بالتوبة النصوح من جميع السيئات، قالوا: ولو مات على هذه التوبة لم نقطع له بها، وهم لا يستثنون في الأحوال، بل يجزمون أن المؤمن مؤمن تام الإيمان، ولكن عندهم الإيمان عند الله هو ما يوافى به، فمن /[٢٤٢] قطعوا له بأنه مات مؤمناً لا ذنب له قطعوا له بالجنة، فلهذا لا يقطعون بقبول التوبة لئلا يلزمهم أن يقطعوا بالجنة؛ لأنهم لا يقطعون أنه فعل المأمور وترك المحظور، ولا أنه أتى بالتوبة النصوح، وإلا فهم يقطعون بأن من تاب توبة نصوحاً قبل الله توبته.

وجماع الأمر: أن الاسم الواحد ينفى ويثبت بحسب الأحكام المتعلقة به، فلا يجب إذا أثبت أو نفي في حكم أن يكون كذلك في سائر الأحكام، وهذا في كلام العرب وسائر الأمم؛ لأن المعنى مفهوم، مثال ذلك: المنافقون، قد يجعلون من المؤمنين في موضع، كقوله مثال ذلك: المنافقون، قد يجعلون من المؤمنين في موضع، كقوله تعالى: ﴿ فَهُ قَدْ يَعَلَمُ اللّهُ الْمُعَوِّينَ مِنكُرُ وَلَقَالِينَ لِإِخْوَنِهِم هَلُمُ إِلْتَنَا وَلاَ يَأْتُونَ الْمَاتُ الْمُعْوَقِينَ مِنكُرُ وَلْقَالِينَ لِإِخْوَنِهِم مَلُمُ إِلْتَنَا وَلاَ يَأْتُونَ الْمَاتِينَ مِنكُورُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يَعْلَمُ وَلاَ وَلاَ يَلْكُ مَلُوكُ اللهِ يَسِيلُ اللهُ أَعْنَالُهُم وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيلُ اللهُ اللهُ أَعْنَالُهم وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيلُ اللهُ اللهُ اللهُ أَعْنَالُهم وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيلُ اللهُ وَمَنون عن الجهاد، الناهين لغيرهم، الذامين للمؤمنين ـ منهم، وفي آية أخرى قال تعالى: ﴿ وَيَعْلِقُونَ بِاللّهِ إِنّهُم لَينتَكُم وَمَا هُم مِنكُو وَلَوكَنَهُم قَوْمُ اللهُ وَمَنين لَمُ وَلَا الله الله الله الله الله الله منهم منهم بقلوبهم، المؤمنين لا بنهي ولا سلقِ بالألسنة، ولكن حلفوا أنهم منهم بقلوبهم، المؤومنين لا بنهي ولا سلقِ بالألسنة، ولكن حلفوا أنهم منهم بقلوبهم، المؤمنين لا بنهي ولا سلقِ بالألسنة، ولكن حلفوا أنهم منهم بقلوبهم،

وإلا فقد علم المؤمنون أنهم منهم ظاهراً، فكذبهم الله بقوله: ﴿وَمَا هُم مِنكُرُ ﴾، وهناك قال تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللهُ ٱلْمُعَرِّقِينَ مِنكُرُ ﴾، فالخطاب لمن كان في الظاهر مؤمنا بأن منكم من هو بهذه الصفة، وليس بمؤمن، بل أحبط الله عمله.

ولهذا لما استؤذن على في قتل بعضهم قال: «لا يتحدث الناس أن محمداً قتل أصحابه»(۱)؛ فإنهم منهم في الظاهر عند من لا يعرف الحقائق، وأصحابه الذين هم أصحابه ليس منهم منافق، كالذين علموا سننه للناس /[٢٤٣] وبلغوها إليهم، وقاتلوا المرتدين بعد موته، وأهل الشجرة وأهل بدر وغيرهم، بل الذين كانوا منافقين، غمزهم الناس.

وكذلك الأنساب مثل كون الإنسان أباً لآخر أو أخاه، ثبت في بعض الأحكام دون بعض؛ لحديث سعد، وعبد بن زمعة، وفيه: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحَجَر. واحتجبي منه يا سودة»(۲).

فجعله ابنَ زمعة؛ لأنه ولد على فراشه، وأخاً لولده، وقد صارت أخته يرثها وترثه، وأمرها بالاحتجاب منه؛ لما رأى شَبَهَهُ البيِّن بعتبة، فقام دليلان متعارضان: الفراش والشَّبَه، والأول أقوى؛ لأنه ظاهر مباح، والفجور باطن يجب ستره لا إظهاره، كما قال ﷺ: "وللعاهر الحجر، كما يقال: "بفيك الأثلب،"، أي: عليك أن تسكت عن إظهار الفجور، فإن الله يبغض ذلك، ولما كان احتجابها منه ممكناً من غير ضرر، أمرها به.

فتبين أن الاسم الواحد ينفى في حكم ويثبت في حكم، فهو أخ في

⁽١) رواه البخاري (٣٥١٨)، ومسلم (٢٥٨٤).

⁽۲) رواه البخاري (۱۸۱۸)، ومسلم (۱٤٥۸).

⁽٣) الأثلب: التراب. وانظر: مجمع الأمثال (١/ ٣٥٦).

الميراث لا في المحرمية، وكذلك ولد الزنا عند بعض العلماء، وابن الملاعنة عند الجميع إلا من شذ، ليس بولد في الميراث ونحوه، وهو ولد في تحريم النكاح والمحرمية.

ولفظ النكاح وغيره في الأمر، يتناول الكامل، وهو العقد والوطء كقوله تعالى: ﴿ فَانَكِمُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَآهِ ﴾ [النساء: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ مَقَىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وفي النهي يعم الناقص والكامل، فنهى عن العقد وإن لم يكن وطء كقوله تعالى: ﴿ وَلَا لَنكِمُواْ مَا نَكُحَ النَّاوُكُم مِن الْعقد وإن لم يكن وطء كقوله تعالى: ﴿ وَلَا لَنكِمُواْ مَا نَكُحَ النَّاوَكُمُ مِن الْعَقد وإن لم يكن وطء كقوله تعالى: ﴿ وَلَا الأَمر مقصوده تحصيل المصلحة، وهو الدخول. كقوله: اشتر لي طعاماً، فالمقصود لا يحصل المسلحة، والقبض، والناهي قصده دفع المفسدة، فيدخل كل جزء منه الأن وجوده مفسدة، وكذلك النسب والميراث معلَّق بالكامل منه ، /[٢٤٤] والتحريم معلَّق بالكامل منه ، /[٢٤٤]

وكذلك كل ما له مبتدأ وكمال، ينفى تارة باعتبار انتفاء كماله، ويثبت تارة باعتبار ثبوت مبدئه، فلفظ الرجال يعم الذكور - وإن كانوا صغاراً - في مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانُواْ إِخْوَةٌ رِّبَالًا وَيِنسَاهُ فَلِلذَّكْرِ مِثْلُ صغاراً - في مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانُواْ إِخْوَةٌ رِّبَالًا وَيُنسَاهُ فَلِلذَّكْرِ مِثْلُ صَغاراً - في مثل قوله تعالى: حَظِّ الْأُنكَيْنَةُ مِن الآية [النساء: ١٧٦]، ولا يعمهم في مثل قوله تعالى: ﴿ إِلَّا السَّنَفْعَيْنَ مِنَ الرّبَالِ وَالنِّسَاةِ وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ عِيلةً وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً فَل السَّنَفَعَيْنَ مِن الرّبال لظن أن الولدان غير فلو اقتصر على ذكر المستضعفين من الرجال لظن أن الولدان غير فلو اقتصر على ذكر المستضعفين من الرجال لظن أن الولدان غير داخلين؛ لأنهم ليسوا من القادرين، [فذكرهم]؛ ليبين عذرهم في ترك الهجرة، ووجوب الجهاد.

وكذلك الإيمان، له مبدأ، وكمال، وظاهر، وباطن، فإذا عُلَّقت به الأحكام الدنيوية علقت بظاهره، لا يمكن غير ذلك؛ إذ هو متعذر، وإن قُدر [عليه] أحياناً، فهو متعسَّر. ولهذين المثلين كان على يعير المثلين كان المتنع من عقوبة المنافقين، فإن فيهم من لم يكن يعرفهم، والذين يعرفهم، لو عاقب بعضهم لغضب له قومه، ولقال الناس: إن محمداً يقتل أصحابه، فيحصل نفور عن الإسلام؛ إذ لم يكن الذنب ظاهراً يشترك الناس في معرفته، ولَمَّا هم بعقوبة المتخلفين عن الصلاة منعه مَن في البيوت من النساء والذرية.

وأما مبدؤه فيتعلق به خطاب الأمر والنهي، فإذا قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّهِ عَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ . . . ﴾ الآية [المائدة: ٦]، ونحو ذلك، فهو أمر في الظاهر لمن أظهره، وفي الباطن لمن عرف من نفسه أنه مصدق للرسول على وإن كان عاصياً، وذلك أن لفظ ﴿ اللَّهِ يَكُونَ / [٢٤٥] مَا مَنُوا ﴾ إن تناولهم فلا كلام، وإلا فذلك لذنوبهم، فلا تكون / [٢٤٥] ذنوبهم مانعة من أمرهم بالحسنات التي إن فعلوها كانت سبب رحمتهم، وإن تركوها كان أمرهم بها وعقوبتهم عليها عقوبة على ترك الإيمان، والكافر يجب عليه أيضاً، لكن لا يصح منه، وكذلك المنافق المحض لا يصح منه في الباطن حتى يؤمن.

وأما من كان معه أول الإيمان، فهذا يصح منه؛ لأن معه إقراره في الباطن بوجوب ما أوجبه الرسول في، وتحريم ما حرمه، وهذا سبب الصحة، وأما كماله فيتعلق به خطاب الوعد بالجنة والنصرة والسلامة من النار، فإن هذا الوعد إنما هو لمن [فعل جميع المأمورات]، وأما من فعل بعضاً وترك بعضاً، فيثاب على ما فعله ويعاقب على ما تركه، فلا يدخل هذا في اسم المؤمن المستحق للحمد والثواب، ومن نفى عنه الإيمان، نفي عنه في هذا الحكم؛ لأنه ذكره على سبيل الوعيد، والوعيد إنما يكون بنفي ما يقتضي الثواب، ويدفع العقاب، ولهذا كان في الكتاب والسنة من نفي الإيمان عن أصحاب الذنوب، إنما هو في خطاب الوعيد والذم، لا في خطاب الأمر والنهى، ولا أحكام الدنيا.

واسم الإسلام والإيمان والإحسان أسماء ممدوحة، فبيّن على أن

العاقبة الحسنة لمن اتصف بها على الوجه الذي بينه، ولهذا من نفاها عنه، ولم يجعله كافراً، إنما نفاها في أحكام الآخرة، لكن المعتزلة ظنت أنه إذا انتفى الاسم انتفت جميع أجزائه، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع التفريق بين المنافقين الذين كذبوا الرسول في الباطن، وبين المؤمنين المذنبين.

فإن قيل: فإذا كان كل مؤمن مسلماً [وليس كل مسلم مؤمناً] / [٢٤٦]؛ لأن الإسلام ما وصفتم، والإيمان ما وصفتم، فما تقول فيمن فعل ما أمر الله به، وترك ما نهاه عنه مخلصاً لله باطناً وظاهراً؟ أليس من أهل الجنة؟ والجنة لا يدخلها إلا نفس مؤمنة.

قيل: هذا لا بد أن يكون معه الإيمان الذي وجب عليه، لكن من الإيمان ما لا يجب عليه إما لكونه لم يخاطب به، أو عاجزاً عنه؛ لأن الإيمان والإسلام، بل الصيام والحج وفرائض الزكاة إنما وجبت بالمدينة، الإسلام، بل الصيام والحج وفرائض الزكاة إنما وجبت بالمدينة، والخمس إنما وجبت ليلة المعراج، وكثير من الأحاديث لم يذكر الحج فيها؛ لتأخر وجوبه إلى سنة تسع أو عشر على أصح القولين، ولما فيها؛ لتأخر وجوبه إلى سنة تسع أو عشر على أصح القولين، ولما من أهل الجنة، ثم زاد الإيمان والإسلام، حتى قال تعالى: ﴿الْيُومُ مَن أهل الجنة، ثم زاد الإيمان والإسلام، حتى قال تعالى: ﴿الْيُومُ جديل الله على المناه على الله وحده، ومعه جبريل الله الذي فرض عليه، وليس معه هذا المفصل، وقد يكون مسلماً الإيمان الذي فرض عليه، وليس معه هذا المفصل، وقد يكون الشه ورسوله أحب يعبد الله كما أمر، لكن لم يَخْلُص إلى قلبه أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يكون الجهاد أحب إليه من أهله وماله (۱)، وأن

⁽١) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَا أَرُّتُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِنْوَنَّكُمْ وَأَنْوَجُكُمْ وَعَشِيرُنْكُو =

يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وأن يخاف الله لا غيره، وأن لا يتوكل إلا عليه، فهذه كلها من الإيمان الواجب، وليست من لوازم الإسلام، وكذلك وجل قلبه إذا ذكر الله سبحانه، وزيادة الإيمان إذا تليت عليه آياته.

فإن قيل: ففوات هذا الإيمان من الذنوب أم لا؟ .

قيل: إذا لم يبلغ الإنسان الخطاب / [٢٤٧] الموجب لذلك فليس من الذنوب، وإن بلغه ولم يعمل به كان من الذنوب إذا كان قادراً على ذلك، وكثير من الناس أو أكثرهم ليس عندهم هذه التفاصيل، مع أنهم قائمون بالطاعة الواجبة في الإسلام، وإذا وقعت منهم ذنوب تابوا، وحقائق الإيمان التي في القلوب لا يعرفون وجوبها، بل كثير ممن يعرفها يظن أنها من المستحبات، وهذا هو النفاق الذي كان يخافه الناس على نفوسهم، فإن صاحبه قد يكون فيه شعبة نفاق.

وبعد [هذا ما ميز الله به المقربين على الأبرار] وأصحاب اليمين من الإيمان وتوابعه، وقد يكون من المستحبات، ويكون مما فضل الله به المؤمن إيماناً وإسلاماً مما وجب عليه ولم يجب على غيره، ولهذا قال ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده...» الحديث، وفي لفظ:

"... وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل"، مراده أنه لم يبق بعد هذا الإنكار ما يدخل في الإيمان حتى يفعله المؤمن، بل الإنكار بالقلب آخر حدود الإيمان، ليس مراده ولي أن من لم ينكر ليس معه من الإيمان حبة خردل، ولهذا قال ولي (وليس وراء ذلك) فجعل المؤمنين ثلاث طبقات، كل منهم فعل الإيمان الواجب عليه، لكن الأول لما كان

أقدرهم، كان الذي يجب عليه أكمل مما يجب على الثاني، وما يجب على الثاني أكمل مما يجب على الآخر، وعلم بذلك أن الناس يتفاضلون في الإيمان الواجب عليهم بحسب استطاعتهم مع بلوغ الخطاب إليهم كلهم.





[الاستثناء في الإيمان]

وأما الاستثناء في الإيمان فالناس /[٢٤٨] فيه على ثلاثة أقوال:

- ـ منهم من يوجبه.
- ومنهم من يحرمه.
- ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين.

وهذا أصح الأقوال.

فالذين يحرمونه المرجئة والجهمية، يجعلون الإيمان شيئاً واحداً يعلمه الإنسان من نفسه، قالوا: من استثنى فهو شاك وسموهم: الشكّاكة.

والذين أوجبوه لهم مأخذان:

أحدهما: أن الإيمان ما مات عليه العبد، وهذا مأخذ كثير من المتأخرين من الكُلَّابية (١) ممن يريد أن ينصر ما اشتهر عن أهل الحديث، ويريد مع ذلك أنه لا يتفاضل، ولا يشك في الموجود منه، وإنما الشك في المستقبل، وانضم إلى ذلك قوله: محبة ألله ورضاه وبغضه وسخطه قديم.

وكذلك بعض محققيهم يستثنون في الكفر، مثل الماتريدي (٢)؛ فإن

⁽۱) الكلَّابية: هم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلَّاب، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، خالف أهل السنة في الصفات المتعلقة بالمشيئة وغير ذلك، توفي قريباً من الأربعين ومتين. انظر: سير أعلام النبلاء (۱۱/ ۱۷٤).

⁽۲) هو محمد بن محمود المأتريدي، نسبة إلى مأتريد قرية من قرى =

ما ذكروه مطرد فيهما، وهذا قاله كثير من أهل الكلام، ووافقهم عليه كثير من أتباع الأئمة.

وليس هذا قول أحد من السلف، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، وطرد هذا المأخذ طائفة ممن كانوا في الأصل يستثنون اتباعاً للسلف، أخذوا الاستثناء عن السلف، وكان أهل الشام شديدين على المرجئة، وكان الفريابي⁽¹⁾ صاحب الثوري مرابطاً بعسقلان لما كانت معمورة، وكانت من خيار ثغور المسلمين، ولهذا كان فيها فضائل، وكانوا يستثنون اتباعاً للسلف، واستثنوا في الأعمال الصالحة، كقول الرجل: صليت إن شاء الله ونحو ذلك، بمعنى القبول، لما في ذلك من الآثار عن السلف.

ثم صار كثير منهم بآخرة يستثني في كل شيء، فيقول: هذا ثوبي إن شاء الله! فإذا قيل لأحدهم: /[٢٤٩] هذا لا شك فيه، قال: نعم، لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره، وهؤلاء تلقوه عن بعض أتباع شيخهم عثمان بن مرزوق(٢)، ولم يكن ممن يرى هذا، بل كان في الاستثناء على طريقة من قبله، وهو منتسب إلى أحمد، وهو من أتباع عبد الوهاب بن أبي الفرج المقدسي(٣)، وأبو الفرج من تلامذة أبي يعلى، وهؤلاء

⁼ سمرقند، إمام الماتريدية، وكان يلقب ـ عند أصحابه ـ بإمام الهدى، وإمام المتكلمين، ورئيس أهل السنة. توفي سنة ٣٣٣ه. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي (١/١٥٣٢).

⁽۱) هو محمد بن يوسف أبو عبد الله الفريابي، ثقة فاضل، رحل إليه الإمام أحمد فلم يدركه، بلغه موته بحمص سنة ۲۱۲هـ. انظر: العبر للذهبي (۱/ ٦٨).

 ⁽۲) هو عثمان بن مرزوق بن حميد بن سلام القرشي الفقيه، العارف، الزاهد، أبو عمرو، أقام بمصر، وأفتى بها ودرس وناظر، توفي سنة ٥٦٤هـ. انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٢٥).

 ⁽٣) هو عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن على الشيرازي، ثم الدمشقي،
 المعروف بابن الحنبلي، الفقيه الواعظ المفسر، تفقه وبرع، وناظر وأفتى، =

يوافقون ابن كُلاب على أصله الذي ينكره أحمد على الكلابية، وأمر بهجر الحارث المحاسبي (١) من أجله.

والمقصود: أنه لما علل بهذه العلة طردها أقوام في الاستثناءات التي لا تجوز بإجماع المسلمين، وظنوا هذا قول السلف، وهؤلاء وأمثالهم ينصرون ما ظهر من دين الإسلام، كما تفعل المعتزلة والجهمية وغيرهم، كإثبات النبوة والمعاد، ونحو ذلك، وينصرون ما ظهر من مذهب أهل السنة، كما ينصر ذلك الكلابية، فالكلابية والأشعرية ونحوهم ينصرون أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة، وأن أهل القبلة لا يكفرون بالذنب، وأن الشفاعة لأهل الكبائر، وأن فتنة القبر حق، وعذابه حق، وحوض نبينا على في الآخرة حق، وأمثال ذلك مما شاع أنه من أصول السنة، وكثير منهم في كثير مما ينصره لا يكون عارفاً بحقيقة دين الإسلام في ذلك، ولا ما جاءت به السنة، ولا ما كان عليه السلف.

فينصر ما ظهر من قولهم بغير المآخذ التي كانت مآخذهم، بل بمآخذ تلقوها عن أهل البدع، فيقع في كلامهم من التناقض والاضطراب والخطأ ما ذم به السلف الكلام وأهله.

قال الخلال في كتاب السنة: ثنا سليمان بن الأشعث ـ يعني: أبا داود ـ سمعت أبا عبد الله، /[٢٥٠] قال له رجل: قيل لي: أمؤمن أنت؟ قلت: نعم، هل عليّ في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر؟ فغضب

ودرس الفقه والتفسير ووعظ، واشتغل عليه خلق كثير. انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٨٠).

⁽۱) هو الحارث بن أسد المحاسبي، صاحب التآليف، تكلم في شيء من الكلام، فهجره أحمد بن حنبل، وهو صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه، توفي سنة ٢٤٣هـ. انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٣١).

أحمد، وقال: هذا كلام أهل الإرجاء، قال الله تعالى: ﴿ وَمَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لَرُجُونَ لَلْمَ مِنَا الله تعالى: ﴿ وَمَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ التوبة: ١٠٦]، مَن هؤلاء؟! ثم قال أحمد: أليس الإيمان قولاً وعملاً؟ قال الرجل: بلى، قال: فجئنا بالقول؟ قال: نعم، قال: فجئنا بالعمل؟ قال: لا، قال: فكيف تعيب أن يقول: إن شاء الله، ويستثني؟! (١٠).

قال أبو داود: أخبرني أحمد بن أبي شريح: أن أحمد، كتب إليه: إن الإيمان قول وعمل، فجئنا بالقول ولم نجئ بالعمل، فنحن نستثني في العمل.

وذكر الخلال هذا الجواب من رواية الفضل بن زياد، وزاد الفضل: سمعت أبا عبد الله يقول: «كان سليمان بن حرب يحمل هذا على التقبل، يقول: نعمل ولا ندري أيقبل منا أم لا ؟؟.

قلت: والقبول متعلق بفعله كما أُمر، فكل من اتقى الله في عمله، فَفَعَلَهُ كما أُمر، فقد تقبل منه، ولكن لا يجزم بالقبول، لعدم الجزم بكمال الفعل، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُوْتُونَ مَا ءَاتَوا وَّقُلُونَهُمْ وَجِلَةً ٠٠٠﴾ الآية [المؤمنون: ٦٠]، قالت عائشة: يا رسول الله، هو الرجل يسرق ويزني ويشرب الخمر ويخاف؟ فقال ﷺ: «لا يا ابنة الصديق، بل هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف ألّا يُتقبل منه (٢٠).

ثم ذكر روايات، ثم قال:

ومثل هذا عن أحمد كثير، وهذا مطابق لما تقدم، أن المؤمن المطلق القائم بالواجبات، فإذا قال: أنا مؤمن قطعاً، كان كقوله: أنا بر تقى ولى لله قطعاً.

⁽١) رواه الخلال في السنة (٩٦٧)، وسنده صحيح.

⁽٢) رواه الترمذي (٣١٧٥)، وابن ماجه (٤١٩٨)، والحاكم (٣٤٤٥)، وصححه ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في الصحيحة (١٦٢).

وكان أحمد وغيره مع هذا يكرهون سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟ ويكرهون الجواب؛ لأنها بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها، فلما علم السلف مقصدهم، صاروا يكرهون الجواب، أو يفصّلون؛ /[٢٥١] وهذا لأن لفظ الإيمان فيه إطلاق وتقييد، ومع هذا فلم يكن ينكر على من ترك الاستثناء إذا لم يكن قصده قصد المرجئة.

قال الخلال: أخبرني أحمد بن أصرم، أن أبا عبد الله قبل له: إذا سألني رجل، أمؤمن أنت؟ قل: سؤالك إياي بدعة، لا نشك في إيماننا. وحفظي أن أبا عبد الله قال: أقول كما قال طاوس: «آمنت بالله وملائكته ورسله»(۱).

قال الخلال: أخبرني حرب بن إسماعيل، وأبو داود: سمعت أحمد يقول: إذا سئل: أحمد يقول: سمعت سفيان _ يعني: ابن عيينة _ يقول: إذا سئل: أمؤمن أنت؟ لم يجبه، ويقول: "سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني، وإن قال: إن شاء الله، فليس يكره، ولا يداخله الشك»(٢).

فأخبر عن أحمد أنه قال: لا نشك في إيماننا، وأن السائل لا يشك في إيمان المسؤول، وهذا أبلغ، وهو إنما يجزم بأنه مقر مصدق بما جاء به الرسول ﷺ، لا يجزم بأنه قائم بالواجب.

فعلم أن أحمد وغيره من السلف كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلوب من الإيمان في هذه الحال، ويجعلون الاستثناء عائداً إلى الإيمان المتضمن فعل المأمور، ويحتجون _ أيضاً _ بجواز الاستثناء فيما لا يشك فيه، وهذا مأخذ ثانٍ، فإن الاستثناء فيما يعلم

⁽۱) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (۲۵۰)، والخلال في السنة (۲۰۲۸)، وسنده صحيح، وقول طاوس رواه عبد الرزاق في المصنف (۲۰۱۰۸)، وسنده صحيح.

⁽٢) رواه الخلال في السنة (١٠٧٠)، وسنده صحيح.

وجوده قد جاءت به السنة؛ لما فيه من الحكمة.

وعن محمد بن الحسن بن هارون قال: سألت أبا عبد الله عن الاستثناء في الإيمان، فقال: نعم، الاستثناء غير [معنى] شك، مخافة واحتياطاً للعمل.

وقد استثنى ابن مسعود ﴿ وغيره، وهو مذهب الثوري، قال الله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٢٧].

وقال النبي ﷺ /[٢٥٢]: ﴿إِنِّي لأرجو أَنِي أَتَقَاكُم لللهِ ((١). وقال ﷺ في الميت: ﴿وعليه تبعث إِنْ شَاءَ اللهِ (٢).

فبين أحمد أنه يستثني مع تيقنه بما هو الآن موجود فيه، يقوله بقلبه ولسانه لا يشك فيه، ويستثنى؛ لكون العمل من الإيمان وهو لا يتيقن أنه أكمله، فنفى الشك، وأثبت الاستثناء فيما يتيقنه من نفسه، وأثبت الشك فيما لا يعلم وجوده.

وبيّن أن الاستثناء مستحب لهذا الثاني، وهو جائز - أيضاً - لما يتيقنه، فلو استثنى لنفس الموجود في قلبه جاز، كقوله على: "إني لأرجو أن أكون أخشاكم شه" (١) وهذا ليس بمستقبل؛ فإنه على لا يرجوا أن يصير أخشانا، وإنما يرجو أن يكون حين هذا القول أخشانا، كما يرجو المؤمن إذا عمل عملاً أنه يكون الله تقبله، كما تقدم من قوله على: "هو الرجل يصلي ويتصدق ويخاف أن لا تقبل منه" (١).

والقبول أمر حاضر أو ماضٍ وهو يرجوه، وذلك أن مآله عاقبة

⁽۱) رواه مسلم (۱۱۱۰).

⁽٢) رواه ابن ماجه (٤٢٦٨) وصححه الألباني في المشكاة (١٣٨).

⁽T) رواه مسلم (۱۱۱۰).

⁽٤) صحيح، وقد سبق تخريجه (ص٢٢١).

مستقبلة محمودة أو مذمومة، والإنسان يجوز وجوده وعدمه، يقال: إنه يرجوه ويخافه، فيعلق الرجاء والخوف بالحاضر والماضي؛ لأن العاقبة مستقبلة.

وإذا سعى الإنسان فيما يطلبه كبريد يرسله في حاجة، فإذا مضى ذلك الوقت يقول: أرجو أن يكون فلاناً قد قضى ذلك الأمر، وقضاؤه فعل ماضي، لكن ما يحصل بهذا من الفرح، وغيره من مقاصده مستقبلة، ويقول في سرية تبعث إلى الكفار: نرجو أن الله نصر المسلمين؛ وذلك أن يكون المرجو ما يُفرح بوجوده والمكروه مما يتألم بوجوده، وهذا يتعلق بالعلم، والعلم به مستقبل.

كذلك المطلوب بالإيمان من /[٢٥٣] السعادة والنجاة هو أمر مستقبل، فيستثنى في الحاضر من ذلك؛ لأن المطلوب به مستقبل، ثم كل مطلوب مستقبل معلق بمشيئة الله وإن جزم بوجوده، واللفظ ليس فيه إلا التعليق، وليس من ضرورة التعليق الشك، بل هذا بحسب علم المتكلم، فتارة يكون شاكاً، وتارة لا يكون، فلما كان الشك يصحبها كثيراً لعدم علم الإنسان بالعواقب، ظن الظان أن الشك داخل في معناها، وليس كذلك فقوله تعالى: ﴿لَتَنْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَاءَ اللهُ وَلَا من رسوله والمؤمنين، والفتح: ٢٧]، لا يتصور فيه شك من الله، بل ولا من رسوله والمؤمنين، ولهذا قال ثعلب(۱): هذا الاستثناء من الله وقد علمه، والخلق يستثنون فيما لا يعلمون، وقال أبو عبيدة وابن قتيبة: «إن» بمعنى «إذ»، ومقصودهم: تحقيق الفعل «بإن» كما يتحقق مع «إذ» وإلا «فإذ» ظرف توقيت، و«إن» حرف تعليق.

⁽۱) هو أحمد بن يحيى أبو العباس الشيباني مولاهم الكوفي النحوي العلامة، صاحب التصانيف، انتهت إليه رئاسة الأدب في زمانه، توفي سنة ٢٩١هـ. انظر: العبر للذهبي (١٠٣/١).

فإن قيل: فالعرب تقول: إذا احمر البسر فأتني، ولا تقول: إن احمر البسر، قيل: لأن المقصود هنا توقيت الإتيان بحين احمراره، فأتوا بالظرف المحقِّق، ولفظ «إن» لا يدل على توقيت، بل هي تعليق محض، ونظير ما نحن فيه أن يقولوا: البسر يحمر ويطيب إن شاء الله، فهذا حق، وهو نظير ذاك.

فإن قيل: فطائفة فروا من هذا المعنى فجعلوا الاستثناء لأمرٍ مشكوكٍ فيه، فقال الزجاج: ﴿ لَتَدَخُلُنَّ ٱلْسَجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾، أي: أمركم به، وقيل: الاستثناء يعود إلى الأمن والخوف، أي: لتدخلن جميعكم أو بعضكم؛ لأنه علم أن بعضهم يموت.

قيل: كل هذه الأقوال وقع أصحابها فيما فروا منه، مع خروجهم عن مدلول القرآن، فحرفوه تحريفاً /[٢٥٤] لم ينتفعوا به، فقول من قال: «أمركم الله به» ا هو سبحانه قد علم، هل يأمرهم أو لا يأمرهم، فعلمه بأنه سيأمرهم بدخوله كعلمه بأنهم سيدخلون، فعلقوا الاستثناء بما لم يدل عليه اللفظ، وعلم الله متعلق بالمضمر والمظهر جميعاً، وكذلك أمنهم وخوفهم، يعلم أنهم يدخلون آمنين أو خائفين.

وقول من قال: «جميعهم أو بعضهم»! فيقال: المعلق بالمشيئة دخول من أريد باللفظ، فإن أراد الجميع فلا بد أن يدخلوه، وإن أراد الأكثر كان دخولهم هو المعلق، وما لم يرد لا يجوز [أن يعلق] «بإن»، وإنما يعلق بها ما سيكون، وكان هذا وعداً مجزوماً به، ولهذا قال عمر عليه: ألم تكن تحدثنا أن نأتي البيت؟ قال عليه: «بلى، أقلت لك: إنك تأتيه هذا العام؟» قال: لا، قال: «فإنك آتيه ومطوف به»(١).

فإن قيل: لِمَ لَمْ يعلق غير هذا من مواعيد القرآن؟.

⁽١) رواه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

قيل: لأنها نزلت بعد رجوعه على من الحديبية، وقد صدهم المشركون فرجعوا وبهم من الألم ما لا يعلمه إلا الله، فكانوا منتظرين لتحقيق هذا الوعد ذلك العام، إذ كان وعدهم على وعداً مطلقاً وأمرهم بالمخروج إلى العمرة، فلم تحصل لهم، فنزلت الآية وعداً بما وعد الرسول على من الأمر الذي كانوا يظنون حصوله ذلك العام، وكان قول: "إن شاء الله، هنا تحقيقاً لدخوله، كما يقول الرجل فيما عزم أن يفعله لا محالة: والله لأفعلن كذا [إن شاء الله]، لا يقولها لشك في عزمه، بل تحقيقاً له، فإنه يخاف إن لم يقلها، أن ينقض الله عزمه، كما في الصحيحين: "أن سليمان على قال: والله لأطوفن الليلة على مئة المرأة. . . " الحديث (1).

فهو إذا قالها لم يكن يشك، بل لتحقيق الله ذلك له؛ إذ الأمر لا يحصل إلا بمشيئة الله سبحانه، /[٢٥٥] فإذا تألى العبد عليه من غير تعليق بمشيئته، لم يحصل مراده، فإنه من يتألَّ على الله يكذبه، ولهذا يروى: «لا أتممت لمقدر أمراً»، وقيل لبعضهم: بم عرفت ربك؟ قال: بفسخ العزائم ونقض الهمم.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَائَهُ إِنِّ فَاعِلُّ ذَلِكَ غَدًا ﴿ إِلَا أَن اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ

فالمسلم في الأمر الذي هو عازم عليه يقول: إن شاء الله؛ لتحقيق

⁽١) رواه البخاري (٢٨٩١)، ومسلم (١٦٥٤).

مطلوبه، لأنه لا يكون إلا بمشية الله، لا لتردد في إرادته، والرب تعالى مريد لإنجاز ما وعدهم به إرادة جازمة لا مثنوية فيها، وما شاء فعل؛ فإنه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشاء لم يكن، ليس كالعبد الذي يريد ما لا يكون، ويكون ما لا يريد.

فقوله سبحانه: ﴿إِن شَآةَ اللهُ اللهُ تحقيق أن ما وعدتكم يكون لا محالة بمشيئتي وإرادتي، فإني ما شئت كان وما لم أشأ لم يكن، فكان الاستثناء هنا لقصد التحقيق؛ لكونهم لم يحصل لهم مطلوبهم الذي وعدوا به ذلك العام، وأما سائر ما وعدوا به فلم يكن كذلك.

ولهذا تنازعوا فيمن أراد باستثنائه في اليمين هذا المعنى، هل يكون مستثنياً به، أم تلزمه الكفارة إذا حنث؟ بخلاف من ترددت إرادته، والصحيح في الجميع: أن يكون مستثنياً؛ لعموم المشيئة، ولأنه وإن كانت إرادته جازمة، فقد علقه بالمشيئة، فإنه يجزم بإرادته لا بحصول مراده، ولا هو _ أيضاً _ مريد له بتقدير ألا يكون، فهو إنما التزمه /٢٥٦١] إذا شاء الله.

فقد تبين بما ذكرنا أن قول القائل: إن شاء الله، يكون مع كمال إرادته في حصول المطلوب، يقولها لتحقيقه، لاستعانته بالله في ذلك، لا يشك في الإرادة، فقوله تعالى: ﴿ لَتَدَّفُلُنَّ ٱلْسَيْدَ ٱلْحَوَامَ ﴾، خبر عما أراد الله تعالى كونه وهو عالم بأنه سيكون، وقد علقه بقوله: إن شاء الله، فكذلك ما يخبر به الإنسان عن مستقبل أمره فيما هو جازم بإرادته وجازم بوقوعه، فيقول فيه: إن شاء الله، ولهذا يذكر عند كمال الرغبة في المعلّق، وقوة الإرادة له، فتبقى خواطر الخوف تعارض الرجاء، فيقول: إن شاء الله؛ لتحقق رجائه مع علمه بأنه سيكون، كما يسأل الله الأمر الذي قد علمه أنه يكون، كما كان النبي على يوم بدر وقد أخبر عن

مصارع المشركين^(۱)، ثم بعد هذا دخل العريش فجعل يستغيث بربه ويقول: «اللهم انجز لي ما وعدتني»^(۲)، لأن العلم بما يقدره الله لا ينافي أن يكون قدره بأسباب، والدعاء من أعظم أسبابه، كذلك رحمته وخوف عذابه من أعظم الأسباب في النجاة من العذاب وحصول الرحمة.

والاستثناء يحصل في الخبر المحض، وفي الذي معه طلب:

فالأول: إذا حلف على جملة خبرية لا يقصد حضاً ولا منعاً، كقوله: والله ليكونن كذا إن شاء الله، كما في قوله تعالى: ﴿لَتَدَّفُلُنَّ الْمُدَامُ إِن شَاءَ اللهُ ، فإنه جواب خبر محذوف.

والثاني: ما فيه معنى الطلب، كقوله: والله لأفعلن كذا [إن شاء الله] فالصيغة صيغة خبر ضمنها الطلب، ولم يقل: إني مريد لهذا أو عازم عليه، بل قال: والله ليكونن هذا، فإذا لم يكن فقد حنث، فإذا استثنى فإنما حلف بتقدير: إن شاء الله، لا مطلقاً.

ولهذا ذهب كثير من الفقهاء /[٢٥٧] إلى انه متى لم يوجد المحلوف عليه حنث، سواء كان ناسياً أو مخطئاً أو جاهلاً، فإنهم لحظوا أنه في معنى الخبر، وقال الآخرون: بل قصده الحض والمنع، كالأمر والنهي، متى نهي الإنسان عن شيء، ففعله ناسياً أو مخطئاً لم يكن مخالفاً.

قال الأولون: قد يكون في معنى التصديق والتكذيب، كقوله: والله ليقعن المطر، أو لا يقع، فهذا خبر محض، ولو حلف عليه فكان الأمر بخلافه حنث.

وبهذا يظهر الفرق بين الحلف على الماضي، والمستقبل:

فاليمين في الماضي غير منعقدة، فإذا أخطأ فيها فلا كفارة، كالغموس، بخلاف المستقبل.

⁽۱) انظر: صحیح مسلم (۲۸۷۳). (۲) رواه مسلم (۱۷۲۳).

وليس عليه أن يستثني في المستقبل إذا كان فعله، قال الله تعالى: ﴿ وَمَمَ اللَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَن يُبَعُوا فَل بَلَى وَرَبِ لَنْبَعَثُنَ ثُمَ لَلنَّبَوّنَ بِمَا عَلِمْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرٌ ﴿ فَلَ اللّهِ عَلَى ما سيكون، وكذلك قوله يَسِيرٌ ﴿ فَلُ بَلَى وَرَبِي لَنَاتُونَكُمُ الله السيكون، وكذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِي لَنَاتُهِنَكُمُ ﴾ [سبأ: ٣]، كما أمره أن يقسم على الحاضر في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِي وَرَقِ إِنَّهُ لَحَقّ ﴾ [يونس: ٥٣]، وقد قال عَلَيْ: «والذي نفسي بيده لينزلن فيكم ابن مربم حكماً عدلاً، إماماً مقسطاً ه (١٠).

وقال: «والذي نفسي بيده لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس يوم لا يدري القاتل فيم قَتَلَ، ولا المقتول فيم قُتِلَ»(٢).

وقال: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله»(٣).

وكلاهما في الصحيح، فأقسم ﷺ على المستقبل في مواضع كثيرة بلا استثناء. والله أعلم.

آخر ما وجدت من خط مختصره: محمد بن عبد الوهاب كَلْلُّهُ.

كتبه: محمد بن إبراهيم، غفر الله له ولجميع المسلمين من كل ذنب، إنه أرحم الراحمين، آمين.



⁽١) رواه البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥).

⁽Y) رواه مسلم (۲۹۰۸).

⁽٣) رواه البخاري (٣١٢١)، ومسلم (٢٩١٩).

فهرس الموضوعات

| بفحة | لموضوع | 1 |
|------|---|----|
| ٥ | » مقدّمة التحقيق» « مقدّمة التحقيق | F |
| ۲. | - صور من الأصل المخطوط | - |
| 40 | « مقدّمة الكتاب» | |
| ۲٧. | صل: الفرق بين الإسلام، والإيمان، والإحسان | j |
| ٤٨ | صل: التسليم والقبول لما صح عن النبي ﷺ | ف |
| ٦١. | صل: الإطلاق والتقييد في لفظ الكفر والنفاق | ف |
| 70 | صل: الإطلاق والتقييد في لفظ الظلم | ڧ |
| ۸۱ | صل: الإطلاق والتقييد في لفظ الصلاح والفساد | ف |
| ۸٥ | صل: الرد على من قال: إطلاق الإيمان على الأعمال مجاز | ف |
| ۹١ | صل: دخول الأعمال في مسمّى الإيمان | ف |
| 97 | صل: بيان أن الأعمال من لوازم الإيمان | ف |
| 119 | صل: الإيمان إذا ذهب بعضه لأيلزم منه ذهاب كله | ف |
| | صل: تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِّنُواْ وَلَلَكِن قُولُواْ أَسْلَمْنَا﴾ | |
| | صل: ألفاظ الشرع إذا فسرها النبي ﷺ لا يحتج بأهل اللغة و | ف |
| ١٥٦ | بغيرهم | |
| | صل: تعريفُ النبي ﷺ الإسلام بالأركان الخمسة | فد |
| | صل: الاستثناء في الإيمان | فد |
| ۲۳۱ | فهرس الموضوعات | |